

MS. A. 1. 1. 1.

MS. A. 1. 1. 1.



کتابخانه
فالشکله الزیاده و... مشهور

۱۴۷
الحمد لله
این کتاب منطبق بر خط المراسم است
در مورد ستم و...
و بعد از آن خود را در محرم سده را می نویسد
بنده آمد از آن زمان سال...
خود را...
اشن...

۱۴۷
نسخه
۱- الف...
۲- مستخرج من...
نسخه ابراهیم شاه...
۱۱۴۴
مستخرج من...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على افضل المرسلين

وعترة الطاهرين **اما بعد** فهذه رسالة وجيزة في فرض الصلاة

اجابة لالتماس من طاعت حتم واسعا فغنى الله المستعاضين مرتبة

عامة مقدمة وفصول ثلاثة وخاتمة اما المقدمة فالصلاة الواجبة افعال

معروفة مشروطة بالقبلة والقيام اختيارا تقريرا الى الله واليومئذ واية

النصر والاجماع ومستحل تركها كافرا وفيها ثواب جزيل في كل طريق

اهل البيت عليهم السلام صلاة فريضة خير من عشرين حجة وحجة خير من

مئتين مملوذه بايت صدق منه حوتف وعظم عليهم السلام ما تقرب العبد الى الله تعالى

بشيء بعد المعرفة افضل من الصلاة واعلم انها تجزى كل بالغ وعاقلا لا يرض

والنقاء ويشترط في صحتها الاسلام لا في وجوبها ويجب ان يكون قاعدا بغير علة للنداء

وما يح عليه ويمتنع عنه وعنده وحكمته ونبوة نبيها **صاعدا** واماما

الائمة عوا لا قرار يجمع ما جاء به النبي كل ذلك بالدليل لا بالتقليد والعلم

التكفل بذلك علم الكلام ثم المكلف بها الان من الرعية صنفان محتاج

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
افضل المرسلين
وعترة الطاهرين
اما بعد
فهذه رسالة
وجيزة في فرض
الصلاة
اجابة لالتماس
من طاعت حتم
واسعا فغنى الله
المستعاضين
مرتبة
عامة مقدمة
وفصول ثلاثة
وخاتمة
اما المقدمة
فالصلاة
الواجبة
افعال
معروفة
مشروطة
بالقبلة
والقيام
اختيارا
تقريرا
الى الله
واليومئذ
واية
النصر
والاجماع
ومستحل
تركها
كافرا
وفيها
ثواب
جزيل
في كل
طريق
اهل
البيت
عليهم
السلام
صلاة
فريضة
خير من
عشرين
حجة
وحجة
خير من
مئتين
مملوذه
بايت
صدق
منه
حوتف
وعظم
عليهم
السلام
ما
تقرب
العبد
الى
الله
تعالى
بشيء
بعد
المعرفة
افضل
من
الصلاة
واعلم
انها
تجزى
كل
بالغ
وعاقلا
لا يرض
والنقاء
ويشترط
في
صحتها
الاسلام
لا في
وجوبها
ويجب
ان يكون
قاعدا
بغير
علة
للنداء
وما يح
عليه
ويمتنع
عنه
وعنده
وحكمته
ونبوة
نبيها
صاعدا
واماما
الائمة
عوا
لا قرار
يجمع
ما جاء
به النبي
كل ذلك
بالدليل
لا بالتقليد
والعلم
التكفل
بذلك
علم
الكلام
ثم المكلف
بها الان
من الرعية
صنفان
محتاج

والصلاة
معروفة
مشروطة
بالقبلة
والقيام
اختيارا
تقريرا
الى الله
واليومئذ
واية
النصر
والاجماع
ومستحل
تركها
كافرا
وفيها
ثواب
جزيل
في كل
طريق
اهل
البيت
عليهم
السلام
صلاة
فريضة
خير من
عشرين
حجة
وحجة
خير من
مئتين
مملوذه
بايت
صدق
منه
حوتف
وعظم
عليهم
السلام
ما
تقرب
العبد
الى
الله
تعالى
بشيء
بعد
المعرفة
افضل
من
الصلاة
واعلم
انها
تجزى
كل
بالغ
وعاقلا
لا يرض
والنقاء
ويشترط
في
صحتها
الاسلام
لا في
وجوبها
ويجب
ان يكون
قاعدا
بغير
علة
للنداء
وما يح
عليه
ويمتنع
عنه
وعنده
وحكمته
ونبوة
نبيها
صاعدا
واماما
الائمة
عوا
لا قرار
يجمع
ما جاء
به النبي
كل ذلك
بالدليل
لا بالتقليد
والعلم
التكفل
بذلك
علم
الكلام
ثم المكلف
بها الان
من الرعية
صنفان
محتاج

ومقلد وفرضه الاخذ به بالاستدلال على كل فعل من افعالها ومقلد يكتفيه

الاخذ به بالتحمد ولو بواسطة او وساطة مع عدالة الجميع فمن لم يعتد

ما ذكرناه ولم يخذلنا وصفناه فلا صلاة له ثم الصلاة اما واجبة او مندوبة

وجبتنا هنا في الواجبة واقسامها سبعة اليومية والجمعة والعيد والايات

والطواف والاموات والمقتصر بالندرا وشبهه وما يتعلق بها قسمان

فرض ونفل والغرض هنا حجب الغرض والنفل رسالة منفردة **الفصل الاول**

في المقدمات وهي ستة **الاول** في الطهارة وهي اسم لما يبع الصلاة بها من

الوضوء والغسل والتميم وموجبات الوضوء احدى عشر البوار والعا

والرجح من المعتاد والنوم الغالب على الحاسنتين تحقيقا

او تقديرا والمزني العقل والحبض والاستحاضة **والثاني** والتفاس ومسر الميت

من الميت الارضي بخسارته فيقول كذا في الشك والشك

في الوضوء او يبتغيها والشك في الاحوة وتنقض الحياة

وان لم توجهه ويجب بها الغسل بالدماء الثلاثة الا قليل الاستحاضة والمس

الميت ويجب التيميم بوجيا تهما عند نذرهما وقد تجب ثلاثة بنذر او عمدا

وعمد او تحمل عن الغيرة والغاية في الثلاثة الصلاة والطواف ومس

الصلاة

التفاس ومسر الميت

خط المصنف ويختص الاخيران بغاية دخول الحجب شبهة من المسجدين
واللبث فيما عداها وقراءة الغرمة ويختص الغسل بالصوم للحجب ذات
الدم وذات العادة والاولى التيمم مع تعدد الغسل ويختص التيمم بخروج الحجب
والمايض من المسجدين ثم واجبات الوضوء اثني عشر **الاول النية** مقارنة لا يتبدل
والوجه الوجه استباحة الصلوة لوجوبه قربة الى الله ويجب
استدراستها كما الى الفراق ولو بولي المختار الرفع او نواها جازاما المستحاضة
وذي الحداث فلا استباحة لا غير **الثاني الغسل** غسل الوجه من قصاص الشعر
الرأس حقيقة او حكما الى محار الشعر الذقن طولاً وما جواه الابهام
والوسطا عرضاً حقيقة او حكماً ويجب تحليل ما يمنع وصول الماء اذ خفف
اما الكشف من الشعر فلا ويجب البداءة بالاعلى ولا يجب غسل الفاضل
الحية عن الوجه **الثالث** غسل اليدين من المرفقين مبتدئاً بيها الى الرأس
الاصابع ويجب التحليل ما يمنع وصول الماء كالحاتم والشعر والبداءة باليمنى
الرابع مع مقدم الشعر الى حقيقة او حكماً او بشرته بيقينة البلل ولو
باصبع او منكوسا **الخامس** مع ابشرة الرجلين من راس الاصابع الى اصل
الساق باقل اسمه بالبلل فلو استأنف ماء جديد الاحد المسحون بطلت

في كل موضع من موضع الاطراف

وغيره

ويجوز الاخذ من شعر الوجه ينفي البداءة باليمنى اخطاؤها ولا يجوز النكس
بل يبدأ بالاصابع **السادس** الترتيب كما ذكر **السابع** الموالاة وهي متابعة
الافعال بحيث لا ينفك السابق من عصاء الاعم التعذر كشدة الحرق قلت
الماء **الثامن** المباشرة بنفسه اختياراً فلو وضعه غير لالعذر بطلت **التاسع**
طهارة الماء وطهورة اليد وطهارة المحل **العاشر** اباحته فلو كان مفسوماً باطل
الحادي عشر اجراءه على العضو فلو مته في الغسل من غير جريان لم يجز اما في
السبع فيجز **الثاني عشر** اباحه للمكان فلو وضاه في مكان مفسوم عالماً مختاراً باطل
ومضى عوض له شك في اثنا عشر اعادة وما بعده ولو شك بعد الانصراف لم
يلتفت واجبات الغسل اثني عشر **الاول النية** مقارنة لجزء من الرأس ان
كان مرتباً او جميع البدن ان كان مرمساً مستدامة حكم الى آخره اغتسل
لاستباحة الصلوة لوجوبه قربة الى الله ويجوز للمختار ضم الرفع والاجتزاء
به **الثاني غسل** الرأس والرقبة وتعاهد ما ظهر من الاذنين وتحليل
الشعر المانع **الثالث** غسل الجانب الايمن **الرابع** غسل الجانب الايسر
يختار في غسل القورتين مع اي جانب شاء والاولى غسلهما مع الجانبين
الخامس تحليل ما لا يصل اليه الماء بدونه **السادس** عدم تحليل

فليل تران

عربية الحادي عشر

صِحْحًا وَلَا تَقْدِيرًا

الشاهد وواجباته تسعة **الأول** الجلوس له الثاني الطمأنينة بقدره الله
الثالث الشهادتان **الرابع** الصلوة على النبي **الخامس** الصلوة على آل
السادس عربيتة السابعة ترتيبه الثامن موالاته **التاسع** مراعات
 المنقول وهو اشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهدان محمد
 عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد فلو ابد له بموافقه واسقط
 واوالعطف اولفظ اشهد لم يحز ولو ترك واحد لا شريك له ولفظ
 اعبد له لم يضرب **الثامن** التسليم وواجباته تسعة **الأول** الجلوس
 له الثاني الطمأنينة بقدره **الأول الثالث** احد العبارتين اما السلا
 عليكم ورحمة الله وبركاته او السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 والاول اولى **الرابع** الترتيب بين كلماته **الخامس** عربيتة السادس
 موالاته **السابع** مراعات كما ذكر فلو نكر السلام اوجع الرحمة او وح
 البركات ونحوه بطلت **الثامن** تأخيرته عن الشاهد ولا يجب في نيته
 الخروج وان كانت احوط **التاسع** جعل المخرج ما تقدمه من احد
 العبارتين فلو جعله الثانية لم يحز ويجب فيه في الشاهد اسماع نفسه
 فلهذا جميع الواجبات فان اريد حصر ففي الركعة الاولى احد وثلاثون

المنقول

في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة

في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة
 في الركعة الخامسة
 في الركعة السادسة
 في الركعة السابعة
 في الركعة الثامنة
 في الركعة التاسعة
 في الركعة العاشرة
 في الركعة الحادية عشر
 في الركعة الثانية عشر
 في الركعة الثالثة عشر
 في الركعة الرابعة عشر
 في الركعة الخامسة عشر
 في الركعة السادسة عشر
 في الركعة السابعة عشر
 في الركعة الثامنة عشر
 في الركعة التاسعة عشر
 في الركعة العشرون

في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة
 في الركعة الخامسة
 في الركعة السادسة
 في الركعة السابعة
 في الركعة الثامنة
 في الركعة التاسعة
 في الركعة العاشرة
 في الركعة الحادية عشر
 في الركعة الثانية عشر
 في الركعة الثالثة عشر
 في الركعة الرابعة عشر
 في الركعة الخامسة عشر
 في الركعة السادسة عشر
 في الركعة السابعة عشر
 في الركعة الثامنة عشر
 في الركعة التاسعة عشر
 في الركعة العشرون

ابقاعها في مكان او ثوب نجسين او مخصوبين مع سبق العلم وكذا اليد
الثاني عشر منافاتها الحق الادنى مضيق على قول **الثاني عشر**
 البلوغ في اثنائها اذ بقي من الوقت قدرة الطهارة وركعة فهدفت
 وان كانت سهوا **الثامن عشر** تعد وضع احدى اليدين على الاخرى
 بغير تقية **السادس عشر** تعد الكلام بحرفين غير قرآن ولا دعاء ومنه
 التسليم **السابع عشر** تعد الاكل والشرب الا في الوتر لم يرد الصيام
 وهو عطشان **الثامن عشر** تعد القهقهة **التاسع عشر** تعد البكاء لأمور
 الدنيا والعشرين **تعد** تراء الوجه مطلقا للجمهر والاختفات فيعتذر
 لجاهل فيهما **الحادي عشر** تعد الاخراف عن القبلة **والثاني والعشرون**
 تعد الرجل عقص الشعر **الثالث عشر** تعد وضع الراحتين على الاخرى
 ركعتين الركبتين ويستى التطبيق على خلاف فيهما **الرابع والعشرون**
 تعد كشف العورتين في قول ومنهم من يبطل مطلقا جميع ما يتعلق
 بالخمس الفا وتسعة لا يجب التعرض للحصر بل يكفي المعرفة بها والله
 الموفق والمعين **والخامس عشر** فيها بحثان **والسادس عشر** في الخل
 الواقع في الصلوة وهو اقسام الاولى فيفسدها وقد ذكر **الثاني** ما لا

في غير محلته

تعد الثاني عشر زيادة واجب مطلقا

الخامس

السادس

وان كان لا يذكر
 بطلانها لا
 وحالة

في غير محلته

يوجب شيئا وهو نسيان غير الركن من الواجبات ولم يذكر حتى تجاوز
 محله كنسيان القراءة او ابعاضها او صفاتها او واجبات الاغتناء في
 الركوع او الرفع او الطمانينة فيه او واجبات الاغتناء في السجدة
 او الطمانينة في الرفع من الاولى وكذا زيادة ما ليس بركن سهوا
 او السهو في موجب السهو او في حصوله والسهو الكثير والشك
 في الامام مع حفظ المأموم او بالعكس او غلب على ظنه احد طرفي ما
 شك فيه **الثالث** ما يوجب التلويح بغير سجد السهو وهو ما ينسب
 من الافعال وذكر قبل فوائده كنسيان قراءة الحمد حتى قراءة السورة
 ولما يركع او نسيان الركوع حتى هو في السجود ولما يسجد او نسيان
 السجود حتى قام ولما يركع وكذا التشهد **الرابع** ما يوجب التلويح
 مع سجد السهو وهو نسيان السجدة الواحدة او التشهد او الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم وتجاوز محلها فانه يفعل بعد التسليم ويسجد
 له وينتد اسجد سجدة المنسيته او تشهد تشهد للمنسيته اصل الصلوة
 المنسيته في فرض كذا اداء لوجوبه قرية الى الله ونيتة سجدة السهو اسجد
 بسجدة من السهو في فرض كذا اداء او قضاء لوجوبها قرية الى الله ويجب

في غير محلته

او في القضاء ولو ذكر بعده اثنا عشر النقصان لم يلتفت وقبل الذكر في اثنا عشر اعادة الصلوة
 ولو ذكر التمام يتخير في القطع والاتمام **الحث الثاني** في خصوصيات باقى
 الصلوة بالنسبة الى اليومية ويختص الجمعة بامور عشر **الاول** خروج وقتها لصلاة
 وقت الظل مثله في المشهور **الثاني** صحتها بالتلبس ولو بالتكبير قبله **الثالث** استحباب
 الجهر فيها **الرابع** تقديم الخطبتين عليها **الخامس** الاجزاء عن الظهر **السادس**
 وجوب الجماعة فيها **السابع** اشتراطها بالامام او من نصبه **الثامن** توقفها
 على خمسة فضاء احدهما الامام **التاسع** سقوطها عن المرأة والعبد والاعمى
 والهم والأعرج والمسافر ومن هو على داس ازيد من فرسخين الا ان يحضر او غير
 المرأة **العاشر** ان لا يكون جمعان في اقل من فرسخ **واما العيدين** فيختص صلواته
 بثلاثة اشياء **الاول** الوقت من طلوع الشمس الى الزوال **الثاني** خمس تكبيرات
 بعد القراءة في الاولى والاربع في الثانية بعد القراءة ايضا والقنوت بينهما
والثالث الخطبتان بعدها ويجب على من يجب عليه الجمعة ومن لا يجب فلا
 يحث شرطها **واما الآيات** فهي الكسوفات والزلازل وكل ريح مظلمة وسوء
 اوصاف مخوفة ويختص بامور اربعة **الاول** تعدد الركوع وفي كل ركعة خمسة
الثاني تعدد الحمد في الركعة الواحدة اذا اتم السورة **الثالث** جواز تبعض السورة

عند كل التاسع

الاول لا يلزم في كل ركعة ولو لم يكن اتم السورة قبله **الرابع** البناء على الاول
 لو شك في عدد ركعاتها وقتها عند حصولها والصلوة اما الطواف **اما**
 فيختص بامرين **الاول** فعلها في المقام او صلاة او الى احد جانبيه الا الفرو
الثاني جعلها بعد الطواف قبل السعي ان وجب **واما الاموات** فيختص صلواته
 بثلاثة **الاول** وجوب تكبيرات الاربع غير تكبيرة الاحرام **الثاني** الشهادتان
 عقب الاولى والصلوة على النبي صعد والعقب الثانية والدعاء للمؤمنين
 عقب الثلاثة وللميت عقب الرابعة لا ركوع فيها ولا سجود ولا تشهد في
 اخرها ولا تسلم ولا يشترط فيها الطهارة اما الملتزم فحسب الملتزم فما نذر من
 الهيئات المشروعة انفق ووجب الوفا به ولو عين زمانا فاخل به عمدا قصه
 وكفر ويدخل في شبه التذرع العهد واليمين وصلوة الاحتياط والمخجل عن الآ
 والمتاجر عليه والقضاء فانه ليس عين المقضى فانما هو فعل مثله ويجب
 فيه مراعات الترتيب كفاتت ومراعات العدد تماما وقصر الامرات
 الهيئة كهيئة الخوف وان وجب قصر العدد الا انه لو عجز عن استيفاء
 الصلوة او ما ويسقط عنه لو تعذر ويجتزى عن الركعة بالتسحات
 الاربع ويجب فيها النية والتحريم والتشهد والتسليم وانما المعبر في الهيئة بوقت

والثالث في الموضع
والثالث في

الاول

الفعل ادا وقضاء وكذا في الشروط فيصح القضاء ^{منها} فاقدا ^{لها} لا من فاقدا ^{لها}
 والمريض يومى بعينه فتقيضهما ركوع وسجود وفطمها ورفعها والسجود احر
 اخفض وكذا الاداء ونجهل الترتيب كد حتى يحصله احتياطا والسقوط اقوى
 وانما يجب على التارك مع بلوغه وعقله واسلامه وطهارة المرأة من
 الحيض والتفاس اما ادم المطهر ^{بنود} فالاي وجوب القضاء ولو لم يخص
 قدر الغايته والغايته كد حتى يغلب على ظنه الوفاء ويقضى المرتد
 والشكران وشارب المرقد عند الزوال ^{بنود} العذر لو فاتته فريضه مجهولة
 من الخمس ^{بنود} قضي الحاضر صحا ومغرا واربعام مطلقة والمسافر ثنائية ^{بنود}
 مطلقة اطلاقا ربا عينا ومغرا والمشتبه ثنائية مطلقة ورباعية مطلقة
 ومغرا ولو كانت اثنتين قضي الحاضر صحا ومغرا واربعامتين والمسافر
 ثنائيتين بينهما المغرب والمشتبه يزيد على الحاضر ثنائية بعد المغرب
 ولو كانت ثلاثا قضي الحاضر الخمس والمسافر ثنائيتين ثم مغرا ثم ثنائية
 والمشتبه يزيد على الحاضر ثنائية قبل المغرب وثنائية بعدها ولو كانت
 اربعاً قضي الحاضر والمسافر الخمس والمشتبه يزيد على الحاضر ثنائية قبل
 المغرب وثنائية بعدها وفرضه التبعين وكذا الوفاة الخمس واشتبه

اليومان

اليومان احتراقا بالثان ولا تقضى لجمعه العيدان والايات لغير
 العالم بهما لم يستوعب الاحتراق ولو اطلق القضاء على صلوة
 الطواف والجنابة فجاز وكذا النذر المطلق بحمد الله
 الذي وفقى لامامه بالحسن وصلى الله على

محمد وآله اجمعين وسلموا تسليما وقد فرغ
 من تحرير هذه الرسالة بعون الله الملك
 الوهاب بتاييد شر رجب المرجب تمام
 شذرونيح شنبه اربعة وثلاثين مائة

بعد الف سنة ١١٣٤ هـ
 فقير الحقير محتاج على يد ضعيف
 [مسحور]
 [مسحور]
 [مسحور]

في دار المؤمنين قمر في المدرسة النافذة
 بكرهه وعاصم دهم تكملة بنده كذا
 خطه وتتم تاجا بنده روزگار من غلام خطه بنده كذا

١٢

والدماء الثلاث فان غلب ماء يراوح عليها قوم اثنان اثنان يوما
 وملوت الحمار والبغل كروكذا قال الثلاثة في الفرس والبقرة وملوت
 الانسان سبعون دلو والبعذرة عشرة فان ذابت فاربعون او خمسون
 وفي الدم اقول المروي في ذبح الشاة من ثلاثين الى اربعين وفي القليل
 دلاء يسيرة وملوت الكلب وشبهه اربعون دلو وكذا في بول الرجل
 ولحق الشبان بالكل موت الثعلب الارنب والشاة وروى في
 الشاة تسع او عشرة وللستور اربعون وفي رواية سبع وملوت الطير
 واغتسل الخب سبع وكذا الكلب لو خرج حيا وللفارة ان تفتحت او
 ان تفتحت والافثلاث وقيل دلو ولبول الصبي سبع وفي رواية ثلاث
 وكذا كان رضيعا فدل واحد وكذا في العصفور وشبهه ولو غيرت
 الحياصة ما تخرج كد ولو غلبت في الاوى حتى يزول القيرو يستوفي
 المقدر ولا ينحس البئر بالبالوعة وان تقارب ما لم يتصل نجاستها

لكن

قد روي

لكن يستحب تباعد الجحيرة اذ روي ان كانت الارض صلبة او كانت البئر فوقها والاعم
 فبيع اما المضاف فهو ما لا يتناول له الاسم باطلاقه ونصح سلبه عنه
 كالمقتصر من الاجسام والمصدق والمزوج بما يسلبه الاطلاق وكله
 طاهر لكن لا يرفع حدثا وفي طهارة محل الخبث قولان احدهما المنع
 ويخسر بالملاقات وان كثر وكل ما يمارح المطلق ولم يسلبه الاطلاق
 لا يخرج من افادة التطهير وان غير احد او صافه ويرفع به الحدث
 الاصغر طاهر ومطهر وما يرفع الحدث الاكبر طاهر وفي رفع الحدث به ثانيا
 قولان المروي المنع ولا يزال الخبث اذا لم يفرغه النجاسة قولان اشبههما
 النجس عداء الماء الاستبراء ولا يقتل بفسال الماء الا ان يعلم خلوتا من
 النجاسة وتكره الطهارة بماء اسخن بالشمس في الآنية وبماء اسخن بالدار
 في غسل الاموات واما الاسرار فكلها طاهرة عد الكلب والخنزير والكافر وفي شئ
 ما لا ياكل لحم قولان وكذا في سور المسوخ وكذا ما اكل الحيف مع موضع الملقاة

خلوة

من عيب نجاسة والطهارة في كل اظهر وفي نجاسة الماء بما لا يدركه
 الطرف من الدم قولان احوطهما التجسس ولو نجس أحد الاناثين
 امره ان ياتين ولم يتبين اجنب زهما وكل حكم نجاسته لم يجر استوار ولو اضطرع ما نجس
 الطهارة تيمم الركن **الركن** وهي وضوء وغسل والوضوء يستدعي
 بيان امور **لا** في موجباته وهي خروج البول والغائط والريح منه
 موضع المعتاد والنوم الغالب على الحاستين **لا** الاستحاضة القليلة
 وفي مش باطن الدبر وباطن الاحليل قولان اظهرهما انه لا ينقض **الركن**
 في ادب خلوة والواجب ستر العورة ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ولو كان
 في الاينة على الاشبه ويجب غسل مخرج البول ويتعين الماء لازالة واكل
 ما جرى مثلهما على الخشفه وغسل مخرج الغائط بالماء وحده الانقاء وان
 لم يتعد المخرج تخير بين الاحجار والماء ولا يجرى اقل من ثلثي حجار ولو نقي
 وكان متقدرا كركب

السهم والبصر
 حقيقة
 او تقدير والمزيل للعقل

وجب ان لا يجرى
 ما ذكره في
 الاستحاضة
 في كل واحد من
 الثلاثة
 لمت

ولا الحجر المستعمل **و** في تغطية الرأس عند الدخول والسمية وتقد
 الرجل اليسرى والايستبراء والدعاء عند الدخول عند النظر الى الماء
 وعند الاستنجاء وعند الفراغ **و** لجمع بين الاحجار والماء والامتناع على
 الماء ان لم يتعد وتقد يد الرجل اليمنى عند الخروج ويكره الجلوس في المشايخ
 والشوارع ومواقع اللعن وتحت الاشجار المثمرة في في النزول واستقبال
 الشمس والقمر والبول في الارض الصلبة وفي موطن الهوام وفي الماء
 جاريلو كذا واستقبال الريح به والاكل والشرب والسواك والاستنجاء با
 اليمنى واليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى والكلام الا بذكر الله او للفرقة
الركن في الكيفية والفروض سبعة **النية** مقاربة لغسل الوجه ويجوز
 تقديمها عند غسل اليدين واستدامة حكمها حتى الفراغ وغسل الوجه
 وطوله من قصاص الشعر الى الذقن وعرضه ما اشتملت عليه الا بهما
 والوسطى ولا يجب غسل ما استرسل من الهبة ولا تخليلها وغسل اليدين
 فضله زيادة

وشرع منعه من الماء السورة
 الشوارع ومواقع اللعن
 وفي في النزول
 اليه من دون

محاذير

المستيقظ اذا وجد منبها على حصة او ثوبه الذي يتقرب به للجماع في القبل
وحده غيبوبة ^{الزوال} الشفة وان الكسل وكذا في الدبر مرة على الاشبه وفي
وجوب الغسل بوطئ الغلام تردد وجزم علم الهدى بالوجوب واما
كفيته فواجباتها خمسة النية مقارنة لغسل الرأس او مقدمة عند غسل
اليدين واستدامة حكمها وغسل البشرة بما يسمى غسلا ولو كان دهن وتخليل
ما لا يصل اليه الماء الابه والترتيب ان يبدأ براسه ثم ميامنه ثم يماسره
ويسقط الترتيب بارتماس ومسونها سبعة الاستبراء وهو ان يعصر
ذكره من المقعدة الى اصله ثلثا ثم الى طرف ثلثا ويترده ثلثا وغسل يديه ثلثا
والمضغمة والاستنشاق ومرار اليد على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء
والغسل بصاع ^{مسح} فحرم عليه قراءة الغزيم ومس كتابة القرآن
ودخول المساجد الا اجتياز اعد المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله
ولو احتلم فيها تيمم لوجهه ووضع شئ فيها على لا ظهر ويكره قراءة
ما زاد على سبع ايات ومس المصحف والنوم مالم يتوضأ ولا حل والشتر
مالم يتمضمض ويستشق وتصاب ولو رأى بللا بعد الغسل اعاد الا
مع البول او الاجتهاد ولو احدث في اثناء غسله فففيه اقوال صحها

الى الفرق

الاعتمام والضوء ويجزئ غسل الجنابة عن الوضوء وفي غيره تردد اظهره
انه لا يجزئ ^{الغسل} غسل الخيض والنظف فيه وفي احكامه وهو في الاغلب
دم اسود او احمر غليظ حار له دفق فان اشتبه بالعدوة حكم لها بتطوق
القطنه ولا حيض مع الشن الياسر ولا مع الصغر وهل يجتمع مع
الحمل فيه روايات اشهرها انه لا يجتمع واكثره حيض عشرة ايام
واقله ثلثة متواليات بليا ليحفل ورات يوما او يومين فليس بحيض
ولو حل ثلثة في جملة عشرة فقولان المروي انه حيض وما بين الثلثة
الى عشرة حيض وان اختلف لونه مالم يعلم انه لعدوة او قرح او جرح
ومع تجاوز العشرة ترجع المبتدأة الى عادة اهلها ذات العادة اليها
والمبتدأة والمضطربة الى التيمم ومع فقيد ترجع المبتدأة الى عادة اهلها
واقرانها فان لم يكن لها كين مختلفا رجعت ^{تفقوا} الى الروايات في
ستة من كل شهر وسبعة او ثلثة من شهر وعشرة من آخر ويثبت العادة
باستواء شهرين في ايام رؤيتها الدم ولا يثبت بالشهر الواحد ولو رأت
في ايام العادة صفرة وقبلها او بعدها بصفة الخيض وتجاوز العشرة
فالترجع للعادة وفيه قول اخر وتترك ذات العادة الصلوة والقنوة

باليد وان فضل عن المساجد القى على صدره وان يكون درهما
 او اربعة دراهم والحكمة ثلثة عشرة درهما وثلث ويجعل معه جريدتين
 احدهما من جانب اليمين بين قميصه وذوقه والاخرى مع ترقوة
 جانبه الايمن يلاصقها جلده ويكونان من الخمل وقيل فان فقد
 من المشد والافن الخلف والافن غيره من الشجر الرطب ويكره
 بل الخنوط بالزئبق وان يعمل لما ابتدء من الاكفان الممام وان يلقن
 في السواد وتحمير الاكفان او يطيب بغير الكافور والذيرة ويكتب عليها
 بالسود وان يجعل في سمع الميت او في بصره شئ من الكافور وقيل به
 يكره ان يقطع الكفن بالحديد **الدفن** والغرض مواراته في الارض
 على جانبه الايمن موجه الى القبلة ولو كان في البحر وتقدر البر ثقل او جعل
 في وعاء وارسل ولو كانت ذمية حاملا من مسلم قيل دفنت في مقبرة المسلمين
 يستدبر بها القبلة اكرما لولده وسننه اتباع جنازة او مع جانيها
 تربيها وحفر القبر قدر قامته او الى كثر الترقوة وان يجعل له الحدوان
 يتخلى النازل اليه ويجعل ازراه ويكشف راسه ويدعو عند نزوله ولا يكره
 ذودها الا في المرأة ويجعل الميت عند رجل القبر ان كان رجلا وقدامه

في السواد وتحمير الاكفان او يطيب بغير الكافور والذيرة ويكتب عليها
 بالسود وان يجعل في سمع الميت او في بصره شئ من الكافور وقيل به
 يكره ان يقطع الكفن بالحديد

يستدبر بها القبلة اكرما لولده وسننه اتباع جنازة او مع جانيها
 تربيها وحفر القبر قدر قامته او الى كثر الترقوة وان يجعل له الحدوان

ان كانت امرأة وينقل مرتين ويصير عليه وينزل **الثالثة** سابقا
 برأسه والمرأة عرضا ويجعل عقد كفنه ويلقنه الولي ويجعل معه تربة
 الحسين عليه السلام ويشترج اللحد ويخرج من قبل رجله ويجعل الحاضر
 بظهور الاكف مسترجعين ولا يهيل ذوالرحمة ثم يطعم القبر ولا يضع
 فيه من غير تربة ويرفع مقدارا ربع اصابع مربعا ويصب عليه الماء
 من رأسه دورا فان فضل ماء صبته على وسطه ويضع الحاضرون
 الايديهم عليه مسترجعين ويلقنه الولي بعد ان يفرغهم ويكره فرش القبر
 بالساج الامع الحاجة وتخصيصه وتجديده ودفن الميتين في قبر
 واحد ونقل الميت الى غير بلد موته الا الى المشاهدة المشرفة ويلحق
 بهذا الباب مسائل **كفن الميت** ان كانت امرأة على زوجها ولو
 كان لها مال **الثانية** كفن الميت من اصل تركته قبل الدين والوصية
الثالثة لا يجوز بنش القبر ولا نقل الموتي بعد دفنهم **الرابعة** الشهيد
 اذ مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن بل يصلى عليه ويدفن ثيابا به
 وينزع عند الخفان والفرو **الخامسة** اذ مات ولد حاملا قطعوا حج
 ولومات في دونه شق **السادس** لو وجد بعض الميت وفيه صدق

ان كان
 في السواد وتحمير الاكفان او يطيب بغير الكافور والذيرة ويكتب عليها
 بالسود وان يجعل في سمع الميت او في بصره شئ من الكافور وقيل به
 يكره ان يقطع الكفن بالحديد

ان كان

في يوم الجمعة العظيمة
 فهو كما لو وجد كله لو لم يوجد الصدر غسل وكفن ما فيه عظم ولفق
 في خرقة ودفن ما خلا من عظم قال الشيخان ولا يغسل السقط الا اذا استكمل
 شهرا اربعة ولو كان لدونهما لفي في خرقة ودفن لا يغسل الرجل
 الا الرجل وكذا المرأة ويغسل الرجل نيت ثلث سنين مجردة وكذا المرأة و
 يغسل الرجل محارم من تحت الثياب وكذا المرأة ويغسل الرجل
 من مات محرما كان كالحمل لكن لا يغرب الكافر لا يغسل الكافر
 ولا يكفن ولا يدفن في مقبرة بغير المسلمين ^{التي} لو التي كفن الميت
 نجاسة غسل مالم يطرح في القبر وقضت بعد جعله فيها ^{النجاسة}
 غسل من مت ميتا يجب لغسل بمس الا دمي بعد برده بالموت
 وقبل تطهيره بالغسل على الاظهر وكذا يجب الغسل بمس قطعة فيها
 عظم سواء ابينت من حي او ميت وهو كغسل الحايض واما المندوب
 من الاغسال المشهور غسل الجمعة ووقته ما بين الفجر الى الزوال وكلما
 قرب من الذوال كان افضل ليلة من شهر رمضان وليلة النصف
 منه وليلة سبع عشرة منه وتسع عشرة واحدى وعشرين وثلث
 ويوم المبعث وعشرين وليلة الفطر والعيد وعرفة وليلة النصف من رجب وليلة

اذ غسل الذبح ردت او العكس
 يجب ان يغسل تحت
 البيت على الاصح
 احرم دانه

الغسل

ربيع وعشرين ذ الحجة
 وعيد الخامس والعشرين

النصف من شعبان ويوم المبعث ويوم العذير ويوم المباهلة وغسل
 الاحرام وزيارة النبي ص والائمة ولقضاء الكيوف وللتوبة والصلوة
 للحاجة والاستخارة ولدخول الحرم والمسجد الحرام وللعبة والمدينة ومجد
 النبي ص وغسل المولود ^{في الطهارة} في الطهارة الترابية والنظر في امور
 اربعة ^{التي} شرط اليم عدم الماء او عدم الوصلة او حصول مانع من استغفار
 كالجرد والمرض ولو لم يوجد الا بتيار وجب وان كثر الثمن وقيل مالم يضر
 في الحال وهو شبهه ولو كان معه ماء وخشبي العطش يتم ان لم يكن فيه
 سعة عن قدر الضرورة وكذا لو كان على جسد نجاسة ومعه ماء
 يكفي لارتها والوضوء وكذا لو كان معه ماء لا يكفي لطهارته واذا لم
 يوجد للميت ماء يتم كالحى العاجز ^{ما} ما يتم به وهو التراب الخالص
 دون ما سواه من المنسحقة كالاشنان والدقيق والمعادن كالحمل والذئب
 وباس بارض النورة والجص ويكره بالسخنة والرمل وفي جواز التيمم
 تردد وبالجواز قال الشيخان مع فقد الصعيد يتم بغير الثوب واللبد وعرف
 الدابة ومع فقد بالوحل ^{في} في الكيفية ولا يصح قبل دخول الوقت
 ويصح مع تضيقه وفي صحة مع السعة قولان احوطها التأخير وهل

ربيع وعشرين ذ الحجة
 وعيد الخامس والعشرين
 ربيع وعشرين ذ الحجة
 وعيد الخامس والعشرين
 ربيع وعشرين ذ الحجة
 وعيد الخامس والعشرين

47

بركة ولعدين والكسوف والزلزلة والايات والطواف والاموات
 وما يلزم الانسان ببذره وشبهه وما سواه مسنون والصلاة
 الخمس سبع عشرة ركعة في حضر واحد عشر ركعة في السفر ونوافلها
 اربع وثلاثون ركعة على الاكثر في الحضر ثمان لظهر قبلها وكذا العصر
 واربع للمغرب بعدها وبعد العشاء ركعتان من جلوس تعدان
 بوحدة وثمان لليل وركعتا الشفق وركعة للوتر وركعتان للفرجة
 وتسقط في السفر نوافل الصلوات وفي سقوط الوتيرة قولان ولكل
 ركعتين من هذه النوافل تشهد وتسليم والوتر بانفراده **الثانية**
 في الموقيت والنظر في تقديرها ولو اوحقها **الاول** فالروايات
 في اختلافها ومصلحتها اختصاص الظاهر عند الزوال بمقدار ادائها
 ثم يشترك الفريضان في الوقت وظهر مقدمة حتى يبقى للغروب
 مقدار اداء العصر ويختص به ثم يدخل وقت المغرب فاذا مضى
 مقدار ادائها اشترك الفريضان والمغرب مقدمة حتى يبقى لانتصاف
 الليل مقدار اداء العشاء فتنص به واذا طلع الفجر على عشاء فقد دخل
 وقت صلاة ممتد حتى تطلع الشمس ووقت نافلة الظهر حين

(مواظبة)

الزوال حتى يصير الفجر على قد من نافلة العصر الى اربعة اقدم ونافلة المغرب
 بعدها حتى تنصب الحجرة المغربيه وركعتان الوتيرة تمتد بامتداد
 العشاء وصلاة انتصاف وكلما قربت من الفجر كان افضل وركعتا الفجر **الليل** بعد
 بعد الفراغ من الوتر وتأخيرها حتى يطلع الفجر الاول افضل ويمتد
 حتى يطلع الحرة اما اللواحق فمسائل **الاول** يعلم الزوال بزيادة الظل
 بعد انتصافه ويميل الشمس الى الحجاب الايمن من يستقبل القبلة
 ويعرف الغروب بذهاب الحرة المشرقية **الثانية** قبل لا يدخل
 وقت العشاء حتى تذهب الحرة المغربيه ولا يصلى قبله الا مع
 العذر والاضرار **المراهيه الثالث** لا يقدم صلاة الليل على الانتصاف
 جزء الا لشياب يمنع طوبه رأسه او مسافر وقضاؤها افضل **الرابع**
 اذا تلبس بنافلة الظهر ولو بركعة ثم خرج وقتها اتها مقدمة
 على الفريضة ولذا العصر ما نوافل المغرب متى ذهبت الحرة ولم يكملها
 يبدء بالعشاء **الخامس** اذا طلع الفجر الثاني فانت النافلة عدا ركعتي
 الفجر ولو تلبس من صلاة الليل باربعة ركعات زعم بها الصبح وانما
 ملأ بخش فوات الفرض ولو كان تلبس بما دون الاربع ثم صلح

(مواظبة)

(مواظبة)

المحض للرجال الامع الضرورة في الحرب وهل يجوز الصلوة النساء في غير
 الضرورة فيه قولان اظهرهما الجواز في التكد والقلنسوة من الحرير ترد
 الاضطرار جواز مع الكراهية وهل يجوز الركوب عليه والافتراض للمركب
 نعم ولا باس بثوب مكشوف به ولا يجوز في ثوب مغصوب مع العلم ولا
 فيما يستر ظهره القدم مالم يكن له ساق كالحق ويستحب في النعل العربية
 ويكره في الثياب السود ما عدا العامة والخف في الثوب الذي
 يكون تحته وبر الارانب والتغالب او فوقه وفي ثوب واحد للرجال
 ولو حكى ملحقته لم يجزى وان ياترذ فوق الغيص ان يشتمل السماء
 وفي عمامة لا حشك لها وان يوم بغير رداء وان تفتت مع حد
 ظاهر وفي ثوب يتهم صاحبه وفي قباء فيه تماثيل او خاتم فيه صوره
 ويكره للمرأة ان يصلي في الخيال لها صوت او منقبة ويكره للرجال
 اللثام وقيل يكره في قباء مشدود الا في الحرب مسائل ثلاثة
 ما يصح فيه الصلوة بشرط فيه الطهارة وان يكون مملوكا او مؤذنا
الثانية يجزى للرجل ستر قبله ودبره وستر ما بين السرة والركبة
 افضل وستر جسد كله مع الرداء اكل كل ولا يصلي المرأة الا في درع

المرأة تستبرأ من الحيض والنفاس
 المستبرأ على قدر وجوبه الطرفين
 من تحتها صورة من قداس
 ويجعل الطرفين على كنف واحد

في الصلاة
 في الحرب
 في غير

وخارج سائرته لجميع جسدها عدا الوجه والكفين وفي القدمين ترد
 اشبهه الجواز والامة والصبي تحت ريان ستر الجسد وستر الرأس مع
 ذلك افضل **الثالثة** يجوز الاستيثار في الصلوة بكل ما يستر العورة كالحشيش
 وورق شجر والطين ولو لم يجد سائر اصاب عاريا قائما موميا اذا امن للمطلع
 ومع وجوده يصلي حاله ساموميا للركوع والجمود **الرابعة** في مكان الله
 المتعلق يصلي في كل مكان اذا كان فملوكا او لها ما ذونا فيه ولا يصح في
 المكان المغصوب مع العلم وفي جواز صلوة المرأة الى جانب المتعلق قولان اجد
 المنع سوء صلت بصلاته او منفردة حرما كانت او اجنبية والاخر الجواز
 على الكراهية ولو كان بينهما حائل او تباعدت عشرة اذرع فصاعد
 او كانت متلخر فعهنه ولو بسقط الجسد صحت صلاتهما وكان في مكان
 لا يمكن فيه التباعد صلى الرجل فيه او لا ثم المرأة ولا يشترط طهارة
 موضع الصلوة اذ لم يتعد النجاسة ولا طهارة موضع المسجد عدم وضع
 الجبهة ويستحب صلوة الفريضة في المسجد الا في اللعبة والنافلة في المنزل
 وتكره في الصلوة في الحمام وبيوت الغايظ ومبارك الليل ومسائر النمل
 وفي مريض تحليل الحنبل والبغال والحمر وبصون الاودية وارض

(في)
 (في)

فيما سجده عليه

السجدة والسجادة اذا لم يتمكن جبهة من السجود وبين المقابر الامعاء في بيوت الجبوس والنيران والحدود وفي جوار الطرق وان يكون بين يديه نار مفرقة او مصحف مفتوح او حايط ينز من بالوعة والباس بالبيع ولكن ليس ومريض الغم وقيل تكرر الى باب مفتوح وانسان موحا السجدة فيما يسجد عليه لا يجوز السجود على ما ليس بارض كالجلود والصف ولا على ما يخرج بالاسمالة عن اسم الارض كالمعادن ويجوز على الارض وما ينبت منها ما لم يكن مأكولا او ملبوسا بالعادة وفي الكتا والقطن روايتان اشهرهما منع الامع الضرورة ولا يسجد على شئ من بدنه فان منعه الحر يسجد على ثوبه ويجوز السجود على الثلج والقيرو غيره مع عدم الارض وما ينبت من الارض فاما يتمكن فعلى كفه ولا باس بالقرطاس ويكره منه ما كان فيه كتابة ويرعى فيه ان يكون هملوكا او مأذون فيه خاليا من نجاسة **الاسلام** في الان والاقامة والنظر في المؤذن وما يؤذن له وكيفية الاذان ولو احقه اما المؤذن فيعتبر فيه العقل والاسلام ولا يقتر فيه البلوغ فالصبي يؤذن والعبد وتؤذن المرأة للنساء خا

في الاذان والاقامة

دعبر

فيجب ان يكون عدلا صديقا بصيرا بالاقوات متطهرا قائما على مرتفع مستقيلا القبلة ورفع صوته وتسربله المرأة ويكره الالتفات به يمينا وشمالا ولو اخل بالاذان والاقامة ساهيا وصلى تذكرا لها ما لم يركع واستقبل صلواته ولو تعد لم يرجع **اما** يؤذن له والصلوات الخمس لا غير اداء وقضا استحبابا للرجال والنساء للمنفرد والجامع وقيل يجبان في الجماعة وينالك الاستحباب فيلج فيه وكدة الغداة والمغرب وقاضى الفريض الخمس يؤذن ويقيم لكل واحدة ولو جمع بين الاذان والاقامة لكل فريضة كان افضل ويجمع يوم الجمعة بين الظهور بين باذان واحدة واقامتين وصلى في مسجد جماعة ثم جاء اخرون لم يؤذوا مادامت الصفوف باقية ولو انقضت اذن الاخرون واقاموا ولو اذن بيته الافراد ثم اداد الاجتماع استحباب له الاستيناف **اما الكيفية** فلا يؤذن لفريضة الا بعد دخول وقتها ويقدم في البيع رخصة لكن يعيد بعد دخوله وفصولها على الاشهر الروا خمسة وثلاثون فصلا الاذان ثمانية عشرة والاقامة سبع عشرة وكله مثنى عند التكبير في اول الاذان فانه اربع والتهيل في اخر

الاول ورواه ثم يقيم

الاخلاص اعمدا ولو جرف حتى التشدد وكذا الاجترار وترتيب
ايها وكذا البسطة في الحمد والتورة ولا يجزى الترجمة ولو ضاق
الوقت قراء ما يحسن ويجب التعلم ما امكن ولو عجز قراء من غيرهما تسب
والاستيعاب الله وكبره وهله بقدر القراءة وتحرك الاخر من لسانه
بالقراءة ويعقد بها قلبه وفي وجوب سورة مع الحمد في الفريضة للحناء
مع سعة الوقت وامكان التعلم قولنا اظهرهما الوجوب ولا يقرأ
في الفريضة عزيمة ولا ما يفوت الوقت بقراءة لها ويخير المصلي في كل
ثالثة ورابعة بين قراءة الحمد واليتبع ويحرم من الجنس واجبات في
الصبح واوى المغرب والعشاء ويسر الباقي وادناه ان يسمع نفسه
ولا يجهر المرأة من اللسان الجهر بالبسطة في موضع الاخفات من
اول الحمد والتورة وترتيل القراءة وقراءة سورة بعد الحمد في النوافل
والاقتضار في الظهرين والمغرب على قصار الفصل وفي الصبح على
مطولاته وفي العشاء على متوسطاته وفي ظهري الجمعة بسورتها
وبالمناقتين وكذا الوصل في الظهر جمعة على الاظهر ونوافل التمام النهار
اخفات والليل جهر ويسحب اسمع الامام من خلفه قراءته

صالح ابي

ما لم يبلغ العلو وكذا الشهادتان مثال اربع **الاول** يحرم قول امين خيرا
لحمد وقيل مكره **الثانية** والضحى والم نشرح سورة واحدة وكذا الفيل و
الايلاف وهل تعاد البسطة بينهما قيل لا وهو شبه **الثالثة** تجزى بدل
الحمد في الاواخر تسبحات اربع صورتها سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله اكبر وروى تسع وقيل عشر وقيل اثنا عشر وهو احوط
الرابعة لو قراء في النافلة احد الغرايم سجدة عند ذكره ثم يقوم فيتم
ويركع ولو كان السجود في اخرها قام وقر الحمد استحبنا بركع عن قراءة
خامسة الركوع وهو واجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف والزلازل
وهو ركن في الصلوة والواجب فيه خمسة الانحاء قدر ما يصل معه
كفاه ركبته وكوعمر اقتصر على الممكن والا اوما والطمانينة بقدر الذكر
الواجب وبسطة واحدة كبيرة صورتها سبحان رب العظيم وبحمد ه
اوسبحان الله ثلاثا ومع الضرورة تجزى الواحدة الضمري وقيل يجزى مطلق
الذكر فيه وفي السجود ورفع الدس منه والطمانينة في الانتصاب **سادسة**
فيه ان يكبر له رافعا يديه عازبا يهما وجهه ثم يركع بعد ادائها و
يضعهما على ركبته الى مفرجات الاصابع راداً ركبته الى خلفه مسوياً

مادة عنق داعيا امام التبيح مسجعا ثلثا كبير فما زاد او قل لا بعد انقضاء
سمع الله لمن حمده داعيا بعده ويكره ان يركع ويده تحت ثيابه
السادس السجود ويجب في كل ركعة مسجداً واحداً وهما معاركن في الصلوة
وواجباته سبعة الاول السجود على الاعضاء السبعة الجبهة
والكفين والركبتين وابهام الرجلين ووضع الجبهة على ما يصح
السجود عليه وان لا يكون موضع السجود عاليا بما يزيد عن لبنة
ولا تقذ الاغناء رفع ما يسجد عليه ولو كان بجبهة دمل احتقر خفيرة
ليقع السليم على الارض ولو تعذر سجد على احد الجبينين والافعل
زقنه ولو عجز او ماو الذكر فيه او التبيح كالركوع والطمانينة بقدر الذكر
الواجب وارفع الراس مطمئنا عقيب الاولى **وسنة** السجود
للاولى قائما والى بعد الكماله سابقا بيديه وان يكون موضع سجود
مساويا لموقفه وان يرغم بانقه ويدعوا الزيات على تسجعة الواحدة وتكرار
الثلث والدعائين السجودين والقعود متوكل والطمانينة عقيب رفعه
مر الثانية والدعائة يقوم معتمدا على يديه سابقا برفع ركبتيه
الاقعاء بين السجودتين **الثانية** التشهد وهو واجب في كل ثنائية

التشهد

مرة في الثلثية وفي الرباعية مرتين وكل تشهد يشتمل على خمسة اشياء
الجلوس بقدره والشهادتان والصلوة على النبي واله عليهم السلام
واقله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان
محمد عبده ورسوله ثم ياتي بالصلوة على النبي واله **سنة** ان يجلس
متوركا ويخرج رجله ثم يجعل ظاهر اليسرى على الارض وظاهر
اليمنى باطن اليسرى والدعائة الواجب ويسمع الامام خلف الشهادتين
الثامن التسليم وهو واجب في اصح القولين وصورة السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وباتهما
بدا كان الثاني مستحباً **السنة** فيد ان يسلم المنفرد تسليمة واحدة الى
القبلة ويؤمى بمؤخر عينيه الى الامام بصفة وجبة والمأموم تسليمتين يمينه
بوجهه يميناً وشمالاً **سنة** الصلوة خمسة الاولى التوجه بسبع كبيرات
واحدة منها الواجبة بينهما ثلثة ادعية يكبر ثلثاً ثم يدعو ثم مرة اثنتين
ويتوجه **الثاني** القنوت في كل ثنائية قبل الركوع الا في الجمعة فانه في
الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعده ولو القنوت قضاء بعد الركوع **نسي**
الثالث نضرة قائما الى موضع سجوده وقائما الى باطن كفيه وداعا الى

عليه كل مكلف خرد كرسيم من المرض والعرج والاعمى وغيرهم ولا يفتيا
ويسقط عنه لو كان بنه وبين الجمعة ازيد من فرسخين ولو حضر
احدهما وجبت عليه عد الصبي والمجنون والمرأة واما للواحد
فسبع **الاولى** اذا زالت الشمس وهو حاضرم السفر لتعين الجمعة
ويكره بعد **الثانية** يستحب الاصفاء الى الخطبة وقيل يجب وكذلك
في تحريم الكلام معها **الثالثة** الاذان الثاني بدعة وقيل يكره الرابعة
يحرم البيع بعد النداء ولو باع انعقد **الخامس** اذا لم يكن الامام حي
وامكن الاجتماع والخطبتان استحبت الجمعة ومنعه قوم **السادس**
اذا حضر امام الاصل مصر لم يؤم غيره الا **العذر السابعة** لو ركع الامام
في الاولى ومنعه زحام عن السجود لم يركع مع الامام في **الثانية**
واذا سجد الامام سجد الامام وسجد ونوى بهما الاولى ولو نوى بها
للاخرة بطلت الصلوة وقيل يحذفهما ويسجد الاولى وسنن الجمعة
التنفل بعشرين ركعة ست عند انبساط الشمس وست عند انقباضها
وست قبل الزوال وركعتان عنه وخلق الرأس وقصر الاظفار
والاخذ من الشارب ومباكرة المسجد على سبيلية وقار قتلها

لابسا افضل ثيابا والدعاء امام التوجه ويستحب الجمعة وظهر وان
تصل في المسجد الغظم ولو كانت طهره وان يقدم المصل طهره اذا لم يكن
امام مريضاً مريضاً ولو صلى معه ركعتين واتمها بعد تسليم الامام
جاز ومنها صلوة العيد وهي واجبة جماعة بشرط الجمعة ومنذوة
مع عدمها جماعة وفردى ووقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال
ولو فات لم تقض وهي ركعتان يكبر في الاولى خمسا وفي الثانية
اربعا بعد قراءة الحمد والسورة في ركعتين وقبل تكبير الركوع على الاثر
ويقت مع كل تكبيرة بالمرسوم استحبابا وسننها الاصحار بها والسجود
على الارض وان يقول المؤذنون الصلوة ثلاثا وخروج الامام حافيا
على سكينته وقار ان يطعم قبل خروجه في القطر وبعد عوده في الاضحية
مما يضي به وان يغز في الاولى بالا على وفي الثانية بالشمس والتكبير
في الفطر عقيب اربع صلوات اولها المغرب واخرها صلوة العيد وفي
الاضحية عقيب خمس عشرة صلوة ظهر يوم العيد لمن كان بمنى وفي غيرهما عقيب
عشر يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر الحمد لله على
على ما هدانا الله الاكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام وفي الفطر يقول الله اكبر

ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد لله اكبر على ما هيتهنا وكبره
 الخروج بالسلاح وان تنفل قبل الصلوة وبعد ذلك الا في المسجدين للنبوة
 عليه السلام قبل خروجه مسائلا خمس **الوقت** قيل التكبير الذي هو
 الاشارة الى استجابه وكذا القنوت **الثانية** من حضر العيد فهو بالخيار
 في حضور الجمعة ويستحب للامام اعلامهم ذلك **الثالثة** الخطبتان
 بعد صلوة العيد وتقديمها بدعة ولا يجب استماعها **الرابعة**
 لا ينقل المنبر ليعمل منبره **خامسة** اذا طلعت الشمس حرم السفر
 حتى يصلي العيد وقيل يكبر قبل ذلك **منها** صلاة الكسوف والنقري
 سببها وكيفيتها واحكامها وسببها كسوف او خسوف القمر
 والزلزلة وفي رواية تجب لا خاويل السماء ووقتها من الابتداء الى
 الاحذ في النجمل ولا قضاء مع الفوات وعدم العلم واحترق
 بعض القرص ويقضى لو علم واهل او نسي وكذا الواحترق القرص
 كله على التقديرات وكيفيتها ان يكبر ويقرأ الحمد وسورة او بعضها
 ثم يركع فاذا انتصب قراء الحمد ثانيا وسورة ان كان اتم في الاولى
 والاقراء من حيث قطع فاذا اكمل خمسا سجدة سجدتين ثم قام بغير

الشمس ص

تكبير

صلوة الكا

تكبير فركع ركعة واحدة ترتيبه الاول ثم يتشهد ويسلم ويستحب فيها
 الحمد بقوله لا اله الا الله بقدر الكسوف واعادة الصلوة ان فرغ قبل الا
 بخلافه وان يكون ركوعه بقدر قراءته وان يقرأ السورة الطويلة
 مع السعة ويكبر كلما انتصب من الركوع الا في الخامس والعاشر
 فانه يقول سمع الله لمن حمده وان يقنت خمس قنوتات **والا** **حكام**
 فيها اثنان **الاول** اذا تقوى في وقت حاضرة تحب الايتان بايها
 شاعلى الاصح مالم يتضيق وقعت الحاضرة فتعين للاداء ولو كانت
 الحاضرة نافلة فالكسوف اولى ولو خرج الوقت النافلة **الثاني**
 نقل هذه على الرحلة وثيا وقيل بالمنع الامع الغدرو وهو شبه **منها**
 صلوة الجنائز والنظر فمن يصلي عليه والمصلي وكيفيتها واحكامها ولو احقها
 يجب الصلوة على كل مكلف مسلم ومكره **ثالثة** من بلغ ست سنين
 ويستوى الذكر والانثى والحرة والعبد ويستحب على من لم يبلغ ذلك
 ان من ولد حيا ويقوم بها كل مكلف على الكفاية واحق الناس بالصلوة الميت
 اولاهم بغيراته والزواج اولى من الاخ والا يوم الاوفيه شرايط الاما
 ولا استناب ويستحب تقديم الها شئ ومع وجود الامام فهو اولى

اذا سجدت من

صلوة الجنائز

صلوة العيد

والمبالغة في الدعاء والمعاودة ان تاخرت الاجابة **ومنها**
 نافلة شهر رمضان وفي اشهر الروايات استحباب لفرك
 زيادة على المرتبة في كل ليلة عشرون ركعة بعد المغرب ثمان
 ركعات وبعد العشاء اثنتا عشرة ركعة وفي العشر الاخر في كل
 ليلة ثلاثون ركعة وفي ليالي الافراد في كل ليلة مائة مضافة
 الى ما عين ودواية يقتصر على المائة ويصلي في الجمع اربعون بصلاة
 على وجعفر وفاطمة عليهم السلام وعشرون في اخر الجمعة بصلاة
 على عليه السلام وفي عيشتها عشرون بصلاة فاطمة عليها
 السلام **ومنها** صلاة ليلة الفطر وهي ركعتان في الايام
 بالحمد وبالاخلاص الف مرة وفي الثانية بالحمد والاخلاص مرة
ومنها صلاة يوم الغدير قبل الزوال بنصف ساعة **ومنها**
 صلاة ليلة النصف من شعبان اربع ركعات **ومنها** صلاة
 ليلة المبعث ويومها وكيفية ذلك وما يقال فيه وبعد مذكور
 في كتب يختص به وكذا سائر النوافل فيطلب هناك **ومنها**
المسألة الثالثة في التوابع وهي خمسة **الاول** في الحلال

والقارح

وغيره

الواقع في الصلوة وهو اما عن عمد او سهوا وشك اما العمد فمن اخل
 معه بواجب ابطل الصلوة شرطا كان او جزوا او كيقية ولو كان جاهلا
 عدلجهرا والاختفات فان الجهل عذر فيها وكذا تبطل الصلوة لو فعل
 ما يجب تركه وتبطل الصلوة في التوب المفضوب والخمس والموضع
 المفضوب والسجود على موضع الخمس مع العلم الامع الجهل بالفضيلة
 والخاصة **والشهر** فان كان عن ركن وكان محله باقيا الى به
 وان كان دخل في اخر اركان اخل بالقيام حتى توى او بالنية حتى
 افتتح او بالافتتاح حتى قراء او بالركوع حتى سجد او بالسجدتين حتى
 ركع وقيل ان كان في آخرتين من الرباعية اسقط الزيد واتى بالفاتية
 ويعيد لو زاد ركوعا او سجدتين عمدا او سهوا ولو نقص من جدد
 الصلوة ثم ذكر اتم ولو تكلم على الشهر ويعيد الصلوة لو استدبر القبلة
 وان كان السهو عن غير ركن فمنه ما لا يجب تداركا ومنه ما يقتصر
 معه على التدارك ومنه ما يتدارك مع سجود الشهو فالاول
 من نسي القراءة او الجهر والاختفات والذكر في الركوع او الطمانينة
 فيه او رفع الرأس منه او الطمانينة في الرفع او الذكر في السجود او السجود

ننية
على الاغضه السبعة والطائفة فيه او الرفع الراس من الاولى او ثانيا
في الجلوس للشهد **والثاني** من ذكر انه لم يقرأ الحمد وهو في السورة
قرا والطائفة والرفع الحمد لله واعادها او غيرها ومن ذكر قبل السجود
انه لم يركع قام فركع وكذا من ترك السجود او التشهد وذكر قبل ركوعه
قعد وتذكر ومن ذكر انه يصلي على النبي واله بعد ان سلم قضاها
الثالث من ذكر بعد الركوع انه لم يتشهد او ترك سجدة قضى
ذلك بعد التسليم وسجد للسهو **اما الشك** فمن شك في عدد الشنا
او الثلاثية اعاد وكذا لم يدرك صلى او لم يحصل الاولين من الركعات
ولو شك في فعل فان كان في موضع اتى به وائم ولو ذكر انه كان فعله
استأنف صلوته ان كان ركنا وقيل في الركوع اذا ذكر وهو راكع ارسل
نفسه ومنهم من خصه بالخيرتين والاشبه البطلان ولم يرفع راسه
ولو كان بعد انتقاله مضى في صلوته ركنا كان او غيره فان حصل
الاولين من الرباعية عدد او شك في الزوايد فان غلب بنى على
ظنه وان تساوى الاحتمالان فصوره أربع الاول ان يشك بين
الاثنين والثلاث او بين الشك والاربع او بين الاثنين والاربع او بين

الاثنين والثلاث والاربع ففي الاول بنى على الكثرة ويتم ما يبقى يتم ثم يجتنب
بركعتين جالسا او كفتين ركعة قائما على رواية وفي الثاني كذلك وفي الثالث
بركعتين من قيام وفي الرابع بركعتين من قيام وبركعتين من جلوس
كل ذلك بعد التسليم ولا سهو على من كثر سهو ولا على من سهو في سهو
ولا على المأموم ولا على الامام اذا حفظ عليه من خلفه ولو سهو في النية
تخير في البناء ويجب سجدة السهو على من تكلم ساهيا ومن شك بين
الاربع والخمسة ومن سلم قبل اكمال الركعات وقيل لكل زيادة او نقصان وللنسي
في موضع قيام وللقيام في موضع قعود وهما بعد التسليم على الاشهر عقبيهما
تشهد خفيف وتسليم ويجب فيهما ذكر وفي رواية الجلي انه سمع ابا عبد الله
عليه السلام يقول فيها بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله وسلم وسمعه
مرة اخرى يقول بسم الله وبالله التسليم عليك ايها النبي وبرحمه الله
وبركاته والحق رفع منصب الامامة عن السهو في العبادة **الثاني** في
القضاء من اخل بالصلوة عمدا وسهوا او فاته بنوم او شكر مع بلوغه
وعقله عقله واسلامه وجب لقضاء عدا ما استثنى ولا قضاء مع اعما
اعما المشغوب للوقت الا ان يدرك الطهارة والصلوة ولو ركعة وفي

بعد الاقامة **نصف الثاني** يعتبر في الامام الفقل واليدين والعدالة
 وطهارة المولد والبلوغ على الاظهر ولا يؤم القاعد للقيام والام
 للقارى ولا المؤوف اللسان بالتسليم ولا المرأة ذكر ولا خنثى وصاحب
 المسجد والمنزلة الامارات او لامر غيره وكذا لها شئ واذا تشاح
 الامة قدم من يختاره الماموم ولو اختلفوا قدم الاقرب فالافقه
 فا قدم هجرة فاسن فالاصح ويستحب للامام ان يسمع من خلفه
 الشهادتين ولو احدث قدم ينوبه ولو مات او اغمى عليه
 قدم من يتم بهم **ويكره** ان ياتم الحاضر بالمسافر والمستظهر المستظهر
 بالتيتم وان يستتاب المسبوق وان يام الاجذم والبرص والمحدود وبعد
 توبته والاعلف ومن يكره الماموم والاعرابي بالمهاجرين **الاول**
الثالث في الاحكام ومسايله تسع **الاول** لو علم فسق الامام كره
 او حدثه بعد الصلوة لم يعد ولو كان عالما قبلها يمشى **والثاني**
 ليحقق بالصف **الثالث** اذا كان الامام في محراب داخل ابيع
 صلوة من الجانية في الصف **الاول** **الرابع** اذا شرع الموموم
 في نافله فاحرم الامام قطعها ان خشي الفوات ولو كان في فريضة

عند خلوه من
 الصلاة
 في فريضة
 او نافله
 فاحرم الامام
 قطعها ان خشي
 الفوات ولو كان
 في فريضة

نقلية

نقلية الى الفعل **والم** ركعتين استحبها ولو كان امام الاصل قطعها
 واستأنف معه ولو كان ممن لا يقتدى به استمر على حاله **السادس**
 ما يدركه الماموم يكون او صلوته فاذا سلم الامام اتم هو ما بقي عليه
السابع اذا ادركه بعد انقضاء الركوع كرو سجدة معه فاذا سلم الامام
 استقبل هو وكذا لو ادركه بعد انقضاء السجود **الرابع** يجوز ان يسلم
 قبل الامام مع العذر او نية الانفراد **الخامس** النساء يقفن من وراء
 الرجال فلو جاء رجال تاخرن وجوبا اذا لم يكن لهم موقف امامهن
السادس اذا استتب المسبوق فانتبهت صلوة المامومين او ما **السابع**
 ثم يتم **الخامس** يستحب ان يكون المباحد مكشوفة والمبضاة على ابوابها
 والنافذة مع حايطها وان يقدم الداخل يمينه ويخرج بيساره ويتعاهد
 نفل ويعدو دخلا وخارجا وكسها واسراج فيها عادة ما استهدم
 ويجوز نقض المستهدم خاصة واستعمال التث في غيره من المساجد **والسادس**
 زحفتها ونقشها بالصور وان يؤخذ منها الى غيرها من طريق
 او ملك ويعاد لو اخذوا دخال النجاسة اليها وغسلها فيها واخرج
 الحصى منها ويعاد لو اخرج **ويكره** نقلتها وان تشرف او يجعل محاربتها

سها

راخلة او تجعل طريق ويكر فيها البيع والشراء وتمكين المجانين
وانفاذ الاحكام وتغريق الضلوك اقامه الحدود وانشاد الشعر
وعمل الضايغ والنوم ودخولها وفي الفم رائحة الثوم والبصل و
كشف العورة والبصاق وقتل الفل فان فعله ستره بالتراب **الرابع**
في صلاة الخوف وهي مقصورة سفر او حضر جماعة وفرادى
واصلت جماعة والعدو في خلاف جهة القبلة ولا يؤمن هجومه
وامكن ان يقاومه بعض ويصلي مع الامام الباقيون جازان يصلي
صلوة ذات الرقاع وفي كسيفتهما روايتان اشهرهما رواية الحلبي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال يصلي الامام بالاولى ركعة يقف في الثا^{نية}
حتى يتموا ثم ياتي الاخرى فيصلى بهم ركعة ثم يجلس ويصلي الشهد حتى يتم
من خلفه ثم يسلم بهم وفي المغرب يصلي بالاولى ركعة ويقف في الثا^{نية}
حتى يتموا ثم ياتي الاخرى فيصلى بهم ركعتين ويجلس عقيب الثالثة
حتى يتم من خلف ثم يسلم بهم وهل يجب اخذ الصلاح فيه ترد
اشبهه الوجوب مالم يمنع احد واجبات الفرض وهنما مسائل
الاولى اذا انتهى الى المسافة فالصلوة بحسب الامكان

واقفا

واقفا او ماشا او راكبا وسجد على قربة وس سرجه والاموميا ^{يستقبل}
القبلة ما امكن والابتكيرة والاحرام ولو لم يتمكن من الاعماء ^{استاء} يقتصر
على تكبيرتين عن الثنائية وثلاث عن الثلاثية يقول في كل واحدة
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فانه يحزى عن الركوع
والسجود **الثانية** كل اسباب الخوف يجوز معها القصر والانتقال
الى الاعماء تصيف الوقت والاقتصار على التسبيح ان حشى مع الاعماء ^{استاء}
ولو كان الخوف من لص او سبع **الثالثة** الموحل والغريق يصليان
بحسب الامكان ايماء ولا يقصر احدهما عدد صلواته الا في سفر او خوف
خامس في صلاة المسافر والنظر في الشروط والقصر ما الشروط خمسة
الاول المسافة وهي اربعة وعشرون ميلا والميل اربعة اذراع تعويلا
على المشهور بين الناس او قدر مد البصر من الارض تعويلا على وضع
ولو كانت اربع فراسخ واراد الرجوع ليومه قصر ولا بد من كون
المسافة مقصودة فلا قصد مادونها ثم قصد مثل ذلك او لم يكن له
قصد فلا قصر ولو تمادى في السفر ولو قصد مسافة فتجاوز سماع
الاذان ثم توقع رفقة قصر ما بينه وبين شهر مالم ينوى الإقامة ولو كان

اربعة **الاول** من يجب عليه وهو كل بالغ عاقل حر ما ملك النفا
ممكن من التصرف والبلوغ يعتبر في الذهب والفضة اجماعا
نعم لو اجر من اليه النظر اخرجها استحبابا ولو ضمن الولي والجر
لنفسه كان الرجح له ان كان مليئا وعليه الزكاة استحبابا ولم يكن
مليئا ولو وليا ضمن ولا زكاة والرجح لليتيم وفي وجوب الزكاة في غلات
الطفل روايتان احوطهما الوجوب وقيل يجب في موهبيهم وليس
بمعتد ولا تجب في مال المجنون صامتا كان او غيره وقتل حكم
حكم الطفل والاول اصح والحرية معتبرة في الاجناس وكذا التمكن
من التصرف ولا تجب في مال الغائب اذ لم يكن صاحبا متكلنا
منه ولو عاد اعتبر الرجوع لعودة اليه ولو مضت عليه احو
زكاة لسنة استحبابا ولا في الدين وفي رواية الا ان يكون صفا
هو الذي يؤخر زكاة على المقرض ان تركه بحاله حوالا ولو
اجتمعه استحب **الثاني** في تجب فيه وما يستحب تجب في
الانعام الثلاثة الابل والبقر والغنم وفي الذهب والفضة
في الغلات الاربع الحنطة والشعير والتمر والذبيب ولا تجب

معمد

في
الزكاة

في
معد

فيما عداها ولا تجب في كل ما تنبت من الارض مما يكال او يوزن
عدا الخنزير في مال التجارة قولان اصحهما الاستحباب وفي الخيل
الاناث ولا يستحب في غيره ذلك كالبغال والحمير والرقيق
ولندكر ما يختص كل جنس القول في زكاة الانعام والنظر في الشرايط
والواحق والشرايط اربعة الاول النصب وهي في الابل اثنا عشر خمسة
كل واحد منها خمس وفي كل واحد شاة فاذا بلغت ستا وعشرين
ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون
فاذا بلغت ستان واربعين ففيها حقة فاذا بلغت احدى
وستين ففيها حذقة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون
فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقتان ثم ليس في الزايد
شئ حتى يبلغ مائة واحدى عشرون ففي كل خمسين حقة وفي
كل اربعين بنت لبون دائما وفي البقر نصابان ثلثون وفيها تبع
او تبعة واربعون وفيها مائة وفي اربعين خمسة نصابا
وفيها شاة ثم مائة واحدى عشرون وفيها شاة ثم مائة واحدى
وفيها ثلث شاة فاذا بلغ ثلثمائة واحدة فروايتان اشهرهما

في
الزكاة

في
الزكاة

ان فيها اربع شيعة فاذا بلغ اربع مائة ضاعدا في كل مائة شاة ما نقص
 فغفد وتجب الفريضة في كل واحدة من النصاب ولا يتعلق بما زاد وقد
 جرت العادة بتسميه ما لا يتعلق به الزكاة من الابل شتقا ومن البقر
 وقصا ومن الغنم عفا **الشرط الثاني** السوم فلا يجب في المعلقة
 ولو في بعض الحول **الثالث** في الحول وهو اثنا عشر هلالا وان لم يكمل أيامه
 وليس حول الامهات حول الشاة بل يقدر فيها الحول استوفى حوله
 مجيب تمامه ولو ملك ما لا اخر كان له حول بانقراذه ولو لم
 النصاب قبل الحول اسقط الوجوب وان قصد الفوار ولو كان بعد
 الحول لم يسقط **الرابع** ان يكون عوامل واما اللواحق فمسائل
الاول الشاة الموحدة في الزكاة اقلها الجذع من الضان والشي
 من المغر وغيره الذكور والانتى وبنت الخاضع التي دخلت
 في الثانية وبنت البون التي دخلت في الخامسة والتبيع
 من البقر هو الذي يستكمل سنة ويدخل في الثانية والمسنة هي التي
 تدخل في الثالثة ولا تؤخذ الربو والمريضة والهرمة ولا ذات
 العوار ولا بعد الاكولة ولا قبل الضراب الثانية من يجب

جاءت في النسخة
 كما في النسخة
 والانتى هي التي

لام

دخلت في الثانية وبنت البون التي دخلت في الخامسة والتبيع من البقر هو الذي يستكمل سنة ويدخل في الثانية والمسنة هي التي تدخل في الثالثة ولا تؤخذ الربو والمريضة والهرمة ولا ذات العوار ولا بعد الاكولة ولا قبل الضراب الثانية من يجب

عليه سن

عليه ستمن من الابل وليست عنده وعنده اعلا بسن منها وفيها
 ولخذ شاتين او عشرين درهما ولو كان عند الادون دفع معها
 شاتين او عشرين درهما وغيره ابن اليسول الذكر عن بنت الخاضع
 عدمها من غير جبر وجوز ان يدفع عما يجب في النصاب من الانعام
 وغيره من غير الجنس بالقيمة المسوية والجنس افضل ويتاكد في النعم
الثاني اذا كانت النعم مرضا لم يكلف صحيحة وجوز ان يدفع
 من غير غنم البلد ولو كانت ادون **الرابعة** لا يجتمع بين مفرق
 في الملك ولا يفرق بين مجتمع فيه ولا اعتبار بالخلة **الثاني** في زكوة
 الذهب والفضة ويشترط في الوجوب النصاب والحول وكونهما متقو
 بسكة المعاملة وفي قدر النصاب الاول من الذهب روايتان اشهرهما
 عشرون دينارا ففيها عشرة قاريط ثم كلما زاد اربعة ففيها قيراطان
 وليس فيما نقص عن اربع زكاة ونصاب الفضة الاول ما يتا درهم
 ففيها خمسة دراهم ثم كلما زاد اربعين ففيها درهم وليس فيما نقص
 عن اربعين زكاة والدرهم ستة دنانير والدانق ثمان حبات
 من الشعير يكون قدر الفضة سبعة ساقيل ولا زكاة في السبايك

زكاة الذهب والفضة

الاصناف والاصناف والواحق اما الاصناف فثمانية الفقراء
 والمساكين وقد اختلف في اتم اسوع حالوا لاشمة مهمة في تحقيق
 والضابط من لا يملك مؤنة سنة له ولعياله ولا يمنع لو ملك الدار
 والخادم وكذا من في يده ما يتعيش به ويجز عن استملاء الكفاية ولو
 كان سبعمائة درهم ويمنع من يستملاء الكفاية ولو ملك خمسين وكذا
 يمنع ذو الصنعة اذا نهضت بحاجة ولو دفعها المالك بعد الاجتهاد
 فبان ان اخذ غير مستحق ارتفعت فان تعذر فلا ضمان على
 الدافع **ولو لعالمون** وهم جباة الصدقة **ولو لثقة** وهم
 الذين يستمالون بالجهاد بالاسهام في الصدقة وان كانوا كفارا
وفي القاب وهم المكاتبون والعبيد الذين تحت الشدة ومن
 وجب عليه كفارة ولم يجد ما يعتق ولو لم يوجد مستحق جاز ابتيا
 العبد ويعتق **والغارم** وهم المدينون في غير معصية دون
 مضرته في قلعية ولو جهل الامر ان قيل يمنع وقيل لا وهو اشبهه
 يجوز مقاصة المحقق بدين في ذمته وكذا لو كان الذين على من
 الانفاق عليه جاز القضاء عنه حيا وميتا وفي سبيل الله وهو

كل ما كان

كما ما كان قربة او مصلحة كالجهاد والحج وبناء القضا لقناطر وغيره يختص ^{هذه} الجاهل
في المسير وهو المنقطع به ولو كان غنيا في بلده والضيف ولو كان
 سفره لمعصية منع **واما الاوصاف** المعبرة في الفقراء والمساكين
 فاربعة الايمان فلا يعطى منهم كافر ولا مسلم غير محقق وفي صرفها
 الى المستضعف مع عدم العارف تردد اشبهه بالمنع وكذا في الفطرة
 ويعطى اطفال المؤمنين ولو اعطى مخالف فريقه ثم استمر اعدا
والثاني العدالة وقد اعتبرها قوم وهو احوط واقتصر اخرون
 على محبانية الكباير **والثالث** ان لا يكون ممن تجب نفقته كالابوين
 وان علوا والاولاد وان سفلا والزوجة والمملوك ويعطى باقي القارب
الرابع ان لا يكون لها شمتان فان زكاة غير قبيلة محرمة عليه
 دون زكاة الهاشمي ولو قصر الجسر عن كفايته جاز ان يقبل الزكاة
 ولو من غير الهاشمي وغيره والذين تحرم عليهم الواجبة ولد
 عبد المطلب واما اللواحق فمسائل **الاول** تجب دفع الزكاة الى
 الامام اذا طلبها وقبل قول المالك لو ادعى الاخراج ولو بادى المالك
 باخراجها اجزائه ويستحب دفعها الى الامام ابتداء ومع غيبته

وقيل لا يتجاوز قدر الفرو
 وللخمل لمواليهم واندوية
 لا تحرم على الهاشمي

الى الفقيه المولود من المامانية لانه بمواقفها **التي** يجوز ان يحتج
بالزكاة احد الاصناف ولو واحد وقسمتها على الاصناف فضل ^{قيضا} ولا
الامام والفقيه بمرتبة ذمة المالك ولو تلفت **التي** لو لم يوجد
مستحق استحب عزها والا يصابها **الرابعة** لو مات العبد المبتاع بما
الزكاة ولا وارث له ورثه ارباب الزكاة وفيه وجه اخر هذا الجود
الخامسة اقل ما يعطى التغير ما يجب في النصاب الاول وقيل ما يجب
في الثاني والاو اظهر واحدا لكثير غير الصدقة ما ابقت بغني
السادسة يكره ان يملك ما اخرج في الصدقة اختيارا ولا باس بقو
اليه ميراث وشبهه **السابعة** اذا قبض الامام او الفقيه الصدقة
وعا صاحبها استجابا على الاظهر **الثامنة** يسقط مع غيبته الامام
سهم السعاة والمؤلفة وقيل يسقط سهم السبيل وعلى قلناه لا يسقط
التاسعة ينبغي ان يعطى زكاة الذهب والفضة اهل المسكنة وزكاة
النعم اهل التمل والتوصل الى المواصلة بهما من يستحق بقبولها
التي **الثانية** في زكاة الفطر واركانها اربعة **الاول** افيمن
تجب عليه انما تجب على البالغ العاقل الحر العتي يخرجها عن نفسه

زكاة الفطر

وعيا له من مسلم وكافر وحر وعبد صغير وكبير ولو حال تبرعا
وتعتبر النية في ادايتها وتسقط عن الكافر لو اسلم وهذه الشرط
تعتبر عند هلا الشئ او افلوا اسلم الكافر او بلغ الصبي او ملك الفقير
القدر المعبر قبل الهلاك حيث الزكاة ولو كان بعده لم تجب
وكذا لو ولد له او ملك عبدا ويستحب لو كان ذلك ما بين الهلاك
وصلوة العيد والفقير مندوب الى اخراجها عن نفسه وعن عياله
وان قبلها ومع الحاجة يدبر على عياله صاعا ثم يتصدق به على غيرهم
الثاني في جنسها وقدرها والضابط اخرج ما كان قوما غالبا كال
حنطة والشعير والتمر والزبيب والاذن والاقط واللين وافضل ما يخرج
التمر الزبيب ويليده ما لم يغلب على قوت بلده وهي جميع الاجناس
صاع هو تسعة ارطال بالعراق ومن الدين اربعة ارطال وفسره قوم بالمدا
ولا تقدير في عوض الواحد بل يرجع الى قيمة السوقية **الثالث** في وقتها
وتجب بهذا الشئ او بتضييق عند صلوة العيد ويجوز تقديمها في شهر
رمضان ولو من اوله ولا يجوز تاخيرها عن الصلوة الا العذر والتساقط
المستحق وهي قبل صلوة العيد فطرة وبعد ناصدقة وقيل يجب القضاء

وعياله

أموال الصوم هو الكف من المفطرات مع النية فيكون في شهر رمضان
 نية الرقية وغيره يفتقر إلى القين وفي النذر المعين تردد وقتها الليل ويحرم
 تحديد ما في شهر رمضان إلى الزوال وكذا في القضاء ثم يفوت وقتها وفي
 وقتها المندوب روايتان أحدهما مساواة الواجب وقيل يجوز تقديم
 نية شهر رمضان على الهلال بخبري فيه نية واحدة ويصام يوم **الثلاثين**
 من شعبان بنية النذر ولو اتفقوا من رمضان اجزأ ولو صام بنية الواجب
 لم يجز وكذا الورد دنيته وللشيخ قول آخر ولو صام بنية الافطار ثم بان
 من شهر رمضان جدد نية الوجوب مالم تر الزوال الشمس واجزأ ولو كان بعد
 الزوال مسك واجبا وقضاه **الثاني** فيما مسك عنه الصائم وفيه مقصدان
ناو اجيب الامساك عن تسعة الاكل وشرب المعتاد وغيره والجماع قبل
 او دبر على الاشهر وفي فساد الصوم بوطي الغلام تردد واحرم وكذا في **طو**
 والاستمناو ايضا الغبار إلى الخلق متعدد والبقاء على الحنابة حتى يطعم
 الجبر ومعلوذة التؤم جنبوا الكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام
 والارتماس في الماء وقيل يكره وفي السعوط ومضع العلك تردد اشبهه
 الكراهية وفي الحقة قولان اشبههما التحريم بالمائع والذي يبطل الصوم

انما يبطل

انما يبطله عند الاختيار ولا يفسد بمص الحاتم ومضع الطعام للصبي وق
 الطائر وضابطه ما لا يتعدى الخلق ولا باستنقاع الرجل في الماء والسواك
 في الصوم مستحب ولو بالربط ويكره مباشرة النساء تقييدا ولمساو وملاعبة
 والاكتال بما فيه مسك كذلك واخراج الدم المضعف ودخول الحمام صبر
 وشم الرياحين ويتأذى في الرجز والاحتقان بالجماد وببل الثوب
 على الجسد وجلس المرأة في الماء **المقصد الثاني** والقضاء والكفارات وفيه مسائل
الاول تجب الكفارة والقضاء بعمد الاكل والشرب والجماع قبل او دبر على
 الظهر والامناء بالملاعبة والملازمة وايصال الغبار إلى الخلق متعددا
 وفي الكذب على الله والرسول والائمة ع والارتماس قولنا اشبهها انه
 لا كفارة وفي تعدد البقاء على الحنابة إلى الفجر روايتان اشهرهما الوجوب
 وكذا لو نام غير نائم للفعل حتى طلع الفجر **الثانية** الكفارة عتق رقبة
 او صيام شهرين متتابعين او طعام ستين مسكينا وقيل في مرتبة
 وفي رواية يجب عن الافطار بالحرم كفارة الجمع **الثالثة** لا تجب الكفارة
 في شيء من الصيام على شهر رمضان والنذر المعين وقضاء شهر رمضان
 بعد الزوال والاعتكاف على وجه **الرابعة** من جنب وثام ناو يا

للفصل حتى طلع الفجر فلا قضاء ولا كفارة ولو ابتته ثم غاب ثانيا فعليه القضاء
ولو ابتته ثم نام ثالثا قال الشيخان عليه القضاء والكفارة **سما** مستحب
القضاء دون الكفارة في الصوم الواجب المتعين سبعة أشياء ففعل المفطر
والفطر طالع طانا بقاء الليل مع القدرة على المراعات وكذا مع الاخلاص الى
المجنون بالفجر لظنه كذبه ويكون صادقا وكذا لو اخلد اليه في دخول
الليل فافطر وبان كذبه مع القدرة على المراعات والافطار للظلمة الموهمة
دخول الليل ولو غلب على ظنه دخول الليل لم يقض وتقدم القى ولو دعه لم
يقض وايصال الماء الى الخلق متعديا لا للصلوة وفي إيجاب القضاء با
لحقنه قولان اشبههما انه لا قضاء وكذا من نظر الى امرأة فامتنى
سما تنكرا للكفارة مع تقابر الايام وهل تنكر وتكرار الوطى
في اليوم الواحد قبل نغم والاشبه انها لا تنكر ويعزر من افطر لا
مستحلا مرة وثانيا فان عاد ثالثا قتل **سما** من وطى زوجته
مكروهاها الزمة كفارتان ويعذر دونها ولو طاعته كان على
كاملها كفارة ويعزر ان **الثالث** فيمن يصح منه ويعتبر في الرجل
واحد العقل والاسلام وكذا في المرأة مع اعتبار الخلق من الحيض

والنفاس فلا يضيع من الكافر وان وجب عليه ولا من المجنون وفي
عليه ولو سبقت منه النية على الاشبه ولا من الحيض والنفاس
وصادق ذلك او اجزء من النهار واخر جز منه ويصح من الصبي المميز
ومن المحقنة مع فعل ما يجب عليهما من الاضال ويصح من المسافر في النذر
المعين المشروط سفر او حضرا على قول مشهور في ثلثة الايام لدم المتعه
في بدل البدنة لمن افاض من عرفات قبل الغروب حامدا ولا يصح
في واجب غير ذلك على الاظهر الا ان يكون سفر اكثر من حصة او غير
الاقامة عشرة والقبى المميز يؤخذ بالواجب لسبع سنين استحبابا
مع الطاقة ويلزم به عند البلوغ ولا يصح من المريض مع التضرر به
ويصح لو لم يتضرر ويرجع في ذلك الى ما يجد من نفسه **الرابع** في اقسا
وهي اربعة واجب ونذوب ومكروه ومحذور فالواجب ستة شهر
رمضان والكفارات ودم المتعد والنذر وما في معناه والاعتكاف على
وجهه وقضاء الواجب المعين **اما** شهر رمضان فالنظر في علامة و
شروط ولحكامه الاو اعلامه وهو رؤية الهلال من وجب عليه صوما
وانفرد بالرؤية يقولون رؤى شايعا او مضى من شعبا ثلثون وجب

عن النبي من نسي غسل الجنابة حتى خرج الشهر فالزوى قضاء الصلوة و
 الصوم والامتنع قضاء الصلوة حسب ما بقية اقسام الصوم
 فيساقى واما لكنها ان شا الله تعالى **النذر** من الصوم منه ما لا
 يختص وقتا فان الصوم جنة من النار ومنه ما يختص وقتا
 والمؤكدة منه اربعة عشر صوم جنة منها اول خميس من الشهر واول
 اربعاء من العشر الثاني واخر خميس من العشر الاخير ويجوز تاخيرها
 مع المشقة من الصيف الى الشتاء ولو عجز تصدق عن كل يوم بمد وصوم ايام
 البيض ويوم الغدير ومولد النبي صعد ومبعثته ودخول الارض ويوم
 عرفة المباهلة وكل ويستحب الامساك لمن لم يضعف مع تحقق الدلال
 وصوم عاستور احر تا ويوم المباهلة وكل خميس وكل جمعة واول ^{الحجة}
 ورجب كله وشعبا كله ويسحب الامساك في سبعة مواطن المسافر
 اذا قدم بلده او بلدا يعزم فيه الاقامة بعد الزوال او قبله وقد تناو
 وكذا المريض اذا براد تمسك الحائض والنفساء والكافر والصبي والمجنون
 والمغني عليه اذا زالت اعذارهم في ثناء النهار ولو لم يتناولوا تلك
 صوم الصيف من غير اذن مضيفه نذبا والمرأة من غير اذن الزوج

والاولاد

ولا الولد من غير اذن الولد والمملوك من غير اذن مولاه ومن صام
 نذبا ودعى الى طعام فالأفضل الا افطاره **المسافر** وصوم العيد وايام
 التشريق لمن كان بمنى وقيل القاتل في اشهر الحرام يصوم شهرين منها
 وان دخل فيهما العيدان وايام التشريق لرواية زرارة والمشهور
 عموم المنع وصوم اخر شعبان بنية الفرض ونذر المعصية الصمت
 والوصال وهو ان يجعل عشا وسجود وصوم الواجب سفر اعدا ما ^{ستش}
مسائل في الواجب وهي مسائل **الاولى** المريض يلزمه الا افطار
 مع طين الضرر ولو تكلفه لم يجزه **الثانية** المسافر يلزم الا افطار ولو ^{صام}
 عالما بوجوبه قضاء ولو كان جاهلا لم يقض **الثالثة** الشروط ^{المعبرة}
 في قصر الصلوة معبرة في قصر الصوم ويشترط في قصر الصوم تبين النية
 وقيل يشترط حرجه قبل الزوال وقيل يقصر ولو حرج قبل الغروب ^{على}
 التقديرات لا يفطر الا حيث يتوارى حد ران البلد الذي خرج منه
 او يخفى اذانه **الرابعة** الشيخ والشيخة اذا عجزا تصدقا عن كل يوم بمد
 من طعام وقيل لا يجب عليهما مع العجز ويتصدقان مع المشقة وذو
 العتاش يفطر ويتصدق عن كل يوم بمد ثم ان برافضا والجاهل

المقرب والمريض القليل بالدين لها الافطار وفيصدق ان لكل يوم عتد
ونقضيان **الخامسة** لا يجب صوم النافلة بالشروع فيه ويكره
افطار بعلة الزوال **السادسة** كل ما يشترط فيه التتابع اذا افطر لعذر
بقوان افطر لا العذر استأنف الاثلاثة مواضع عليه صوم شهرين
متتابعين فصيام شهرا ومن الثاني شيا ومن وجب عليه شهر
ببذر فصام خمسة عشرة يوما وفي ثلاثة الايام عن هدى التمتع اذ صام
يومين وكان الثالث العيد افطر واتم الثالث بعد ايام التشريق ان
كان عني ولا يبنى لو كان الفاصل غيره **كتاب الاعتكاف** والحمام
في شروطه واقسامه واحكامه اما الشروط فخمسة النية والقوة
فلا يصح الا في زمان يصح صوم من يصح منه والعدد وهو ثلاثة ايام
والمكان وهو كل مسجد جامع وقيل لا يصح الا في احد المساجد الا
ربعة مكة والمدينة وجامع الكوفة والبصرة والاقامة في موضع
الاعتكاف فلو خرج ابطله الا لفروة او طاعة مثل تشييع مؤمن
او عبادة مريض او شهادة ولا يجلس لو خرج ولا يمشي تحب الفضل
ولا يهلي خارج المسجد الا بمكة اما اقسامه فهو واجب ومندوب

فالواجب

فالواجب ما وجب بغير نذر وشبهة وهو يلزم بالشروع والمندوب ما يتبع
به ولا يجب بالشروع فاذا مضى يومان ففي وجوب الثالث قولان المروي
انه يجب وقيل لو اعتكف ثلثا فهو بالخيار في الزيد فان اعتكف يومين
اخرين وجب الثالث واما احكام فمسائل يستحب للمعتكف ان يشترط الحرام
فان شرط جازله الرجوع ولم يجب القضاء ولو لم يشترط ثم مضى يومان
وجب الاتمام على الرواية ولو عرض خرج فاذا زال وجب القضاء **كتاب**
يحرم على المعتكف الاستمتاع بالنساء والبيع والشراء وشتم الطيب وقيل
يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت **الثانية** يفسد الاعتكاف ما يفسد
الصوم وتجب الكفارة بالجماع فيه مثل كفارة شهر رمضان لئلا كان اوها
اولو كان في رمضان نهار الزمت كفارتان ولو كان بغير الجماع مما يجب
الكفارة في شهر رمضان فان وجب بالنذر للمعين لزمت الكفارة وان
لم يكن معين او كان تبرعا فقد اطلق الشئان لزوم الكفارة وخصا
ذلك بالثالث كان اليق بمذهبهما **كتاب الحج** والنظر في المقدمات
والمقاصد **الاول** الحج اسم لجموع المناسك المؤدية في المشا
لخصوصه وهو فرض على المستطيع من الرجال والنساء

لن

الاعمى الباب ونيابة المحنون ولا البصير المميز لان بد من نيّة النية
وتقين المنوب لمواطن ولا ينوب من وجب عليه الحج ولو لم يجب عليه
جاز وان لم يكن حج وبيع نيابة المرأة عن المرأة والرجل ولو ملّت
النايب بعد الاحرام ودخول الحرم اجزأ وباتى المنايب بالنوع ^ط لمشت
وقيل يجوز ان يعدل الى التمتع ولا يعدل عنه وقيل لو شرط عليه
الحج على طريق جاز بغيرها ولا يجوز للنايب الاستنابة مع الاذن
ولا يوجب نفسه لغير المستاجر في السنة التي استوجرها ولو صد
قبل الاكمال استعبد من الاجرة بنسبة المختلف ولا يلزم اجابته
لو ضمن الحج على الاشبه ولا يطاف عن حاضر متمكن من الطهارة
لكن يطاف به ويطاف عن لم يجمع الوصفين ولو حمل انسانا فطاف
به احتسب لكل منها طواف ولو حج عن ميتة تير عابرة الميت
ويضمن الاجير كفارة جناحة في ماله ويستحب ان يذكر المنوب
عنه في المواطن وان يعيد فاضل الاجرة وان يتم له لو عوذة
وان يعيد المخالف حجته ان استبصر ولو كانت هجرية وكيرة نيابة
المرأة الضرورة **مسألة** من اوصى بحجة ولم يعين انصرف الى الاجرة

المثل

المثل **الثانية** لو اوصى ان الحج عنه ولم يبين فان عرف التكرار حج
عنه حتى يستوفي ثلثه والاقتصر على المرأة **الثالث** لو اوصى ان الحج عند
كل سنة بمال معين فقصر جمع ما يمكن به الاستيفار ولو كان نصيب
الثر من سنة الرابعة لو حصل حصل بيد انسان مال الميت وعليه
حجة مستقرة وعلم ان الوراثة لا يؤدون جازان يقطع قدرا
اجرة الحج **النامسة** من مات وعليه حجة الاسلام من الاصل
ولغيره مندورة اخرجت حجة الاسلام من الاصل والمندورة
من الثلث وفيه وجه آخر **المقدمة الثالثة** في انواع الحج وهي
ثلثة تمتع وقران وافراد فالتمتع هو الذي يقدم عمرته امام حجة
ناديا بها التمتع ثم ينشئ احراما بالحج من مكة وهذا فرض من ليس ^{حاجرا}
مكة وحده من بعد عنها ثمانية واربعين ميلا من كل جانب وقيل
اثنا عشرة ميلا فضاء من كل جانب ولا يجوز لهؤلاء العدول
عن التمتع الى افراد والقران الا مع الضرورة والشروط اربعة النية
ووقوعه في اشهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقبل عشرة
من ذي الحجة وقبل تسعة وحاصل الخلاف وقيل ان انشاء الحج في الزما^ن

هو ان يلزم بالجماع والامن بميقاته ثم يفي بمناسكه وعليه معرفة ذلك

الذي يعلم ادراك المناسك فيه وما زاد يصح ان يقع فيه بعض افعال الحج كالطواف والسعي والذبح وان ياتي بالحج والعمرة في عام واحد وان يحرم بالحج له من مكة وفضلها المسجد وفضله مقام ابراهيم او تحت الميزاب ولو لم يحرم الحج التمتع من غير مكة لم يجز فيه ويستأنفه بها ولو لم يسن ولو قدر العود احرم من موضعه ولو بعرفة ولو دخل مكة بمتعة وحشي ضيق الوقت جاز نقلها الى افراد ويعتمر بعمرة مفردة بعده وكذلك الحيض والنفساء لو منعهما عذرهما عن التحلل وانشاء الاحرام بالحج والافراد وهذا القسم والقران فرض حاضري بجانب مكة ولو عدل هو الاء الى التمتع اختيار في جواز قولان اشبهها بالمنع وهو مع الاضطرار جاز بشرط ثلثة النية وان يقع في اشهر الحج وان يحرم من الميقات او من ديرة اهله ان كانت اقرب الى عرفات والقارن كالمفرد غير انه يضم الى الحرام سياق الهدى واذ لم يسن استحباب له اشعار ما يسوق من البدن بشق سنام من الجانب الايمن ولحم صخته بالدم ولو كانت بدنا جمع دخل بينهما واشعرهما يمنا وشمالا والتعليل وهو ان يعلق في رقبة نعل قد صلى فيه والغنم يقلد لاغير

وعجز

ونجوز للمفرد في القارن الطواف قبل المضى الى عرفات لكن يجزى ان التلبية عند كل طواف ثلاثا ولا يقل انما يحل للمفرد وقيل لا يحل احدهما الا بالتبعية لكن الاولى تجديد التلبية ونجوز للمفرد واذا دخل مكة العدول بالحج الى المتعة لكن لا يلبى بعد طوافه وسعيه ولو لبى بعد احدهما بطلت متعة وبقي على حجة على رواية ولا يجوز العدول للقارن والمكي اذا بعد ثم حج على ميقات احرم منه وجوب بالمجاوز بمكة اذا اراد حجة الاسلام خرج الى ميقات بلده واحرم ولو تقدر خرج الى ابي الحل ولو تقدر احرام من مكة ولو اقام سنتين انتقل فرضه الى الافراد والقران ولو كان له منزلان بمكة وناء اعتبر اقلهما عليه ولو تساوا جيز في التمتع وغيره ولا يجب على القارن والمفرد هدى ويختص الوجوب بالتمتع وللجوز القران بين الحج والعمرة وادخال احدهما على الآخر **المقدمة الرابعة** في المواقيت وهي ستة الامل العراق العقيق وفضلته المسح وواوسطه عمرة واخر ذات عرق ولا اهل المدينة مسجد البصرة عند الضرورة للجفة وهي ميقات اهل الشام اختيارا وللمني يلم ولا اهل الطائف فمن المنازل وميقات التمتع حجة مكة

المواقيت

والتمتع الإيهام القادر فله ان يعقده بها او بالاشعار والتقليد
على الاظهر وصورتها البتة اللهم لييك لبيك لا شريك لك لبيك
وقيل بضيف ذلك ان الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك
وما زاد مستحبا وعقد احرامه ولم يلب لم تلزمه كفارة بما يفعل
والاخر من جريته تحريك لسانه والاشارة بيده **الثالث** لبس ثوبي

الاحرام وهما واجبا والمقترمان في الصلوة فيه للرجل ويجوز لبس
القيام مع عدمهما مقلوبا وفي جواز لبس الحرير للمرة روايتان اشهر
المنع ويجوز ان يلبس اكثر من ثوبين وان ثياب احرامه ولا طواف
الا فيهما استحبابا والندب رفع الصوت بالتلبية للرجل اذا علت
راحلة البداء ان جمع على طريق المدينة وان كان راخلا فحبث
يحرم ولو احرم من مكة رفع بها اذا شرف على الابطح وتكرارها
اليوم عرفة عند الزوال للمحرم بالمعبر بالمتعة يشاهد بيوت مكة
وبالمفردة حتى يدخل الحرم ان كان احرم من خارجه وحتى
يشاهد بيوت الكعبة ان احرم من الحرم وقيل بالتحجير وهو
اشبهه والتلفظ بما يعزم عليه والاشترط ان يحمله حيث

حبسه

حبسه وان لم يكن حجة فمرة وان يحرم في الثياب القطن وافضل
البيضا واما احكامه فمسائل **الاولى** التمتع اذا طاف وسعى ثم احرم
بالج قبل التقصير ناسيا مضى في حجة ولا شئ عليه وفي رواية عليه
دم ولو احرم عامدا بطلت متعة على رواية ابى بصير عن النبي ^{عليه السلام}
الثانية اذا احرم الولى بالحق فيعمل به ما يلزمه المحرم وحبسه ما ^{يجب}
وكما يجز عند يتولاه الولى ولو فعل ما يوجب الكفارة ضمن عند الولى
مميزا جاز الزمه بالصوم عن الهدى ولو عجز ضام عنه الولى **الثالثة**
لو اشترط في احرامه ثم حصل له المانع تحلل ويسقط هدى التحلل بالشرط
بل فايدته جواز التحلل للحضور من غير ترتب من ولا يسقط الحج عنه
كان واجبا **ومن المريب** التروك وهي محرمات ومكروهات **الرابعة**
اربعة عشرة صيد البر امساكا واكل او لوصاده محل واشارة واغلاقا وزججا
ولو زججه كان ميتة حراما على المحل والمحرم والنساء وطبا وتقيلا
ولسا ونظر البشهوة وعقد له والغيره والشهادة على العقيد و
والاستملاء والطيب وقيل لا يحرم الاربع المسك والغبر والزعفران
والورس وازاف في التحلل الكافر والعود ولبس الخيط للرجال

وفي النساء قولان اصحهما الجواز والباس بالغلالة للمايض تنقي
بها على الغولين ويلبس الرجل السروا اذا لم يجد ازارا والباس
بالطيلسان وان كان له ازار فلا يزره عليه ويلبس ما يشر
ظهر القدم كالحف والنعل السندى فاذا اضطر جاز وقبل يشق
عن القدم والفسوق وهو الكذب والجدال وهو الحلف وقتل
هوام الجسد ويجوز نقله والباس بالقاء القراد والحلم ويجرم
استعمال دهن فيه طيب والباس بما ليس فيه طيب مع
الضرورة ويجرم ازالة الشعر قليلا وكثرة والباس به مع الفرو
وتغطيته الرأس للرجل دون المرأة وفي معناه الارتعاس ولو
ناسيا القاء واجبا وجد التلبية استحبابا وفسر المرأة
عن وجهها ويجوز ان تسد اجارها الى انفها ويجرم تظليل
المحرم سائر او باس به للمرأة وللرجل نازلا ولو اضطر جاز ولو
تأعليا او امرأة اختصا بالظلالا وانه يحرم قص اظفاره
وقطع الشجرة والحشيش الا ان نيت في ملكه ويجوز قلع
الاخر وشجر الفواله والفحل وفي الاكحال بالسواد والنضر

في المرأة

في المرأة وليس الحاتم للزينة وليس المرأة مالم يعتن من الحلى والحجامة
للاضرورة وذلك لجسد وليس السلاح الا مع الضرورة قولان اشبههما
الكراهية **والاحرام** في غير البياض ويناك في السواد وفي الثياب
الوسخة وفي المعلة والحنا للزينة والنقاب للمرأة ودخول الحمام
وقبليته المنادي واستعمال الرياحين والباس بحك الجسد والسواك
مالم يدم مسئلتان **لا يجوز** لاحد ان يدخل مكة الا محرما الا
او من يتكره كالحطاب والحشاش ولو خرج بعد احرام ثم عاد
في شهر خروجه اجزا وان عاد في غيره احرم **ثانيا الثانية**
احرام المرأة كاحرام الرجل الا ما استثنى ولا يمنعها الحيض من الاحرام
لكن لا تقلى له ولو تركته ظنا انه لا يجوز حتى تجاوزت الميقات
رجعت الى الميقات واحرمت منه ولو دخلت مكة فانقذت احرمت
من ادنى الحلى ولو تعذر احرمت من موضعها **قول في الموقف**
بعرفات والنظر في المقدمات والكيفية واللاحق **الفقرة**
فتشتمل مندوبات خمسة الخرج الى منى بعد صلوة الظهرين
يوم التروية الامن يضاعف عن الزحام والامام يتقدم ليصلي

والاحرام

في الموقف والعرفات

والدعاء وان يطأ الضرورة الشعر برجله وقبل يستحب الصعود
على قرح وذكر الله عليه ويستحب لمن عبد الامام الافاضة قبل طلوع
الشمس والايحاذ وحشرا حتى تطلع والهولة في الوادي داعيا بالموسم
ولو نسي الهولة رجع فتدركها والامام يتاخر جميع حتى تطلع
الشمس والواحد ثلثة **الوقوف** بالمسجد ركن فمن لم يقف
به ليل او الا بعد الجرعامد بطل حججه ولا يبطل لو كان ناسيا
ولو فاته الموقفان بطل ولو كان ناسيا **الثانية** من فاته الحج
سقطت عند افعالة ويستحب له الاقامة بمعنى الى انقضاء ايام التشريق
ثم يحل بعمر مفردة ثم يقضى الحج ان كان واجبا **الثالثة** يستحب
التقاط الحصى من جمع وهو سبعون حصاة ويجوز من اي جهات
محرم شاء عد المساجد وقيل عد المسجد الحرام والمسجد الحنيف
ويشترط ان يكون احجارا من الحرم اباكرا ويستحب ان يكون
رخوة برشا بقدر الاعملة بلفظة منقطه ويكره الصلابة
والسورة **المقول** في مناسك منى يوم النحر وهي رمي جمرة
العقبة ثم الذبح ثم الحلق الذي فالواجب فيه النية والعدد

وهو سبع

وهو سبع والقاء لها لا يسمى رميا واصابة الجمرة بفعله فلو تمها
حركة غيره لم يجز **الطهارة** والدعاء والابتعاد بما يزيد
عن خمسة عشر ذراعا وان ارمى حذفا والدعاء مع كل حصاة
ويستقبل الجمرة العقبه ويستدبر القبلة وفي غيرها يستقبل الجمرة والقبلة
اما الذبح ففيه اطراف **الاول** في الهدى وهو واجب على المتمتع خا^{صة}
مفرضا ومتنعلا ولو كان ملكا والواجب على غير المتمتع ولو تمتع المملوك
كان لمولاه الزامه بالصوم وان يهدي عنه وادرك احد الموقفين
معتقا لزمه الهدى مع القدرة والصوم مع التقدر ويشترط النية
في الذبح ويجوز ان يتولاه بنفسه وبغيره ويجب ذبحه بمنى ولا يجزى الوا^{حد}
الا عن واحد في الواجب وقيل يجزى عن سبعة وعن سبعين عند الضرورة
لاهل الخوازا الواحد والباس به في النذب والاياع ثياب التجهل في الهدى
ولو ضل فذبح غيره لم يجز عنه ولا يخرج شئ من لحم الهدى عن منى ويجب
صرفه في وجهه ويذبح يوم النحر وجوبا مقدما على الحلق ولو قدم الحلق
اجزاء ولو كان عامدا وكذا الذبح في بقية ذي الحجة **الثاني** في صفته
ويشترط ان يكون من النعم ثنيا غير مهزول ويجزى من الضأن

في الهدى

خاصة الجزع لسنة وان يكون تاما فلا يجزئ الفول نحو العرجاجي
ولا العضاء ولا ما نقص منها شئ كالحصى ويجزئ المشقوقة
الاذن وان لا يكون مهزولة بحيث لا يكون على كليتها شئ لكن
لو اشترى بها على انها سمينه فبانت مهزولة اجزائه والثني من الابل
ما دخل في السادسة والبقر والغنم ما دخل في الثانية ويستحب ان يكون
سمينه تنظر في سواد تمشي في سواد ويترك في مثله اي لها ظل يمشي
فيه وقيل الملك يكون هذا الموضع سواد وان يكون مما عرف به انا
من الابل والبقر وذكرنا من الضان او المعز وان يخرج الابل قائمة مربوطة
بالحنف وركبته وطفها من جانب الايمن وان يتولاه بنفسه
والاجعل به الذابح والدعاء قسمتها اثلاثا ياكل ثلثه ويهدي ثلثه
ويطعم القانع والمعتر ثلثه وقيل يجب الاكل منه ويكره التضحية بالشور
والجاموس والمجوز **الثاني** في البدل لو فقد الهدى وجب ثمنه استئنا
في شرائه وذبحه طوال ذي الحجة وقيل ينتقل فرضه الصوم ومع
فقد الثمن يلزمه الصوم وهو ثلثه ايام في الحج متواليات ولسبعة
في اهله ويجوز تقديم الثلث من اول ذي الحجة بعد التلبس بالحج

ولا يجوز

ولا يجوز قبل ذي الحجة ولو خرج ذي الحجة ولم يصم الثلثة تعين عليه الهدى
في القابل بنحو ولو صام الثلثة في الحج ثم وجد الهدى لم يجب لكنه افضل
ولا يشترط في صوم السبعة التتابع ولو اقام بمكة انتظر اقل الامرين
من وصوله الى اهله ومضى شهر ولومات ولم يصم صام الواحدة عنه
الثلثة وجوبادون السبعة ومن وجب عليه بدنة في لفارة او نذر
وعجز اجزاه سبع شياة ولو تعين عليه الهدى ومات اخرج فراصل
تركته **الاجز** في هذا القارن ويجب ذبحه اوخره بمضى ان قرنه بالحج
وبمكة ان قرنه بالعمرة وافضل مكة فمكة الكعبة بالحزورة ولو هلك
لم يقم بدله ولو كان مضوئا لزمه البدل ولو عجز عن الوصول ذبحه
اوخره واعلمه ولو اصابه كسر جاز بيعه والصدقة بثمنه او قامة
بدله ولا يتعين الصدقة الا بنذروا ان اشعره او قلده ولو ضل فذبح
عن صاحبه اجزاه ولو ضل فاقام بدله ثم وجد فان ذبح الاخير
استحب له ذبح الاول ويجوز ركوبه وشربه لينوم لم يضربه ولو
ولا يعطى الجزاء من الهدى الواجب كاللفارة او النذور ولا ياخذ
الناذر من جلودها ولا ياكل منها فان اخذ ضمنه ومن نذر بدنة

شاء من المسجد ولو نسيها رجع قائما بها فيه ولو نشق
صليتها حيث ذكر ولو مات قضى عنه الولي والقراءات
والزيادة على سبع في الطواف مبطل في الفريضة على الاكثر
ومكره في النافلة ولو زاد سهوا اكملها السبعين وصلى
ركعتي الواجب منها قبل السعي وركعتي الزيادة بعد ويعيد
من طاف في ثوب نجس مع العلم ولم يعد لو لم يعلم ولو علم في
مالم يتصف وقت اثناء الطواف ازاله واتم وتصل ركعتاه في كل وقت حاضرة
ولو نقص طوافه وقد تجاوز النصف اتم ولو رجع الى اهل
استناب ولو كان دون ذلك استأنف وكذا من قطع الطواف
لحدث او حاجة ولو قطعه لصلوة فريضة حاضرة صلى
ثم اتم طوافه ولو كان دون الرابع وكذا للوتر ولو دخل
في السعي فذكر ان لم يطف استأنف الطواف ثم استأنف
السعي ولو ذكر انه طاف ولم يتم قطع السعي واتم الطواف
ثم اتم السعي **في الوقوف عند الحجر والدعاء واستلامه**
وتقبيله وان لم يقدر اشار بيده ولو كانت يده مقطوعة

فموضع

فموضع القطع ولو لم يكن له يد اشار براسه وان يقتصد في مشيئة
وبذكر الله تعالى طوافه ويلتزم المسحبار وهو عجز الباب من وراء
الكعبة ويبسط يديه وخذ على بطنه ويلصق بطنه وبذكر ذنوبه
ولو تجاوز المسحبار رجع والتزمه وكذا يستلم الاركان واكد هاركن
الحجر والمانى ويتطوع بثلاثمائة وستين طوافا فان لم يتمكن جعل
العدة اشواطا ويقراء في ركعتي الطواف بالحمد والصد في الاولى
وبالحمد والمجد في الثانية ويكره الكلام فيه بغير دعاء والقراءة
والسجدة الثمانية الطواف ركن فلو تركه عامدا بطل حجه
ولو كان ناسيا الى به ولو تعذر العود استأنف وفي رواية ان
كان على وجه جهالة اعادة عليه بدنه **الثاني** من شك في عدده
بعد الانصراف فلا اعادة عليه ولو كان في اثنايه وكان بين السبعة
وما زاد قطع ولا اعادة عليه وكذا في النقيصة اعادة في الفريضة
وبني على الاقل في النافلة ولو تجاوز الحجر في الثامنة وذكر قبل الركن
قطع ولم يعد **الثالث** لو ذكر ان لم يتطهر اعا طواف الفريضة وصلوته
ولا يعيد طواف النافلة ويعيد صلوته استحبابا ولو نسي طواف

الزيارة حتى رجع الى بلده ووقع عار واتي به ومع التقدير يستحب
فيه وفي الكفارة تردد اشبهه انها لا تجب الا مع الذكر ولو نسي
طواف النساء استناب ولو مات قضاءه الوكيل **الرابع** من طواف
والا فضل له بجعل السعي ولا يجوز تأخيره الى الغد **الحامس** لا يجوز
للمتعمق تقديم طواف حجه وسعيه على الوقوف وقضاء المناسك
الا للمرأة التي تخاف الحيض او مريض او هم وفي جواز تقديم طواف
النساء مع الضرورة روايتان اشهرهما الجواز ويجوز للقارن والمفرد
تقديم الطواف اختيارا ولا يجوز تقديم طواف النساء للمتمتع ولا
يجوز مع الضرورة والخوف من الحيض والتقديم على السعي ولو تقد^{مه}
عليه شاهي لم يعد **السادس** قيل لا يجوز الطواف وعليه برطلية
والكراهية اشبه **السابع** كل محرم يلزمه طواف النساء رجلا كان
او امرأة او صبيا او خصيا الا في العمة المتمتع بها **الثامن**
من نذر ان يطوف على اربع قيل يجب عليه طوافان وروى ذلك
في امرأة نذرت وقيل لا ينعقد لانه لا يتعبد بصورة النذر
التاسع في السعي والنظر في مقدمته وكيفيته واحكامه **الثاني**

فندوباً

فندوباً في عشرة الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم والا
من الدلو والمقابل الحجر والخروج للسعي من باب الصفا وعوده
الصفا واستقبال ركن الحجر والتكبير سبعا والتفليل سبعا والدعاء
بالمأثرة **وما كفى** ففيها الواجب والندب فالواجبة اربعة
النية والبداة بالصفا والتم بالمروة والسعي سبعا يعدّها به
شوطا وعوده **آخر المندوب** اربعة والمشي في طرفيه والاسراع
ما بين المنارة الى ذق القطارين ولو نسي المروة رجع القهري
وتداركه والدعاء وان يسعي ما شيا ويجوز الجلوس في خلاله **للواجبة**
واحكامها فاربعة **الاول** السعي ركن يبطل الحج بتركه عمدا ولا يبطل
سهوا و يعود لتداركه فان تعذر استناب فيه **الثاني** يبطل
السعي بالزيادة عمدا ولا يبطل بالزيادة سهوا ومن يتقن عدد
الاشواط واشك ما في بداهه فان كان سعيه زوجا ولو لم يحصل
العدد اعد ولو يتقن النقصان اتى به **الثالث** لو قطع سعيه
لصلوة او لحاجة او لتداركه ركعتي الطواف او غير ذلك اتم
ولو كان شوطا **الرابع** لو ظن اتمام سعيه فاحل وواقع اهله

لو كان على المروة بعد رجوع القهري

الدعاء والصدقة بتمنيته بدراهم ومن المستحب التحصيب
والنزول بالمعرب على طريق المدينة وصالوة ركعتين به و
العزم على العود ومن المكروهات المجاورة بمكة والحج على ال
جلالة ومنع دور مكة من السككن وان يرفع بناء فوق الكعبة
والطواف للمجاورة افضل من الصلوة والمقيم بالعكس
واللواحق اربعة **الاول** من احدث واجاء الى الحرم لم يقيم
عليه حد جنايته ولا تعزير وضيق عليه في المطعم والمش
يخرج ولو احدث في الحرم قوباء يقتضيه جنايته **الثاني**
لو ترك الحاج زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجبروا
على ذلك وان كانت ندبا لانه جفاء **الثالث** للدينة حرم و
حد من عابري الى وغيره لا يعضد شجرة ولا باس بصيده الا
ما صيد بين الحرمين **الرابع** يستحب الغسل لدخولها وزيارة
النبي ص استحبابا مؤكدا وزيارة فاطمة عليها السلام من الرو
وان بصام بها الاربعاء ويومان بعده للحاجة وان يصلي
ليلة الاربعاء عند استنائة ابي لبابه والخميس عند استنائة

التي يلي مقام الرسول والصلوة في المساجد واتيا قبور الشهداء
خصوصا قبر خمر **المقصد الثاني** في العمرة وهي واجبة في العمرة
على كل مكلف بالشرايط المعبرة في الحج وقد تجب بالنذر وشبهه
والاستيثار والافساد والفوات وبدخول مكة عدا من يتكرر ^{بعض} ولحق
وافعالها ثمانية النية والاحرام والطواف وركعتاه والسعي وظل
النساء وركعتاه والتقصير والحلق وتصح في جميع ايام السنة وظلها
رجب ومن احرم بها في اشهر الحج ودخل مكة جازان ينوي بها
التمتع فيلزم الدم ويصح الاتباع اذا كان بين العمرتين وقيل شهر وقيل
عشرة ايام وقيل لا يكون في السنة الا عمرة واحدة ولم يقدر علم الهدى
بينهما حدا والمتنع يعزى عن المفردة وتلزم من ليس حاضر **المقصد الثالث**
ولا يصح الا في اشهر الحج ويتعين فيها التقصير ولو خلق قبله لزمه
دم شاة وليس فيها طواف النساء واذا دخل مكة متمنعا لركلة الخروج
لانه مربوط بالحج ولو خرج وعاد في شهره فلا يخرج بحيث اذا اذق
الوقوف عند المعرفات ولو خرج لا كذلك وعاد في غير الشهر جدد
عمرته وجوبا ويتمتع بالاخيرة دون الاولى **المقصد الثالث**

مجمع

في اللواحق وهي ثلثة **الاول** في الاحصار والصد المصدور ومنع
العدو فاذا تلبس بالحرام فصد غز هديه واحل من كل شئ لحرم
منه ويتحقق الصد مع عدم التمكن من الوصول الى مكة او الموقفين
بحيث لا طريق غير موضع الصد او كان لكن لا نفقة ولا يسقط الحج
الواجب مع الصد ويسقط المندوب وفي وجوب الهدى على المصدور
قولان اشبههما الوجوب فلا يصح التحلل الا بالهدى ونية وهل يسقط
الهدى لو شرطه حله حيث حبسه فيه قولان اظهرهما
انه لا يسقط وفايده الاشتراط جواز التحلل من غير توقعه
وفي اجزاء هدى السياق عن هدى التحلل قولان اشبههما انه
يجزى والجهت في المعتمر اذ صد عن مكة كالجهت في الحاج **والثاني**
الذي هو يمنعه المرض فهو يبعث هديه لو لم يكن ساق ولو
اقتصر على هدى السياق ولا يحل حتى تبلغ الهدى محله وهو
مضى ان كان حاجا ومكة ان كان معتمرا فهناك يقصر وعمل
الامن النساء حتى يحج في القابل ان كان واجبا او يطاف عند
للنساء ان كان ندبا ولو بان ان هديه لم يذبح لم يبطل تحله

ويذبح

التحلل

يذبح في القابل وهل يمسك الوجه لا ولا لو احصر فبعث ثم ذاك العارض
الحق فان ادرك احد الموقفين صح حجه وان فاتاه تحلل بعرة
وبعض الحج ان كان واجبا والاندبا والمعتري يقضى عمرته عند زوال
المنع وقيل في الشهر الداخل وقيل لو احصر القارن حج في القابل قارنا
وهو الافضل الا ان يكون القران متعيننا بوجه وروى استحبابا
بعث هدى والمواعدة لا شعارة او تقليده واجتناب ما يحسنه
الحرم وقت المواعدة حتى يبلغ محله ولا يلبي لكن يكفر لو لم يكفر
له الحرم استحبابا **الثاني** في الصيد وهو الحيوان المحلل للمتنع ولا يحرم
صيد البحر وهو ما يبض ويفرخ فيه ولا الدجاج الحبشي والباس
بقتل الحية والعرب والقارورة والفراب والحداة ولا كفارة
قتل السباع وروى في الاسد لبس اذا لم يرد قابلا وفيه ما ضعف
ولا كفارة في قتل الزنبور خطأ وقتله عمد صدقه بشئ من طعام
وبجوز شراء القمارى والدباسى واخرجها من مكة ولا ذبحها
ويحرم انما يحرم على الحرم صيد البر وينقسم قسمين الاول
ما لكفارته بداء على الخصوص وهو خمسة الاول النعام ^{قتلها}

واما اساك فاما تسبب واما المباشرة فمن قتل ضيعة ضمنه ولو
او شيئا منه لزمه فداء آخر وكذا الواكل ما ذبح في الحلال ولو ذبحه
الحلال ولو اصابه ولم يوثق فيه فلا فدية ولو جرحه او كسر رجله
او يده وراه سويا فربع القدر ولو جرحه حاله ففداء كامل قيل كذا
لو لم يعلم اثر فيه ام لا وقيل في كسر يد الغزال نصف قيمته وفي يديه
كاملة القيمة وكذا في رجله وفي قرينة نصف قيمته وكل واحد
ربع وفي المستند ضعف ولو اشترك جماعة في قتله لزم كل واحد
منهم فداء ولو ضرب طير على الارض فقتله لزمه ثلث قيم
وقال الشيخ دم وقيمتان ولو شرب لبن ظبية لزمه دم وقيمته
البني **واما البعد** فاذا احرم ومعه صيد زال عند ملكه وجب
ارساله ولو تلف قبل الارسال ضمنه ولو كان الصيد نائيا
عنه لم يخرج عن ملكه وامسكه محرم في الحلال وذبحه مثله لزم
كلامها فداء ولو كان احدهما محلا ضمنه المحرم وما يصيد المحرم
في الحلال لا تحرم على الحلال **واما التسبب** فاذا اغلق على حمام
وفراخ وبيض ضمن بالاغلاق الحمامة بشا والفرخ بحمل والبيضة

بدرهم

بدرهم ولو اغلق قبل احرامه ضمن الجماعة بدرهم والفرخ بنصف البيضة
بربع وشرط الشيخ مع الاغلاق اهلاك وقيل اذا انقضى الحرام ولم يعد
فمن كل طير شاة ولو عاد فعن الجميع شاة ولو رمى ايتان فاصاب
احدهم ضمن كل واحد فداء ولو اوقد جماعة نارا فاحترق
بها حمامة او شبهها لزمهم فداء ولو قصد واذك لزم كل واحد
فداء ولو دل على صيد او غرغى كلبه فقتل ضمنه ومن احكام الصيد
مسائل الاولى ما يلزم المحرم في الحلال والحلال في الحرم يجتمعان على المحرم
في الحرم ما لم يبلغ بدنة الثانية يضمن الصيد بقتله عمدا وسهو
وجها واذا تكرر خطأ دائما ضمن ولو تكرر عمدا ففي ضمانه في الثانية
رويتان اشهرهما انه لا يضمن الثالثة لو اشترى محل يبيض نعام
لحرم فاكله المحرم ضمن كل بيضته شاة ضمن الحلال عن كل بيضة درهما
الرابعة لا يملك المحرم صيدا معه ويملك ما ليس معه الخامسة
لو اضطر الى الاكسيد وميته فيه روايتان اشهرهما باكل الصيد
ويقديه وقيل ان لم يمكنه الفداء اكل الميتة السادسة اذا كان
الصيد مملوكا ففداءه وه للمالك ولو لم يكن مملوكا تصدق به

وحمام الحرم يشتري بقيمته علف طامه السابعة ما يلزم الحرم
 ينجمه او يخرجه منى ولو كان معتمرا فمكة الثامنة من اصناف
 شاة اصاب صيد افداء او فاعدا طعم عشرة مساكين فان عجز ضل ثلثة
 ايام في الحج ويلحق بهذا الباب صيد الحرم وهو يديد في بريد من
 قتل فيه صيد اضمنه ولو كان محلا وهل يحرم وهو الحرم الاشهر الزمان
 ويكره الصيد ما بين البريد والحرم ويتحب الصدقة بشئ لو كسب
 فزنه او فقا عينه والصيد المربوط في الحل يحرم اخراجه لو دخل
 الحرم ويضمن المحل لو رمى الصيد من الحرم فقتله في الحل وكذا لو رماه
 من الحل فقتله في الحرم ولو كان الصيد على عرض في الحل واصله
 في الحرم ضمن القاتل ومن ادخل الحرم صيدا وجب عليه ارساله
 ولو تلف في يده ضمنه وكذا لو اخرجه فتلف قبل ارساله ولو كان
 طائرا معصوما حفظه بكل ريشة ثم ارسله وفي تحريم حمام الحرم
 فعليه في الحل تردد اشبهه الكراهية ومربف ريشة من حمام
 الحرم فعليه صدقة يسلمها بتلك اليد وينجم من الصيد في الحرم
 ميتة ولا باس بما يذبح المحل في الحل وهل يملك المحل صيدا في الحرم

الاشبهه

الاشبه انه يملك ويجب ارساله ما يكون معه الثالث في باقي الحرم
 وهي تسعة الاستمتاع بالنساء من جامع اهله قبل الحد الموقفين
 قبل او دبر عامدا عالما بالتحريم اتم حجه ولزمه بدنة والحج من قابل
 فرضا كان حجه او نفلا وهل الثانية عقوبة قبل نعم والاولى فرضه
 وقبل الاولى فاسدة والثانية فرضه والاولى هو المروي ولو اكرها
 وهي حرفة حمل عنها الكفارة ولا حج عليها في القابل ولو طأ حته
 لزمها ما يلزمه ولم يحمل عنها كفارة وعليها الافتراق اذا وصل
 موضع الخطيئة حتى يقضي المناسك ومعناه الا يخلوا الا مع ثلثة
 ولو كان ذلك بعد الوقوف بالمشر لم يلزمه الحج من قابل وحيره
 بيده ولو استمنى بيده لزمته البدنة حسب وفي رواية والحج
 من قابل ولو جامع امه الحرمه باذنه محلا الزمه بدنة او بقرة
 او شاة ولو كان معسرا فشاة او صيام ثلاثة ايام ولو جامع قبل
 طواف الزيارة لزمه بدنة فان عجز فبقرة او شاة ولو طاف من طواف
 النساء خمسة اشواط ثم واقع لم يلزمه الكفارة واتم طوافه وقيل
 يلقي في البنا مخاورة النصف ولو عقد الحرم لحرم على امرأة ودخل

لذلك ودعائه اليه ولا يجوز مع الجائر الا ان يدهم المسلمين من خشى
منه على نفسه الاسلام او يكون بين قوم ونفسهم غداً وفي قصد الدفع
عن نفسه في الخالين لا معونة الجائر ومن عجز بنفسه وقد راعى الاستئناس
وجبت عليه القيام بما يحتاج اليه النايب ولو استناب
مع القدرة جاز ايضاً والمرابطة ارضاً لحفظ التفرقة وهي مستحبة
ولو كان الامام مفقوداً لانها لا يتضمن جهاداً حفظاً او اعلاً
ولو عجز جاز ان يربط فرسه هناك ولو نذر المرابطة وجبت
مع وجود الامام وفقده وكذا لو نذر ان يرف سيئاً الى المرابطة
وان ينذر ظاهراً ولم يخف الشفعة ولا يجوز صرف ذلك
وجه في غيرهما من البر على الاشبه وكذا من اخذ من غيره شيئاً ليرابط
او وجبت له عليه اعادته عليه وان وجهه وجاله المرابطة
او وجبت النظر الثاني من وجب جهادهم ثلثة الاول البغاة يجب
قتالهم من خرج على امام عادل اذا دعى اليه هو او من نصبه والتا
عنه كبيرة ويسقط بقيام من فيه غنا ما لم يستنهض الامام على
والفرار في حربهم كالفرار في حرب المشركين ويجب مصابرتهم

حتى يفتنوا

حتى يفتنوا او يقتلوا ومن كان له فئة اجبر على حربهم وتبع مدبرهم
وقتل اسيرهم ولا يقبل اسيرهم ولا يسترق ذريتهم ولا تسادهم ولا تخذل
اموالهم التي ليست في العسكر وهل تؤخذ ملحوماً للعسكر مما ينقل فيه
قولان اظهرهم الجواز ويقسم اموال الحرب الثاني اهل الكتاب والحيث
من تؤخذ الجزية منه وكيفيةها وشروط الذمة وهي تؤخذ من
اليهود والنصارى ومن له شبهة كتاب وهو المجوس ويقاثل
هو كما يقاثل اهل الحرب حتى ينقاد وبشروط الذمة فهناك
يقرن على معتقدهم ولا تؤخذ الجزية من الصبيان والمجانين
والنساء والبله والهم على الاظهر ومن بلغ منهم امر بالاسلام او التزمت
الشروط فان امتنع صار حربياً والاولى لا يقدر الجزية فانه انساب لضاد
وكان على عليه السلام ياخذ من الغني ثمانية واربعين درهماً ومن المتوسط
اربعة وعشرين درهماً ومن الفقير اثني عشر لاقتضاء المصلحة لا توظيفاً
لازماً ويجوز وضع الجزية على الرؤوس والارض وفي جواز الجمع قولان
اشبههم الجواز واذا اسلم الذمي قبل الحول سقطت الجزية ولو كان بعده
وقبل الاداء فقولان اشبههم بالسقوط وتؤخذ من تركته لومات

بعد الحول ذميا اما الشرايط فحسنة قبول الجزية والايوزن والمسلمين
كالزنا بنسائهم او السقذ لا مولهم الا يتطاهروا بالبحر طامات كشر
الحمر والزنا والنكاح للمادم والايحد ثواكيسه ولا يضربوا ناسا
وان يجرى عليهم احكام المتدين في الاسلام وليحق بذلك البحث في
الكنائس والمساجد والمسالك فلا يجوز استيناف البيع ^{بيس} والكنائس
في بلاد الاسلام ويزال لو استحدثت ولا باس بما كان عاديا قبل الفتح
وبما احدثه في ارض القلح ويجوز رفعها ولا يعلو الذي بنيانه فوق
المسلم ويقر ما اتباعه من مسلم على حاله ولو انهم لم يقل به
ولا يجوز لاحد دخول المسجد الحرام ولا غيره ولو اذن للمسلم
مسلتان الاولى يجوز اخذ الجزية من اثمان المحرمات كالحريم
الثاني يتحقق الجزية من قام مقام المهاجرين في الذب عن الاسلام
من المسلمين الثالث من ليس لهم كتاب ويبدؤ بقتال من
يليه الامع اختصاص الابعد بالحظر ولا يبدون الابعده
الدعوه الى الاسلام فان امتنعوا حل جهادهم ويختص بدعائهم
الامام او من يامره ويسقط الدعوة عنهم قوبل بها وعرفها

وان اقتضت

وان اقتضت لمصلحة المهادة جاز لكن لا يتولاها الامام او من ياذن له
ويذم الواحد من المسلمين للواحد ويمضى ذماده على الجماعة ولو كان
ادوهم ومن دخل يشبهه الامان فهو امن حتى يرد الى امانه ولو استدم
فقل لا تدم فضا انهم اذ موافد دخل وجب اعادته الى امانه الى شبهة
ولا يجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف او اقل الا الحرز للقنال او مخير
الهيئة ولو غلب على الظن العطب عا الاظهر ولو كان اكثر جاز ويجز
المحاربة بكل ما يجرى به الفتح كهدم الخوص ورمي المناجيق ^{يضن} ولا يضمن
ما يتلف بذلك للمسلمين بينهم ويكره بالقاء لتار ويجرم بالقاء السم
وقيل يكره ولو تترسوا بالاسارى من لصبيان والمجانين او النساء
وم يمكن الفتح الا بقتلهم جاز وكذا لو تترسوا بالاسارى من المسلمين
ولا ريدة وفي الكفارة قولان ولا يقتل نساؤهم ولو غاؤن الامع
الاضطار ويجرم التمثيل باهل الحرب والعذر والغلول منهم
ويقاتل في شهر الحرام من لا يرى لها حرمة وكيف عمن يرى حرمتها
ويكره القتال قبل الزوال والبيتيت وان تعرق الدابة والمباراة
بين الصفيين بغير اذان الامام النظر الثالث في التواب وهي

فتحت على ان الارض لاهلها والجزية فيها فحق للاربابها ولهم
 الترف فيها ولو باعها المالك صح واستقل ما عليها من الجزية الى ذمة
 البائع واسلم سقط على ارضه ايضا لانه جزية ولو شرطت الارض
 للمسلمين كانت كالمفتوحة عنوة والجزية على رقابهم وكل ارض
 اهلها طوعا فحق لهم وليس عليهم سوى الذكاة في حاصلها فالحجب
 فيه الزكاة وكل ارض ترك اهلها عمارتها فللامام تسليمها الى من
 يعرفها وعليه طسقتها لاربابها وكل ارض موات سبق اليها ساق
 فاحياها فهو حق بها وان لها مالك فعليه طسقتها له
 الامر بالمعروف بهما الطسق الوظيفة من خراج الا والنهي عن المنكر
 وهما واجبان على الاعيان في اشبه القولين والامر بالواجب
 وجب وبالمندوب مندوب والنهي عن المنكر كله وجب ولا يجب
 احدهما ما لم يستكمل شرط اربعة العلم بان ما يامر به معروف
 وما ينهى عنه منكر وان يجوز تأثير الانكار والايض من افعال اماره
 الاقلاع والا يكون فيه مفسدة وتكر بالقلب ثم باللسان ثم باليد
 ولا ينتقل الى الانتقال الا اذا لم ينفع الاخف ولو اظهر الكراهية

فتحت على ان الارض لاهلها والجزية فيها فحق للاربابها ولهم الترف فيها ولو باعها المالك صح واستقل ما عليها من الجزية الى ذمة البائع واسلم سقط على ارضه ايضا لانه جزية ولو شرطت الارض للمسلمين كانت كالمفتوحة عنوة والجزية على رقابهم وكل ارض اهلها طوعا فحق لهم وليس عليهم سوى الذكاة في حاصلها فالحجب فيه الزكاة وكل ارض ترك اهلها عمارتها فللامام تسليمها الى من يعرفها وعليه طسقتها لاربابها وكل ارض موات سبق اليها ساق فاحياها فهو حق بها وان لها مالك فعليه طسقتها له الامر بالمعروف بهما الطسق الوظيفة من خراج الا والنهي عن المنكر وهما واجبان على الاعيان في اشبه القولين والامر بالواجب وجب وبالمندوب مندوب والنهي عن المنكر كله وجب ولا يجب احدهما ما لم يستكمل شرط اربعة العلم بان ما يامر به معروف وما ينهى عنه منكر وان يجوز تأثير الانكار والايض من افعال اماره الاقلاع والا يكون فيه مفسدة وتكر بالقلب ثم باللسان ثم باليد ولا ينتقل الى الانتقال الا اذا لم ينفع الاخف ولو اظهر الكراهية

اقتصر

اقتصر او لو كان بنوع من اراضه ولو لم يثمر انتقل الى اللسان ولو لم يرتفع
 اليد كالضرب جاز اما لو افتقر الى المجرع او القتل لم يحز الا بان الامان
 وكذا الحد ولا ينفذها الا الامام او من نصبه وقيل يقيم الرجل الحد
 على زوجته وولده ومملوكه وكذا قيل يقيم الفقهاء الحد وفي زمان
 الغيبة اذا امنوا ويجب على الناس مساعدتهم ولو اضطر الجاير
 انسانا الى اقامة حد جاز ما لم يكن قتلا محرما فلا تقيته فيه واكرهه
 على القضاء اجتهد في تنفيذ الاحكام على الوجه الشرعي ما استطاع
 فان اضطر عمل بالتقية ما لم يكن قتل **كتاب القتل** وفيه
 فصول الفصل الاول فيما يكتب به والحرم منه **الاول الاعيان**
 الخمسة كالحرم والابن ذة والفقاع والميتة والدم والارواث والابوا
 مما لا يؤكل لحمه وقيل بالمنع من الابوال الابوال والابوال والخنزير والكلام
 على كلب الصيد وفي كلب ما شية والحايطة والزرع قولان والمبايعا
 لخمسة على الدمن لفانة الاستباح ولا نباع ولا يتبع بما يذب من شعوم
 الميتة والياتها **كتاب الآلات المحرمة كالعود والطبل والزمر وغيرها كالقبا**
 ابندة كالقبة والصليب والآلات القمار كالنرد والشطرنج **كتاب ما ينقل**

من رواته
 ما لا يؤكل لحمه
 وما لا يؤكل لحمه
 وما لا يؤكل لحمه

المساعدة على المحرم بيع السلاح لاعداء الدين في حال الحرب
وقيل مطلقا واجازة المساكن والمحمولات للمحرمات وبيع العنب لعمل
خمر والخشب لعمل ويكره بيعه ممن يعمد **ما** ينتفع به لمسوخ
عد لغير بنية كانت كالذب والقرود والحزنية كالجرى والسلاحف
وكذا الضفادع والطاقي وباس بناء الطير والحرة والعهد وفي
السباع قولان اشبههم بالخوار **سما** الاعمال المحرمة كعمل الصور
لجسمة والفناعات مغنية لرف العريش اذ لم تتفن بالباطل
ولم تدخل عليها الرجال والنوح باطل لباطل اما بالحق فخاير
جاء المؤمنين وحفظ كتب الضلال ونسخها الغير النقض وتعلم
الحرو والكهانة والقيافة والشعبدة والقمار والغش بما يخفى
وتدليس الماشطه واللباس يكسبها مع عدمه وتذيين الرجل
بما يحرم عليه وخرقة المساجد والمصاحف والمعوذات على الظن
واجرة الزانية **السادس** الاجرة على القدر الواجب من تقبيل
الاموة وتكفينهم حملة ودفنهم والرشا في الحكم والاجرة على الصلوات
بالناس والقضا واللباس بالرزق من بيت المال وكناع الذي

واللباس

واللباس بالاجرة على عقد النكاح **الاول** اما فصائله الى المحرم غالبا
كالصرف وبيع الاكفان والطعام والرقيق والصياغة والذبلحة
وبيع ما يمكن من السلاح للاهل الكفر والحقفين والدرع واما الضعة
كالحيالة والحجامة اذا شرط وصراب الفحل واللباس بالختانة وخفض
الجوارى واما النظر في الشبهة كسب الصيوان ومن لا يجتنب المحارم
ومن المكره الاجر على تعليم القرآن ونسخه وكسب القابلة مع الشرط
واللباس به لو مجرد ولا لباس بلجرة تعليم الحكم والآداب وقد يكره
الاكتساب باشياء آخر تاتي اشياء الله مساييل **الاول**
لا يؤخذ ما ينثر في الاعراس الا ما يعرف معه **الاحقة الثانية**
اللباس ببيع عظام الفيل ولخاذا الامشاط فيها **الثالثة** يجوز
ان يشتري من السلطان ما ياحذه باسم المقاسمه واسم الزكاة
من ثمره وجنوب ونعم وان لم يكن مستحقا له **الرابعة** اذا رفع
اليه ما لا يصرفه في المحارم وكان منهم فلا يؤخذ منها الا باذنه
على الاصح ولو اعطى عياله جازا اذا كانوا بالصفة ولو عين له لم
يتجاوز **تجوايز** الظالم محرمة ان علمت بعينها ولا فهي

كتعليم الصنعة والصنع على الاشبه واذا اطلق النقد انصرف
الى نقد البلد وان غير نقده الزم ولو اختلفا في قدر الممن والقو
قول البايع مع يمينه ان كان المبيع قايما وقوا المشتري مع يمينه
ان كان تالفا ويوضع لظروف الثمن وتتما هو معتادا لما يزيد
في القدرة على تسليمه فلو باع الابو منفردا لم يصح ويصح
لوضع اليه شيئا **فاما** فالمستحب التفقه فيه والتسوية بين المبايعين
والاقالة لمن استقال والشهادتان والتكبير عند الابتياح وان ايا
ناقصا ويعطى راجعا **و** مدح البايع وذم المشتري والحلف
والبيع في موضع يستتر فيه العيب والريح على المؤمن الامع الضرورة
وعلى من يعهده بالاحسان والسوم ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
ودخول السوق او لا ومبايعة الاذنين وذالعائات والاكرا
والتعرض للكيل او الوزن اذا لم يحسن والاستحطاط بعد الصفقة
والزيادة وقت النداء ودخوله في سوم اخيه وان يتوكل الحاضر
للبارك وقيل يحرم وتلقى الركبان وحده اربعة فراسخ مما دون
ويتثبت الخيار ان ثبت القين والزيادة في السلفة مولاه البايع

وهو الفجر

وهو الفجر والحكار وهو جنس الافوات وقيل يحرم وانما يكون في الخطة
والشعر والتمر والزبيب والشمس وقيل وفي الملح ويتحقق الكراهية اذا
لزيادة الفن ولم يوجد بايع وقيل ان يستبقه في الرخص اربعين يوما
وفي الغلات ثلاثة وعجبر المحتكر على البيع وهل تسرع عليه الاصح **في**
في خيار والنظر في اقسام واحكام فاقسام سبعة **في** خيار
المجلل وهو ثابت للمبتايعين في مبيع كل لم يشترط فيه سقوطه ما
لم يفرقه **في** خيار الحيوان وهو ثلثة ايام للمشتري خاصة على
الاصح ويسقط لو شرط سقوطه او اسقطه المشتري بعد العقد وتصر
فيه للمشتري سواء كان تصرفا لازما كالبيع او غير لازم كالوصية والهبة
قبل القبض **في** خيار الشرط وهو يجب ما يشترط فلا بد ان يكون
مدته مضبوطة ولو كانت محتملة لم يحرك قدوم الغرارة وادرك
الثمرات ويجوز اشتراط مدة يرد فيها البايع الثمن ويرجع المبيع
فلو انقضت ولما يرد لزوم البيع ولو ليل في المدة تلف من المشتري
وكذا لو حصل له نكاحا كان له **في** خيار الفين ومع بثوته وقت
العقد بما لا يتغابن فيه غالبا وجهالة المغبون ثبت له الخيار

في الفسخ والامضاء من باع ولم يقبض الثمن ولا يقبض المبيع
فلا اشترط التأخير فالبيع لازم ثلثه ومع انقضاءها ثبت الخيار للبائع
فان تلف قال المفيد يتلف في الثلاثة من المشتري وبعدها من البائع
والوجه تلفه من البائع في الحالين لان تقديره انه لم يقبض ولو اشترى
ما يفسد من يوم ففي يلزم البيع الى اللبس فان لم يات بالثمن فلا بيع له
رواية خيار الزواية وهو يثبت في بيع الاعيان الحاضرة من غير
مساهدة ولا يصح حتى يذكر الجنس والوصف فان موافقا للزم والا
كان للمشتري الرد وكذا لو لم يره البائع واشترى بالوصف كان الخيار
للبائع لو كان بخلاف للصفة وسياتي خيار العيب ان شا الله واما
الاحكام فمسائل **خيار المجلس** يختص البيع دون غيره
التصرف يسقط خيار الشرط **خيار يورث** مشروطا كان
اولا زما بالاصل **خيار المبيع** يملك بالعقد وقبله وبالقبض
الخيار واذا كان الخيار للمشتري جاز له التصرف وان يوجب البيع
على نفسه **خيار** اذا تلف المبيع قبل قبضه فهو من مال بائعه
وكذا بعد قبضه وقبل انقضاء خيار المشتري ما لم يقرط ولو تلف

بعد ذلك

بعد ذلك كان من المشتري **خيار** لو اشترى ضيقة رأى بعضها ووصف
له سائرها كان له الخيار فيها اجمع اذا لم يكن على الوصف **خيار الزرع**
في لوائح البيع وهي خمسة **خيار** النقد والنسيئة من ابتاع مطلقا فالتمن
حالا لو شرط تعجيل ولو شرط التأجيل مع تعيين المدة صح ولو لم يعين
بطل وكذا لو عين اجلا محتملا كقدوم الغزاة وكذا لو قال بكذا نقدا وبكذا
نسيئة وفي رواية له اقل الثمنين نسيئة ولو كان الى اجلين بطل ويصح ان
يتباع اباعة نسيئة قبل الاجل بزيادة او نقصان بجنس الثمن وغير
حالا **خيار** اذا لم يشترط ذلك ولو جله فاتباعه من المشتري بغير
جنس الثمن او بجنسه من غير زيادة ولا نقصان صح ولو زاد عن الثمن
او نقص ففسده **رويتان** اشبههما الجواز ولا يجب رفع الثمن وقيل حلوه
ولو طلب ولو تورع بالدفع لم يجب لقبض ولو حل فدفع وجب القبض
ولو امتنع البائع فهلك من غير تقريط من الباذل تلف من البائع
وكذا في طرف البائع لو باع سلما ومن اتباع باجل وباع مراحمة ط
فخير للمشتري بالاجل ولو لم يختاره كان للمشتري الرد والامساك بالثمن
حالا وفي رواية للمشتري من الاجل مثله **مسئلتان** **خيار** اذا باع

ان يبيع مختلفين صنعة وان يجمع بين سلف ويبيع
 في العيوب وضابطها ما كان زايد عن الخلقه الاصلية او ناقضا
 واطلاق العقد يقتضي السلامة فلو ظهر عيب سابق غير المشتري
 بين الرد والارش ولاخيرة للبايع ويسقط الرد بالبرائة من العيب
 ولو اجمالا وبالعلم به قبل العقد وبالرضا به بعده ومجذوث عيب
 عنه وباحداثه في البيع حدثا كركوب الدابة والتصرف النافل ولو كان
 قبل العلم بالعيب اما الارش يسقط بالثلاثة دون الآخرين ويجوز
 بيع المعيب وان لم يذكر عيبه وذكر مفصلا افضل ولو اتبع شئين
 فصاعد صنعة فظهر العيب في البعض فليس له رد المعيب مفردا
 اوله رد الجميع او الارش ولو اشترى اثنان شيئا صنعة فلهما
 الرد بالعيب او الارش وليس ل احد هما الانفراد بالرد على الاظهر
 والوطى يمنع رد الامة الامن عيب الخبل ويرد معها نصف عشر
 قيمتها وهنما مسائل **الثانية** التصرية تدليس يثبت بها خيار
 الرد ويرد معها مثل لبنها او قيمته مع التقدير وقيل صاع من
 الشيبة كان له الرد ولو لم يثبت التقديم فلا رد

لان ذلك

التي يثبت بها خيار رد البعوضة ونحوه

لان ذلك قد يذهب بالتردية **الثالثة** لا يرد العبد بالابقا لحادث
 عند المشتري ويرد بالسابق **الرابعة** لو اشترى امة لا يختص في
 اشهر فصاعدا ومثلها تحيض فله الرد لان ذلك لا يكون الا
 لعارض **الخامسة** لا يرد البرزخ الزيت بما يوجد فيه من الثقل
 المعتاد نعم لو خرج عن العادة جاز رد اذا لم يعلم المشتري **السادسة**
 لو تنازعا في التبري من العيب ولا بينة فالقول قول منكره مع يمينه
 لو ادعى المشتري تقدم العيب ولا بينة فالقول قول البائع مع يمينه
 ما لم يكن هناك قرينة حال يشهد لاحدهما **السابعة** يقوم
 البائع صحا ومعيبا ويرجع المشتري على البائع بنسبة ذلك من
 الثمن ولو اختلف اهل الخبرة رجع الى القيمة الوسطى **الثامنة**
 لو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري الرد
 وفي الارش قولان اشبههما الثبوت وكذا لو قبض المشتري بعضا
 وحدث في الباقي كان الحكم ثابتا فيما لم يقبض **التاسعة**
 في الربا وتحريمه معلوم من الشرع حتى ان الدرهم اعظم من
 سبعين زينة وكلها بذات محرم ويثبت في كل كيل او موزون

منكره مع يمينه
 لو ادعى المشتري تقدم العيب
 فالقول قول البائع

ولو باع الاصول من الخل بعد التأبير فالثمرة للبائع وكذا الشريد
 انعقاد الثمرة ما لم يشترطها المشتري عليه ببقيتها الى ان يلوغها
 ويجوز ان يستثنى البائع ثمرة شجرات بعينها او حصص حصة مشاة
 او اوطا لا معلومة ولو خاست الثمرة سقطت من الثمن بحسبه ولا يجوز
 بيع السبل بحسب منه وهو المحافلة وفي بيعه حجب من غيره قولان ظاهرهما
 التحريم ويجوز بيع العرية بحضها وهي الخلة يكون في دار آخر فيشترها
 صاحب المنزل بحضها تامة ويجوز بيع الزرع قصيدا وعلى المشتري قصد
 ولو امتنع فللبائع ان يتركه لو تركه كان له ان يطالبه باجرة ارضه
 ويجوز ان يبيع ما ابتاعه من الثمرة بزيادة عن الثمن قبل قبضها على كذا
 ولو كان بين اثنين نخل فتقبل احدهما بحصة صاحبه من الثمرة
 بوزن معلوم صح واذا امتار الانسان ثمر النخل جاز ان ياكل ما لم يضر او يقصد
 ولا يجوز ان يأخذ معه شيئا وفي جواز ذلك في غير النخل من الزرع والخضر
 تردد **في بيع الحيوان** اذا تلف الحيوان في مدة الخيار
 فهو من مال البائع ولو كان بعد القبض اذا لم يكن بسببه ولا التفريط
 منه ولا يمنع العيب الحادث من الرد بالخيار واذا بيعت الحامل

بيع ثمرة النخل تبعا
 وهي الزائفة وهل
 يبيعه من غيبها
 فيه قولان الظاهر
 المنع وكذا لا يجوز

فالولد

فالولد للبائع على الاظهر ما لم يشترط المشتري ويجوز ابتياع بعض الحيوان
 مشاعا ولو باع واستثنى الرأس والجلد ففي رواية السكون يكونا شريكا
 بنسبة قيمته ثبناه ولو اشترك جماعة في شراء حيوان واشترطوا بطعمه
 شيئا حلوا او يتصدق عنه بربعة دراهم ويكره ان يريه ثمنه في الميزان ويحق
 بهذا الباب مسائل **في المملوك** يملك فاضل الفريته وقيل لا يملك شيئا
في الزانية ومن اشترى عبد له مال كان ماله للبائع الا مع الشرط **في النكاح**
 يجب على البائع استبرا الامة قبل بيعها بحضه ان كانت من محيض
 وحجسة واربعين يوما ان لم تحض وكانت في سن من تحيض وكذا
 يجب الاستبراء على المشتري اذا لم يستبرها البائع ويقطع الاستبراء عن الصغير
 واليايسة والمستبرة وامه المرأة ويقبل قول العدل اذا خبر بالاستبراء
 ولا قوطا الحامل قبل حق يمضي لهما اربعة اشهر ولو وطها عز او لو
 لم يغزل كره له بيع ولدها ويستحب ان يغزل له من ميراثه قسطا **في الزنا**
 يكره التعرف بين الاطفال وامهاتهم حتى يستغنوا واحدة سبع سنين
 وقيل ان يستغن عن الرضاع ومنهم من حرم **في الاستاذ** اذا وطى
 المشتري لامة ثم بان استغافها انزاعها المستحق وله عقرها نصف

احد من التمس او المجلد
 بالذات لمنه بنسبة
 ما نقله الامام في قوله
 لا اشترى حيوانا بشرط
 صح وعلى كل واحد نصف
 الثمن ولو قال الرجوع لينا
 واشترى ان عليك لم
 يلزم الشرط وفي رواية
 اذا اشترى كذا بدارية
 بشرط للثمن الرجوع
 دون الحسنة جان
 ويجوز التطر الى وجه
 المملوك بغير استئذان
 اذا اشترى بها ويستحب
 لمن اشترى دسنان
 بغير اسم

العشران كانت يشبوا والعشران كان بكر او قيل يلزمه مهر مثلهما وعليه
قيمة الولد يوم سقط حيا ويرجع بالثمن وقيمة الولد على البائع وفي رجوعه
بالعقر قولان اشبههما الرجوع **السالك** يجوز ابتياع ما يسيبه الظاهر
وان كان للامام بعضه او كله ولو اشترى امه سرقت من ارض المالح
ردها على البائع واستعاد ثمنها فان مات وللعقب له سعة الامه
وفي قيمتها على رواية مسكين ثمان وقيل يحفظها كالغفلة ولو قيل يدفع
الى الحاكم ولا يكلف السبي كان حسنا **السالك** اذا رفع الى الماذون ما لا يشتري
نتم ويعتقها ويحج ببقية المال فاشترى اباه ونحوه مولا ومولى الاب وورثته
الامر بعد العتق والحج وكل يقول اشترى بما في رواية ابن اشيم
الحجة ويرد المعتق على مواله رقا ثم اى الفريقين اقام البينة كان له رقا
وفي المستند ضعف وفي العتوى اضطراب ويناسب الاصل الحكم بامضاء ما
فعلة الماذون ما لم يقيم بينة ينافيه **الثامنة** اذا اشترى عبدا فدفق
البائع اليه عيدين ليختار احدهما فايق واحد قيل يرجع نصف الثمن
ثم ان وجده تخير والا كان الاخر بينهما نصفين وفي الرواية ضعف
ويناسب الاصل ان يضمن له الا بقى ويطالب بما اتباعه ولو اتباع

عبد من

مضية

عبد من عبيدين لم يصح وحكى الشيخ في الخلاف الجواز **سالك** اذا وطى احد
الشريكين الامه سقط عنه من الحد ما قابل نصيبه وحد بالباقي مع
انتفاء الشبهة ثم ان جملة قومت عليه حصص الشركاء وقيل بقوم الجرذ
الوطى وينعقد الولد حرا وعلى الوطى قيمة حصص الشركاء منه عند
الولادة **الثانية** المملوكان الماذون لهما اذا اتباع كل منهما صاحبه حكم
للسابق ولو اشبهت مستحب الطريق وحكم للاقرب فان اتفقا بطل العقد
الذي رواية يقرع بينهما **الفصل الثالث من** في السلف وهو ابتياع مضمون
الاجل بما لا حاضر وفي حكم والنظر في شروطه واحكامه والحقه الاول
الشروط وهي خمسة **الاول** ذكر الجنس والوصف فلا يصح فيما لا ي ضبط الوصف
كالحم والخمر والجلود ويحذف في الامتعة والحيوان والحبوب وكل ما يمكن ضبط
الثاني قبض راس المال قبل التفرق ولو قبض بعض الثمن ثم افترقا
في المقبوض ولو كان الثمن دين على البائع صح على الاشبه لكنه يكره **الثالث**
تقدير المبيع بالكيل والوزن ولا يكفي العدد ولو كان مما يعد ولا يصح
في القتب اطنا ناولا في الخطب حزمنا وفي الما قوبا وكذا يشترط التقدير
في الثمن وقيل يكفي المشاهدة **الرابع** تعيين الاجل بما يرفع احتمال الزيادة

من مولا م

عند ولا يبيع المضاربة بالدين حتى يقبض ولو باع الذي ماله ملكه
المسلم وقبض منه جاز ان يقبضه المسلم عن حقه ولو اسلم الذي
قبل بيعه قبل يتولاه غيره وهو ضعيف ولو كان لاشين ديون
فاقتسامها فالحصل لها وما توى بينهما وبيع الدين باقل منه لم
يلزم الغريم ان يدفع اكثر مما دفع على تردد اجرة الكيال
وزان المتاع على اليكوكذا اجرة بايع لامتعه واجرة الناقد ووزن
التمن على المشتري وكذا اجرة مشتري الامتعة ولو تبرع الواسطة
لم يستحق اجرة واذا جمع بين الابتياح والبيع فاجرة كل عمل على
الامر به ولا يجمع بينهما لو اريد ولا يضمن الدال ما يتلف في يده
مالم يفرض ولو اختلفا في التقريط والابينة فالقول قول الدال مع
يمينه وكذا لو اختلفا في القيمة **الرهن** واركانه اربعة
في الرهن وهو وثيقة لدين المرتهن ولا يد فيه من الاجاب
والقبول وهي يشترط الاقباض الاظهر نعم ومن شرطه ان يكون
عينا مملوكا قبضه ويبيع بيعه منفردا كان او مشاعا ولو رهن
مالا يملكه وقف على اجارة المالك ولو كان يملكه ولو كان

ملك بعضه

يملك بعضه مضمي في ملكه وهو لازم من جهة الراهن ولو شرط
مبيعا عند الاجل لم يبيع ولا يدخل حمل الدابة ولا ثمرة الفحل والشجر في
الرهن نعم لو تجدد بعد الارتهان دخل وفايدت الرهن للراهن ولو
رهين يدينين ثم ادم عن احدهما لم يجر امساكه بالآخر ولو كان له
دينان وباحدهما رهن لم يجر امساكه بهما ولا يدخل في الرهن زرع
الارض سابقا كان او متجدا **في الرهن** في الحق ويشترط بثوته في الذمة
مالا كان او منفعة ولو رهن على مال ثم استدان اخر فجعله عليها
فع **في الرهن** ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف وللولي
ان يرهن لمصلحة المولى عليه وليس للراهن التصرف في الرهن باجا
ولا سكنى ولا وطى لانه تعريض للابطال وفيه روية بلجوار مجبوز
ولاباعه الراهن وقف على اجارة المرتهن وفي وقوف العتق على اجارة
المرتهن تردد اشبهه بجواز **الرهن** ويشترط فيه كمال
العقل وجواز التصرف وجوز اشتراط الوكالة في الرهن ولو عزل
لم ينزل ويبطل الوكالة فيه بموت الموكل دون الرهانة وجوز للمرتهن
ابتياح الرهن والمرتهن احق به من غيره باستيفاء دينه من الرهن

عن المتن

سواء كان الرهن حيا او ميتا وفي الميت رواية اخرى ولو قهر الرهن
ضرب مع الفراء بالفاضل والرهن امانة في يد المرتهن ولا يسقط بلف
شئ من ماله ما لم يتلف بتعدي او تقريظ وليس له التصرف فيه ولو
مؤخر اذن ضمن العين والاجرة ولو كان الرهن ذابة قام بمؤخرتها و
تقاصيا وفي رواية الظهر يركب والدريشرب وعلى الذي يركب ويشرب
النفقة وللمرتهن استيفاء دينه من الرهن ان خاف حجوم الوارث
ولو اعترف بالرهن وادعى الدين ولا بينة فالقول قول الوارث
وله اطلاقه ان ادعى عليه العلم ولو باع الرهن وقف على الاجازة
ولو كان وكلا فباع بعد الحل صح ولو اذن الراهن في البيع قبل الحل
لم يستوف دينه حتى يحل ويلحق به مسائل الروي اربع ويضمن المرت
قيمة الرهن يوم تلفه وقيل اطلاقا لقيام من حين القبض الى حين التلف
ولو اختلفا فالقول قول الراهن وقيل قول المرتن وهو شبهه
الانابة لو اختلفا فيما حل الراهن فالقول قول الراهن وفي رواية
القول قول المرتن ما لم يدع زيادة عن قيمة الرهن **المسألة**
لو قال القابض هو رهن وقال المالك هو ربيعة فالقول قول

المالك

المالك مع يمينه وفيه رواية اخرى متروكة **المسألة** ان اختلفا في التفر
فالقول قول المرتن مع يمينه **المسألة** هو الممنوع من
التصرف في ماله **المسألة** **الاول** الصغير والمجنون والرق والمريض
والفلس والسفه ولا يزول حجر الصغير الا بوصفين البلوغ وهو يعلم بانثبات
الشعر الخشن على العانة او خروج المنى الذي منه الولد ويشترك
في هذين الذكور والاناث او السن وهو بلوغ عشر وفي الاثنى بلوغ تسع
المسألة الرشد وهو ان يكون مصحبا لماله وفي اعتبار العدالة تردد
مع عدم الوصفين او احدهما يستمر الحجر ولو طعن في السن ويعلم
رشد الصبي بلختياره بما يلائمه من التفرقات ويثبت بشهادة رجلين
في الرجال وبشهادة الرجال والنساء في النساء والسيفه هو الذي
يصرفه الوالد في غير الاغراض الصحيحة فلو باع والحال هذا لم
يمض بيعه وكذا لو وهب او اقرا بماله ويصح طلاقه وظهارة وقرار
بماله اوجب مالا او المملوك ممنوع من التصرفات الا باذن المولى والمريض
ممنوع من الوصية بما زاد على الثلث وكذا في التبرعات المجرة على الخلا
والاب والمجدل الاب لبيان على الصغير والمجنون فان فقدوا الوصي

من في الذكور وفي
رواية من ثلثة عشر
اربع عشر كاملة وفي
اخرى بلوغ

وتلقت
درهمين وآخر درهمين فامتزجت لاعتق فخر يطأ واحد فاصلا لثنتين
درهم ونصف وللآخر ما بقي ولو كان لوالد ثوب بعشرين درهما
ولآخر ثوب ثلثين فاشتبهتا فان خير احداهما صلبه فقد
انصف والابيعا وقسم الثمن بينهما انراسا واذا ظهر اسما
استحق احد العوضين بطل الصلح **كتاب الشفعة** وهي اجتماع حق
مالكين فصاعدا في الشيء على سبيل الشيع ويصح مع امتزاج المالكين
المتجانسين على وجه لا يمتاز احداهما عن الآخر ولا ينقد بالابدان
والاعمال ولو اشتركا كذلك كان لكل واحد حصة عمله ولا اصل لشركة الوجوه
والمفوضة والتساوي المالا في القدر فالرجح بينهما سواء ولو تفاوتا
والرجح كذلك وكذلك الخسران بالنسبة ولو شرط احدهما في الرجح زيادة
فلا شبه ان الشرط لا يلزم ومع الامتزاج ليس لاحد الشركاء التصرف
الا مع اذن الباقيين ويقتصر من التصرف على متناوله الاذن ولو كان
الاذن مطلقا ولو شرط الاجتماع لزم وهي جائزة من الطرفين
وكذلك الاذن في التصرف وليس لاحدهما الشركاء الامتناع من
القسمه عند المطالبة الا ان يتضمن ضررا ولا يلزم احد الشريكين

اقامة راس المال ولا ضمان على احد الشركاء ما لم يكن تعدد تصرف
ولا بيع موجهة وتبطل بالموت ويكون مساركة المذمى وايضا عده وايداعه
وهي ان يدفع الانسان الى غيره ما لا يعمل فيه حصة
مربحة ولكل منهما الرجوع سواء كان المال ناضا او مستغلا ولا يلزم
فيها اشتراط الاجل ويقتصر على ما يعين له من التصرف ولو اطلق تصرف
في الاستمراء كيف شاء ويشترط كون الرجح مشتركا ويثبت للعامل ما
شرطه من الرجح ما لم يستغفره وقيل للعامل حصة المثل وينفق العامل في السفر
من الاصل كالنفقة ولا يستري العامل الا بغير المال ولو اشترى في الذمة
وقع الشراء والرجح له ولو امر بالسفر الى جهة فقصدها ضمن ولو صح
رجح كان الرجح بينهما بمقتضى الشرط وكذا لو امر بابتياح شيء فعد الى غيره
وموت كواحد منهما يبطل المضاربة ويشترط مال المضاربة ان يكون
عيناد نائرا ودرهم ولا يبيع بالعروض ولو قوم عرضا وشرط للعالم
حصة من ربحه كان الرجح للمالك وللعامل النخلة ولا يكفي مشاهدة
راس مال المضاربة ما لم يكن معلوم القدر وفيه قول الجواز ولو اختلفا
في قدر راس المال فالقول قول العامل مع يمينه ويملك العامل نصيبه

من الربح بظهوره وان لم ينض والاضران على العامل الا عن تعذر او
او تفريط وقوله مقبول في التلف ولا يقبل في الرد الا بينة على الاشبه
ولو اشترى العامل اباه فظهر فيه ربح عتق نصيب العامل من الربح وسعى
العبد في باقي ثمنه ومتى فسخ المالك المضاربة مع وكان للعامل اجرته
الى ذلك الوقت ولو ضمن صاحب المال العامل اضرار الربح او لا يطامه
المضارب جارية الفرض ولو كان المالك اذن له وفيه رواية بالجواز
متروكة ولا تقع المضاربة بالدين حتى يقبض ولو كان بيده مضاربة
مات فان كان عينتها الواحد بعينه او عرفت منفردة والاتخاص
فيها الغرما **كتاب المضاربة** **واما المساقاة** وهي معاملة على الارض
بحقه من حاصلها ويلزم المتعاقدين لكن لو تقايلا مع ولا يطامه
بالموت **وشروطها ثلثة** ان يكون النماء مشاعا مساويا فيه او تقايلا
وان يقدر لها مدة معلومة وان يكون الارض مما يمكن الانتفاع
بها وله ان يزرع الارض بنفسه وبغيره ومع غيره الا ان يشترط
عليه زرعها بنفسه وان يزرع ما شاء الا ان يعين له وخارج
الارض على صاحبها الا ان يشترط على الزارع وكذا الوزن والسلامة

زيادة

زيادة ولو لصاحب الارض ان يحرض على الزارع والزارع بالخيار في القبول
فان قبل كان استقرار شروطا بسلامة الزرع وثبت اجرة المثل في كل
موضع تبطل فيه المزارعة ويكره اجارة الارض للزراعة بالخطه والتغير
وان يجرها بالكثرها استلجها به الا ان يحدث فيها حدثا ويجرها
بغير الجنس الذي استلجها به **واما المساقاة** فهي معاملة على
الاصول بحصة من ثمرها ويلزم المستعان المتعاقدين كالاجابة ويصح
قبولها بالثمرة اجماعا ويجوزها اذا بقي للعامل فيه المستر او لا يبطل
بموت احدهما على الاشبه الا ان يشترط تعيين العامل ويصح على
كل اصل ثابت ثمرة ينفع بهام بقرار ويشترط فيها المدة المعلومه
التي يمكن حصول الثمرة فيها غالبا ويلزم العامل من العمل ما فيه مسترا
الثمرة وعلى المالك بناء الجدران وعمل النوايح وخروج الارض الا ان يشترط
على العامل ولا بد ان يكون الفايده مشاعة فلو اختص بها احدهما
لم يصح ويملك بالظهور واذا اختلفت شروط المساقاة كانت ^{الفائدة} **المساقاة**
للمالك وللعامل الاجرة ويكون ان يشترط المالك مع الحصة شامرا ^ب
او فضة ومجبال الوفاو بشرط ما لم يتلف الثمرة **كتاب اوديعة**

ان يقلط من يستعمله على اللجعة ومجبا يفاؤه عند فراقه ولا يعمل الا
لخاص لغير المستاجر **كتاب** **الوكالة** **المستاجر** **المستاجر**
الوكالة عبارة عن الايجاب والقبول الدالين على الاستنابة في
التصرف والحكم لوكالة المتبرع ومن شرطها ان يقع بمنزلة فلتات
معلقة على شرط ولا صفة ومجوز تخييرها وتأخيرها التصرف
الى امد وليست لازمة لاحد ما ولا ينظر الى علم الغرض وان
بالغرض على الاصح وتصرفه قبل العلم ما مضى على الموكل ويبطل الوكالة
بالموت والجنون والاعما وتلف ما يتعلق به ولو باع الوكيل
بشئ فانكر الموكل الاذن بذلك القدر فالقول قول الموكل مع
يمينه ثم يستعاد العين ان كانت موجودة ومثلها ان كانت
مفقودة او قيمتها ان لم يكن لها مثل وكذا لو تعذر استعادتها
كتاب ما يقع فيه الوكالة وهو كل فعل لا يتعلق عرض الشارع
فيه بمباشرة معين كالبيع والنكاح وتصح الوكالة في الطلاق للخباء
وللمأخر على الاصح ويقتصر الوكيل على عينه الموكل ولو عمم الوكالة
الا ما يقتضيه الاقرار **كتاب** **الموكل** ويشترط كونه مكلفا جاز

التصرف

التصرف ولا يوكل العبد ولا ابازن مولا ولا الوكيل الا ان يوزن له ولها
ان يوكل عن السفهاء والبله ويكره لذوى المروات ان يتلوا المنازعة
بنفوسهم **كتاب** **الوكيل** ويشترط فيه كمال العقل ومجوز ان تلي المرة **عقلا**
النكاح لنفسها ولغيرها والمسلم يتوكل للمسلم على المسلم والذي وللذي على الذي
وفي وكالة له على المسلم تردد والذي يتوكل على الذي للمسلم والذي ولا يتوكل
على مسلم والوكيل امين لا يضمن الا مع تغلط وتفريط **كتاب** **في الاحكام وهي**
مسائل **لو امره بالبيع** حالا فباع مؤجلا ولو بزيادة لم يصح
ويقف على الاجازة وكذا لو امره ببيعه مؤجلا بشئ فباع باقل حلا
ولو باع بمثله او اكثر صح الا ان يتعلق بالاجل عرض ولو امره بالبيع
في موضع فباع في غيره بذلك المثل صح ولذا لو امره ببيعه من انسان
فباع من غيره فانه يقف على الاجازة ولو باع بزيد **كتاب** **اذا اختلفا**
في الوكالة فالقول قول المنكر مع يمينه ولو اختلفا في الغرض او في الاعلا
او في التفريط فالقول قول الوكيل وكذا لو اختلفا في التلف ولو اختلفا
في الرد فقولان احدهما القول قول الموكل مع يمينه والثاني قول الوكيل
مالم يكن يجعل وهو شبه **كتاب** **اذا ازوجه** مدعيها وكالة فانكر الموكل

الحنفية ولو فهم بنسبة الى عالم كان لمردان بمقالتة كالحنفية ولو
 لا كان لم ينسب اليه بالابناء دون البنات على الخلاف
 كالعلوية والهاشمية ويتساوى فيه الذكور والاناث وقومه هل
 لعنته وعشيرته الانون في نسبه ويرجع في الخيران الى العرف قول هو
 مربي داره الى اربعين ذراعا وقيل الى اربعين دارا وهو مطرح وروى على
 مطلة فبطلت قيل تصرف البر واذا شتط ادخال من يوجد مع الموجد
 صولو اطلاق الوقف واقتض لم يصح ادخال غيرهم معهم اولاد كانوا
 اول جانب وهل له ذلك مع اصغر ولده فيه خلا والجواز مروي اما
 التقل عنهم فقير جاز **الموا** فمسائل **الاول** اذا وقف في سبيل الله
 انصرف القربى كلج والجهاد والعمرة وبناء المساجد **اذا وقف ثمانية**
اذا وقف على ماله دخل الاعلون والادنون **الثانية** اذا وقف على
 اولاده اشترك اولاد البنين والبنات الذكور والاناث بالسوية
اذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ومن يحضره وكذا
 كل قبيل متبدد كالعلوية والهاشمية والتميمية ولا يجب تتبع
 من لم يحضره **الثالثة** لا يجوز اخراج الوقف عن شرطه ولا بيعه الا

ان يقع

ان يقع خلف يورث الى افسار على تردد **سنة** اطلاق الوقف
 يقتضي التسوية فان فضل لزم **الثانية** اذا وقف على فقراء وكان منهم
 جازان يتاركون ومن اللواحق مسائل السكنى والعمرى وهي تنفرد
 الى الايجاب والقبول والقبض وفايدها التسليط على استيفاء المنفعة
 تبويعا مع بقا الملك للمالك وتلزم لوعين المدة وان مات المالك ولذا
 لو قل له عمر لم تبطل بموت المالك وتبطل بموت الساكن ولو قال
 حياة المالك لم تبطل بموت الساكن وانتقل ما كان له الى وشته وان
 اطلق ولم يعين مده ولا عمر اخير المالك في اخراجه مطلقا ولو
 المالك والحال هذه كان المسكين ميراثا ولو رثته وبطلت السكنى ويمكن
 الساكن معه مجرت العادة به كالولد والزوجة والخادم وليس
 له ان يسكن غيره الا اذن المالك ولو باع المالك الاصل لم يبطل السكنى
 ان وقتت بامد او عمر وجوز جنس الفرس والبعر في سبيل الله والغلا
 والحارية في خدمة بيوت العبادات ويلزم ذلك **الثالثة** العين **العين**
وما ففي التطوع بتمليك العين بغير عوض ولا حكم **الثالثة**
 باذن المالك وتلزم بعد القبض وان لم يعوض عنها ومفروضها حرم

على بنى هاشم الاصدقة امثالهم او مع الضرورة فلا بأس بالمنفعة
والصدقة سر افضل منها جهر الا ان يشتم **فهي**
تمليك العين تبرعا مجردا عن القرينة ولا بد فيها من الاجابة
والقبول والقبض ويشترط اذن الواهب في القبض ولو هب
الاب او الجد الولد الصغير لزم لانه مقبوض بيد الوكيل
المشاغ جازية كالمقسوم ولا يرجع في الهبة لاحد الوالدين
والاولاد بعد القبض وفي غيرهم من ذوى الرحم على الخلا
ولو وهب لحد الزم حين الاخر ففي الرجوع تردد اشبه الكراهية
ويرجع في هبة الاجنبي مادامت العين باقية مالم يعوض
عنها وفي الرجوع مع التصرف قولان اشبههم الجواز **كتاب**
السبق والرماية مستندهما قوله عليه السلام لا سبق الا
في نسل او خف او حافر ويدخل تحت النسل السهام والحراب
والسيوف وتحت الخف الابل ونحوها والخيل والبقال
والحمير ولا تنفع في غيرها ويفتقر انعقادها الى انجاب و
قبول وفي لزومها تردد اشبه النكاح ويصح ان يكون

السبق

السبق عيننا او ديننا ولو بذل السبق غير المتسابقين جاز وكذا لو بذله
احدهما او بذل من بيت المال ولا يشترط المحلل عندنا ويجوز جعل
السبق للسابق منها او للمحلل ان سبق وافتقر المسابقة الى تقدير
المسافة والمحظر تعيين ما يسبق عليه وتساوى ما به السباق
في احتمال السبق وفي اشتراط التساوى في الموقف تردد ويتحقق
السبق يتقدم الهادي ويفتقر المرامات الى شروط تقدير الرشو
وعدد الاصابة وصفتها لو قدر المسافة والغرض والسبق وفي اشتراط
المبادرة والمحاطة تردد ولا يشترط تعيين السهم والقوس
ومحذور المناظلة على الاصابة وعلى التباعد ولو فضل احدهما الا
فقال الطرح للفضل بكذا لم يصح لانه مناف للغرض من النضال
كتاب الوصايا وهو يستدعي فصولا **الاول** الوصية تملك عين
او منفعة او تسليط على تصرف بعد الوفاة وتقتصر الى الايجاب
والقبول وتكفي الاشارة الدالة على القصد ولا تكفي الكتابة مالم
القرينة الدالة على الارادة ولا يجب العمل بما يوجد بخط الميت
وقيل ان عمل الورثة ببعضها لزمهم العمل بجميعها وهو ضعيف

ولا يصح وصية المسلم إلى الكافر وتصح من مثله وتصح الوصية إلى المرأة
ولو أوصى إلى اثنين وأطلق أو شرط الاجتماع فليس لأحدهما أن
الانفراد ولو تشاحلم بمض الامالة منه كؤنة اليتيم وللحاكم
خبرها على الاجتماع فان تقدر جاز الاستبدال ولو التمس القسمة
لم يجز ولو عجز احدهما ضم إليه اما لو شرط لهما الانفراد تقر فكل واحد
منها وان انفرد وجوز ان يقتسم الوصية لغير الاوصياء وللوصي
إليه رد الوصية ويصح ان يبلغ الرد ولو مات الوصي قبل بلوغه لزمه
الوصية واذ ظهر من الوصي خيانة استبدل به الوصي أمين لا يضمن
الامع تقريط او تقدر به ويجوز ان يستوفي دينه فمافي يده وان يقوم
مال اليتيم على نفسه وان يقتضيه ان كان مليا ويختص ولاية الوصي
بما عين له الوصي عموما كان او خصوصيا باخذ الوصي اجرة المثل وقيل
قدركفاية هذا مع الحاجة وان اذن له في الوصية جاز ولو لم
يؤذن فقولان اشبههما انه لا يصح ولا يصح له فالحاكم ولي بتركته
سابع في الوصي به وفيه اطراف **الاول** في متعلق الوصية ويقترب
فيه الملك فلا تصح بالجزء والابالات اللهم ويوصى بالثلث فما نقص

ولو أوصى

ولو أوصى بزيادة عن الثلث صح في الثلث وبطل في الباقي فان
اجاز الورثة بعد الوفاة صح وان اجاز بعض صح في حصته وان اجاز
واقبل الوفاة ففي لزوم قولان المروي اللزوم وبملك الوصي به بعد
الوصية بالمضاربة بملأ ولد الاصغر ولو أوصى بواجب وغيره اخرج
الموجب من الاصل والباقي من الثلث ولو حصر الجميع في الثلث بدى
بالواجب ولو أوصى بأشياء تطوعا فان رتب بدى بالاول فالاول
حتى يستوفي الثلث وبطل ما زاد وان جمع اخرجت من الثلث وضع
النقص واذ اوصى يعق مما يليكه دخل في ذلك المنفرد والمشارك
ثاني في المبهمة من اوصى بجزء من ماله كان العشر وفي رواية السبع وفي
سبع الثلث ولو أوصى بسهم كان ثمنا ولو كان بشئ كان سدسا ولو
اوصى بوجه ففنى الوصي وجهها صرف في البر وقيل يرجع ميراثا
ولو أوصى بسيف فهو في خفن وعليه حليه دخل الجميع في الوصية
على رواية يجر ضعفها الثمnine وكذا الوصي بصندوق وفيه مال
دخل المال في الوصية وكذا قيل لو أوصى بسقينة فيها طعام استناد
الخوى رواية ولا يجوز اخراج الولد من الادب ولو وصى الاب

وفيه رواية مطروحة **الطرف الثالث في أحكام الوصية**
وفيه مسائل **الاولى** اذا وصى بوصيه ثم عقبها بمضادة لها
عمل بالخير ولو لم تضادها عمل بالجميع فاقصر الثلث بدى **بالاول**
فالاوصى يستوفى الثلث **الثاني** يثبت الوصية بالمال بشهادتين
رجلين وبشهادة اربع نساء وبشهادة الواحدة في الربع وفي
شورتها بشاهد ويمين ترددوا ما الولاية فلا تثبت الا بشهادتين
رجلين **الثالثة** لو اشهد عبدين له على الحمل المملوكة منه
ثم ورثهما غير الحمل فاعتقاده وشهد للحمل بالبنوة صح وحكم
له ويكره له تملكها **الرابعة** لا تقبل شهادة الوصى فيما هو وصى
شهادته فيه ويقبل للموصى في غير ذلك **الخامسة** اذا وصى بعقب عبده
او اعتقه عند الوفاة وليس له سواء انعتق ثلثه ولو اعتق
ثلثه عند الوفاة وله ما اعتق الباقي من ثلثه ولو اعتق مائة
عند الوفاة او وصى بعقبهم والما لسواهم اعتق ثلثهم بالقرعة
ولو دبتهم اعتق **الاول** **الاول** حتى يستوفى الثلث وبطل ما زاد
السادسة اذا وصى بعقب رتبة اجر الذكور والانثى والصغير

والكبير

والكبير ولو قال مؤمنة لزم فان لم يجد اعتق من لا يعرف بنصيبها
من يعرف مؤمنة فاعتقها ثم بانتهج خلاف ذلك اجزأت **لسابعة**
اذا وصى بعقب رتبة ثم من معين فالعبد توقع وان وجد باقل اعتقها
ودفع اليها الفاضل **الثامنة** تصرفات المريض ان كانت مشروطة
بالوفات فهي من الثلث وان كانت بمنزلة وكان فيها محاباة او عطية
مخضة فقولان اشبههما انهما من الثلث اما اقرار الاجنبى فان كان
منهما على الورثة فهو من الثلث والآمن الاصل وللوارث من الثلث
على التقديرين ومنهم من سوى بين القسمين **تاسعة** ارش
الجراح ودية النفس يتعلق بهما الديون والوصايا كسائر اموال الميت
كتاب النكاح واقسامه ثلاثة **الاولى** الدائم وهو يستدعى
فصولا **الاولى** في صيغة العقد واحكام وارابه اما الصيغة فالأجاب
والقبول ويشترط النطق بلحد الفاظ ثلثة زوجتك وانكحتك
ومتعتك والقبول هو الرضاء بالايجاب وهو يشترط وقوع تلك
الالفاظ بلفظ الماضي الحوط نعم لانه صريح في الانشاء ولو اتى
بلفظ الامر كقوله للولى زوجينها فقال زوجتك قبل يصح

من ينظر اليه والنظر الى الفرج المرأة والكلام عند الجماع بغير ذكر الله
مسائل **الاولى** يجوز النظر الى وجه امرأة يريد نكاحها وكيفية فتي
الى شعرها ومحاسنها وكذا الى امة يريد شراها والى اهل الذمة لانهم
بمنزلة الاماء ما لم تكن لتلد ونظر الى جسد زوجته بطنها وظاهرها
والى محارمه ما خلا العورة **الثانية** الوطى في الدبر فيه روايتان
اشهرهما الجواز على الكراهية **الثالثة** الغزاة من الحرة بغير اذنها وقبل
يحرم ويجب به دية النطفة عشرة دنانير وقيل مكروه وهو اشبهه
ورخص في الامام **الرابعة** لا يدخل بالمرءة حتى يمضي لها تسع
سنين ولو دخل قبل ذلك لم غرم على الاصح **الخامسة** لا يجوز للرجل
ترك وطى المرأة اكثر من اربعة اشهر **السادسة** يكره للمسافر ان يطير
اهله ليلا **سبعة** **الثالث** في **ولياء العقد** الاولانية في النكاح
لغير الاب والجد لاب وان علا والوصى والمولى والحاكم وولاية
لاب والجد ثابتة على الصغير ولو ذهبت بكاريتها بزوجا او غيره
ولا يشترط في ولاية الجد بقاء الاب وقيل يشترط وفي المسند ضعف
والخيار للصبيته مع البلوغ وفي الصبي قولان اظهرهما انه كذلك

ولو زوجها

ولو تزوجا بغير العقد للسابقة فان اقترنا ثبت عقد الجرد وثبت
ولا يتم على البالغ مع فسار عقله ذكر كان او انثى ولا خيار له
لو افاق والثيب تزوج نفسها والولاية عليه للاب والغيره
ولو تزوجها من غير اذنها وقف على اجازتها اما بوليها او بالبالغ
الرشيده فامرها بايدها ولو كان ابوها حيا قبل لها الا انفراد بالعقد
دائما كان او منقطعا وقيل العقل مشترك بينهما وبين الاب فلا ينفرد
احدهما به وقيل امرها الى الاب فليس لها معه امر ومن الاصحاب
من اذن لها في المتعة دون الدائم ومنهم من عكس والاولا والى عضلها
الولى سقط اعتبار رضاه اجماعا ولو زوج الصغيره والولى ان يزوج
المملوكة صغيرة او كبيرة بكر او ثيبا عاقلة ومجنونة ولا خيرة لها
وكذا العبد ولا يزوج بالوصى الامر ببلغ فاسد العقل مع اعتبار المطلقة
وكذا الحالم **ويلحق بهذا الباب مسائل الاولى** الوكيل في النكاح لا
يزوجها من نفسه ولو اذنت في ذلك فلا شبهة الجواز وقيل
لا وهي رواية عمار **الثانية** النكاح يقف على الاجازة في الحر والعبد
المنطق ويكفي في الاجازة سكوة البكر ويعتبر في الثيب النطق **الثالثة**

لا تنكح الأمة الابا ذن المولى رجلا كان المولى او امرأة قوفى رواية سيف
يجوز نكاح امه امه امه من غير اذنهما متعة وهي منافية للاصل **الرابعة**
اذا زوج الابوان الصغيرين صح وتوارثا وللخيار لاحدهما عند البلوغ
ولو زوجهما غير الابوين وقف على ايجازتهما فلو ماتتا او مات احدهما
بطل العقد ولو بلغ احدهما فاجاز ثم مات عزما من تركته نصيب
الباقى فاذا بلغ احلف انه لم يحرمه للرغبة واعطى نصيبه **الخامسة**
اذا زوجها الاخوان برجلين فان تبرعا اختارت عقدا بهما
شأئت وان كانا وكيلين وسبقا احدهما للعقد له ولو دخلت بالا
حقبه الولد واعيدت الى الاول بعد قضاء العقد قولها المهر للشبهة
وان اتقا بطلان قيل العقد عقد الاكبر **سادسة** لا ولاية للام فلو
فلو تزوجت الوالد فاجاز صح ولو انكر بطل وقيل يلزمها المهر يمكن
جمدا على دعوى الوكالة عنه **سابعة** للمرأة ان تستاذن اباهما
بكر او ثيبا وان توكل خاها ان لم يكن اب والجد وان تقول
على الاكبر وان تختار خيرته من الازواج **فصل الثالث**
في اسباب التحريم وهي ستة **الاول** النسب ويحرم به سبع

لام

الام وان علت والبنات وان مفلت والاخت وبناتها وان نسفن
والعمة وان ارتفعت كالحالة وبنات الاخ وان هبطن **الثاني**
الرضاع ويحرم منه ما يحرم بالنسب وشروطه اربعة **الاول** ان يكون
عن نكاح فلو دزا وكان عن زنا لم ينشئ **الثاني** الكمية ما ابنت
اللحم وشدة العظم او رضاع يوم وليلة وللحم لما دون العشر والعشر
رويتان اشهرهما انه لا ينشئ ولو رضع خمس عشرة رضعة ينشئ ويعتبر
في الرضعات قيود ثلاثة كمال الرضعة وامتصاصها من الثدي والآ
يفصل بين الرضعات برضاع غير الرضعة **الثالث** في الحولين وهو ان يكون مع
يراعى في المرتفع دون ولد المرضة على الاصح **الرابع** ان يكون اللبن
الحل واحد فيحرم الصبيان ترتضيات بلبن واحد ولو اختلفت
المرضعتان ولا يحرم لو رضع كل واحد من لبن فحل وان احدثت
المرضة **ويستحب** ان يشجر للرضاع المسلمة الرضعة العفيفة العاقلة
ولو اضطر الى الكافرة استرضع الذمية ومنعها من شرب الخمر ولم يخنزير
وبكره تملكها من حمل الولد الى منزلها وبكره استرضاع المجوسية
وهن لبنهما عن زنا وفي رواية اذا احلها مولاها طاب لبنها وهما

اشتمول على الاخرى واضطربت الرواية في بعضها تحرم الاولى حتى يخرج الثانية
عن مملكه لا العود وفي اخرى ان كان جاهلا لم تحرم وان كان عالما لم تحرم
عليه **الثانية** يكره ان يعقد الزوج على الامه وقبل يحرم الا ان يعدم الطول
وخشى العنت الثالثة لا يجوز للعبد ان يتزوج الكثر من حرتين او
وامتين او اربع اماء **الثالثة** لا يجوز نكاح الامه على الحره الابادتها
ولو بادر كان العقد باطلا وقيل كان للحره الخيرة بين اجارته وفسخه
وفي رواية لها ان تفسخ عقد نفسها والرواية ضعيف ولو ادخل
الحره على الامه جاز للحره الخيار ان لم تعلم ولو جمع بينهما في عقد
صح عقد الحره دون الامه **الرابعة** لا يحل العقد على ذات البعل ولا
به نعم لو زنا بها حرمت وكذا في الرجعية **الخامسة** من تزوج امرأة
في عدتها جاهلا فالعقد فاسد ولو دخل حرمت ويلحق به اللد
ولها المهر بوطى شبهه وتم العدة للاول وتستأنف اخر للثاني وقيل
يجزى واحدة ولو كان عالما حرمت بالعقد ولو تزوج محرما
عالمًا حرمت وان لم يدخل ولو كان عالما حرمت جاهلا فاسد
لم يحرم ولو دخل **سادسة** من طاب فلام فاقبه حرمت عليه

أم العلام

أم العلام ولحقه وبناته **السبب الرابع** استيفاء العدة اذا استكمل
الحر انبعا بالقبطة حرم عليه ما زاد ويحرم من الاماء ما زاد على ^{ثنتين}
واذا استكمل العبد حرتين او اربعاً من الاماء غبطة حرم عليه ما زاد
ولكل منهما ان يضاف الى ذلك بالعقد المنقطع وملك اليمين ماشاء
واذ طلق واحدة من الاربع حرم ما زاد غبطة حتى يخرج من العدة
او يكون المطلقة باينة وكذا طلق امرأة واراد نكاح اختها ولو تزوجها
في عقد بطل وقيل بخير والرواية به مقطوعة ولو كان معه
ثلاث فتزوج اثنتين في عقد فان سبق باحداهما صح دون
اللاحقة وان قرن بينهما بطل فيهما وقيل بخير بانيها شأ وفي رواية
جميل لو تزوج خمساً في عقد تخير اربعاً وبخلى باقيةهن واذا استمكت
الحره طلاقات ثلاثاً حرمت حتى تنكح زوجا غيره ولو كانت تحت
عبد واذا استمكت الامه طليقتين حرمت حتى تنكح زوجا غيره ولو كانت
حرًا والمطلقة تسع للعدة تحرم على المطلق ابد **السبب الخامس**
اللعان ويشب بثلثي الموبد وكذا قذف الزوج امراته الصما والحر
بما يوجب اللعان **السبب السادس** الكفر ولا يجوز للمسلم ان ينكح غير

الكتابية اجماعا في الكتابية قولان اظهرهما انه لا يجوز غبطة وجوز
متعته وبالملك في اليهودية والنصرانية وفي المجوسية قولان اشبههما
للمواز ولو اراد احد الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال ولو كان
بعد الدخول وقف على النقص العدة الا ان يكون الزوج مولودا
على الفطرة فانه لا يقبل عوده وتقتد زوجته عدة الوفاة واذا ^{اسلم}
زوج الكتابية فهو على نكاحه سواء كان قبل الدخول او بعده ولو ^{اسلمت}
زوجته دونها انفسح في الحال ان كان قبل الدخول ووقف على العدة
ان كان بعده وقبل ان كان بشرائط الذمة كان نكاحه باقيا ولا يمكن
من الدخول عليها الا بالامان من الخوة بها نفار او غير الكتابيين يقف
على انقضاء العدة باسلام ايها المتفق ولو اسلم الذي وعده اربع
فادون لم يخير ولو كان عنده اكثر من اربع تخير اربع او روى
عما عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابا عبد الله بنزل الارتد فان جمع
والزوجة في العدة فهو احق بها وان خرجت من العدة فلا سبيل
له عليها وفي الرواية ضعف مسائل سبع ^{الاول} التساوي في الاسلام
شرط في صحة العقد وهل يشترط التساوي في الايمان الاظهر لا لكنه ^{يستحب}

ويتأكد

ويتأكد في المومنة نعم لا يصح نكاح الناصب ولا الناصبة العداوة
لاهل البيت ولا يشترط تمكن الزوج من النفقة ولا تخيير الزوجة
لوتحدد الجرح عن الاتفاق ويجوز نكاح الحرة العبد والهاشمية غير
الهاشمي والعربية العجمي بالعكس واذا خطب المؤمن القادر على النفقة
وجابته وان كان اخفض نسبا وان منعه الولي كان عاميا
ويكره ان تزوج الفاسق ويتأكد في شارح الخبر وان تزوج المومنة
المخالف ولا بأس بالمستضعف والمستضعفة ومن لا يعرف
بقارمذهبان **الثانية** اذا انتسب الى قبيلة قبان من غير ما في
رواية الجلي يفسخ النكاح **الثالثة** اذا تزوج امرأة ثم علم انها كانت
زنت فليس له الفسخ ولا رجوع على الولي بالمر وفي رواية لها الصداق
بما استحل من فرجها وتزوج به على الولي وانتشرت لها **الرابعة** لا يجوز
التريض بالخبطة لذات العدة الرجعية ويجوز في غيرها ويجرم
النزوح في الحالين **الخامسة** اذا خطب فاجابت كره لغير خطبتها
ولا يجرم **السادسة** نكاح الشغار باطل وهو ان تزوج امرأتان
بجنتين على ان مهر كل واحدة نكاح الاخرى **الثابتة** يكره العقد

تجديد العقد قبل انقضاء الاجل ولو اراده وهبها ما بقي واستأنف
القسم الثاني في بيع الامام والنظر امام في العقد واما في الملك ^{والامانة}
فليس للعبد ولا للامة ان يعقدا انفسهما كالحامام ياذن المولى ولو با
احدهما في وقوفه على الجارة قولان ووقوفه على الجارة اشبه
فان اذن المولى ثبتت في ذمة مولى العبد المهر والنفقة ويثبت لمولى الامة
المهر ولو لم ياذن فالولد لهما ولو اذن احدهما كان للآخر ولد للمولى
رق لمولاهما ولو كانا الاثنين فالولد بينهما بالسوية ما لم يشترط احدهما
وان كان احدا ابوين حرا فالولد حرا الا ان يشترط المولى رقيقته
على تردد ولو تزوج الحرة عن غير اذن مالکها فوطئها قبل
الاجارة عالما فهو زان والولد رق للمولى وعليه الحد والمهر وسقط
الحد لو كان جاهدا دون المهر ويلحقه الولد وعليه قيمته يوم
سقط حيا وكذا لو ادعت الحرية فتزوج على ذلك وفي رواية
يلزمه بالوطئ عشر القيمة ان كانت بكر او نصف العشرة ان كانت
تتبا ولو اولدها فلكم بالقيمة ولو عجز سعى في قيمته مولى الى عن
السعي قيل يعزيم الامام وفي المستند ضعفه ولو لم يدخلها فلا

فلو تزوجت

فلو زوجت الحرة عبدا مع العلم فلا مهر وولدها رق مع الجهل يكون الولد
حر او لا يلزمها قيمته ويلزم العبد مهرها ان لم يكن ما ذونا ويتبع به و
لو تسامح المملوك كان فلا مهر والولد رق لمولى الامة وكذلك لو زنى بها الحر
ولو اشترى الحر نصيب احد الشريكين من زوجته بطل عقده ولو مضى
الشريك للعقد لم تحل بالتحليل رواية فيها ضعف وكذا لو كان بعضها
حرا ولوها يامامولاها على الزمان ففي جواز العقد عليها متعه في زمانها
تردد اشبهه بالمنع ^{ويجب لمن} زوج عبده امته ان يعطيها شيئا ولو مات
المولى كان لورثته الخيار في الاجارة والفسخ والامة ثم ^{الحدود} ثلاثة العتق
والبيع والطلاق ^{والعتق} فاذا اعتقت الامة تحيرت في فسخ نكاحها
وان كان الزوج حرا على الظاهر والاخيرة للعبد لو اعتق والزوجه ولو
حرة وكذا تحير الامة لو كانا مالكا فاعتقا واعتقت ويجوز ان يتزوجا
ويجعل العتق صداقا ويشترط تقديم لفظ التزويج في العقد وقيل يشترط
تقديم العتق وام الولد رق وان كان ولدها باقيا ولو ماتت جاريها
وتنفق بموت المولى من نصيب ولدها ولو عجز النصيب سعت في
المخلف ولا يلزم الولد السعي على الاشبه وتباع مع وجود الولد في ثمن

رقبتها اذا لم يكن غيرها ولو اشترى الامة نسيت فاعتقها ولو تزوجها
وجعل عتقها مهرها فحلت ثم مات ولم يترك ما يقوم بثمنها فلا شبه
ان العتق لا يبطل ولا يرق الولد وقيل تباع في ثمنها ويكون حملها كيتها
لرواية هشام بن سالم **واما البيع** فاذا بيعت ذات البعل تخير المشتري
في الاجارة والفسخ خير على الفقير وكذا لو بيع العبد وتحت امة وكذا
قيل لو كان تحت حرة لرواية فيها ضعف ولو كان المالك قباعهما
لاثنين فكل منهما خيار وكذا الوبايع احدهما لم يثبت العقد ما لم
يرض كل واحد منهما ويملك المولى المهر بالعقد فان دخل الزوج ^{سقط}
ولا يسقط لو باع اما الوبايع قبل الدخول سقط فاذا اشترى كان
المهر لان الاجارة كالعقد **اما الطلاق** فاذا كانت زوجة العبد
حرة او امة لغير مولاه فالطلاق بيده وليس لمولاه اجبار ولو
امة لمولاه كان التفريق الى المولى ولا يشترط لفظ الطلاق **النكاح**
في نكاح وهو نوعان **الاول** ملك الرقبة والاحمر في النكاح به
واذا زوج امة حرمت عليه وطأ ولمسا ونظر بشهوة مادام في العقد
وليس للمولى ان تزاعها ولو عمل تخير المشتري ودونه ولا يحل للحد الشر

وطى المشترك

وطى المشترك كمنحور ابتياع ذوات الازواج من اهل الحرب وابنائهم ولو
الامة فاعتقها حل له وطبها بالعقد وان لم يستبرأها ولا تحل الفير
حتى يقدس كل امرئ يملك الاب موطوءة ابنه وان حرم عليه وطؤها
وكذا الابن **النوع الثاني** ملك المنفعة وصيغة ان يقول احللت
لك وطاها او جعلتك في حل من وطبها ولم يتعددهما الشيخ واتسع اخرون
بلفظ الاباحه ومع الجميع لفظ العارية وهل اباحه او عقد قال
علم الهدى هو عقد متعة وفي تحليل امة لمملوكه تردد ومساواتها الا
اشبه ولو ملك بعض الامة فاحلته نفسها لم تنع وفي تحليل الشريك
تردد والوجه المنع وتبني ما يتناول اللفظ فلو احل التقبيل ^{قتصر}
عليه وكذا لمس لكن لو احل الوطى حل له ما دونه ولو احل الخدمه
لم يتعرض للوطى وكذا الاستباحه الخدمه بتحليل الوطى وولد المحالة
حر فان شرط الحرية في العقد فلا سيل على الاب وان لم يشترط ففي الزا
قيمة الولد وايتان اشبههما انه لا يلزم والباس ان بطل ^{امة}
وفي البيت غيره وان ينام بين امتين ويكره في الحرائر وكذا يكره وطى
الفاجرة ومن ولدت من الزنا ولحق بالنكاح النظر الى امور خمسة

بودينا او منفعة كتعليم الصنعة والسورة ويستوى فيه الزوج والجنى
اما لو جعت المهر استجارة مدت فقولا ان اشبهها الجواز ولا تقدر
للمهر في القلة ولا في الكثرة على الاشبه بل يتقدر بالتراضي ولا بد من
تعيينه بالوصف والاشارة ويكفي المشاهدة عن كيله وورنه ط
ولو تزوجها على خادم ولم يعين فلها وسط وكذا لو قال دار
او بيت ولو قال على السنة كان شمسية درهم ولو سمي لها مهر او لا
يها شيئا سقط ما سمي له ولو عقد الزميا ن على جز او خنزير
صح ولو اسلم او احدهما قبل القبض فلها القيمة عينا كان او
مضمونا ولا يجوز عقد المسلم على الخمر ولو عقد صح ولها مع الدخول
مهر المثل وقيل يبطل العقد **طريق الثاني** في التفويض لا يشترط
في الفسخ ذكر المهر فلا يغفل او شرط الامر بالعقد صحيح ولو طلق
فلها المنة قبل الدخول وبعد لها مهر المثل ويعتبر في مهر المثل
حالتها في الشرف وحالها في المنة في الغنى يمتنع بالثواب للمنفعة او
عشرة دنانير فازيد والفقير بالحائتم او الدرهم والمتوسط
بينهما ولو جعل الحكم لاحدهما في تقدير المهر صح ويحكم الزوج بما

بما شاء وان

بما شاء وان قل وان حكمت المرأة لم يتجاوز مهر النكته ولو مات الحاكم
قبل الدخول فالمرور لها المنة **الثالث** في احكام وهي عشرة **الاول**
تملك المرأة المهر بالعقد وينتصف ولا يستقر بمجرد الطلاق
ويستقر بالدخول وهو الوطى قبل او ذبرا ولا يسقط معه لو لم يقبض
ولا يستقر بمجرد الخلوة على الاشهر **الثاني** قبل اذ لم يسم لها مهر او قد
لها شيئا قبل الدخول كان ذلك مهر لها ما لم يشترط غيره **الثالث**
اذ طلق قبل الدخول رجع بالنصف ان كان اقبضها وطالبته بالنصف
ان لم يكن اقبضها ولا يستعيد الزوج ما تجدد من النماء بين العقد
والطلاق متصلا كان كالسمن او منفصلا كان كالولاد ولو كان النماء
موجودا وقت العقد رجع بنصفه كالحمل ولو كان تعليم صنعة او علم
فعلها رجع بنصف اجرتة ولو ابراءته من الصداق رجع بنصفه
الرابع لو امرها مدبرة ثم طلق صارت بينهما نصفين وقيل يبطل
التقدير يجعلها مهر او هو شبه **الخامس** لو اعطاها عوض المهر
متلعا وعبد ابقا وشيئا ثم طلق رجع بنصف المسمى دون العوض
السادس اذا شرط في العقد ما يخالف الشرع ففسد الشرط دون العقد

وله مهر كالمهر شرطت بما يتزوج او لا يتسرى وكذا لو شرطت تسليم المهر في اجل
فان تاخر عنه فلا عقد اما لو شرطت الا يقتصرها صح ولو اذنت بعد
جاز ومنهم من خص جواز الشرط بالمتعة **السابع** لو شرط الا يخرجها
من بلد ما لزم ولو شرط لها فاية ان خرجت معه وخمسين ان لم يخرج
فان اخرجها الى بلد الشرط فلا شرط له ولو مته المائة وان اراد بالبلد
الاسلام فله الشرط **الثامن** لو اختلف في اصل المهر فالقول قول الزوج
مع يمينه ولو كان بعد الدخول وكذا لو خلا فادعت الواقعة
التاسع يضمن الاب مهر ولد الصغير ان لم يكن له مال وقت العقد
ولو كان له مال كان على الولد **العاش** للمرأة ان تمتنع حتى تقبض مهرها
وهل لها ذلك بعد الدخول فيه قولان اشبههما انه ليس لها ذلك
النظر الثالث في القسم والنشوز والشقاق اما القسم فللزوجة
الواحدة ليلة وللاثنتين ليلتان وللثلاث ثلث والفاصل من **الرابع**
له يفعه حيث شاء ولو كن اربع فلكل واحدة ليلة ولا يجوز
الاختلاف الا مع العذر والاذن والواجب المضاحفة للمواقعة
ويختص الوجوب الليل دون النهار وفي رواية الكرخي انما عليه

ان يكون

ان يكون عندها في ليلتها ويظل عند في صبيحتها واذا اجتمع مع
الزوجة امة بالعقد فللحررة ليلتان وللأمة ليلة والكتيبة كالامة
ولا قسمة للموطوءة بالملك ويختص البكر عند الدخول بثلاث السبع
والثيب بثلاث ويستحب التسوية بين الزوجات في الانفاق وطلاق
الوجه والجماع وان يكون في صبيحة كل ليلة عند صلحتها **النشوز**
فهو ارتفاع احد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب له متى
ظهر من المرأة اماراة العصيان وعظها فان لم يتجمع جزمها في المضي
وصورته ان يوليها ظهروا في الفراش فان لم يتجمع ضربها مقتصر على
ما يؤمل معه طاعتها ما لم يكن مبرح لو كان النشوز منه فلها المظا
بحقوقها ولو تركت بعض ما يجب له او كله استمالة جاز له القبول
واما الشقاق فهو ان يكره كل منها صاحبه واذا خشي الاستمرار بعث
كل منهما حكما من اهله ولو امتنع الزوجان بعثهما الحاكم ويجوز ان
يكونا جنبيين ويعتصم بحكم لا توكيل فيصلحان اذا اتفقا ولا يفرقان
الا مع اذن الزوج في الطلاق والمرأة في البذل ولو اختلف الحكمان
لم يعضل الحكم **النظر الرابع** في احكام الاولاد ولد الزوجة الدائمة بلحق

والخزاج ولو لم ينجح وجب الاختان وحفظ الجوارى ^{بعت} مستحب وان
عنه فيه ايضاً للبحر الصدقة بتمناها ولو عجز توقع الملكة ^{بعت} وسحق
فيها شروط الاضحية وان تحض القابلة بالرجل والورك ولو
كانت ذمبه اعطيت ثمن الربع ولو لم يكن قابلة تصدقت به الام
ولو لم يعق الوالد استحب للولد اذ بلغ ولومات الصبي في السابع قبل
الزوال سقطت ولومات بعد الزوال لم يسقط الاستحباب ويكره
ان ياكل منها الوالدان وان يكرس شيء من عظامه ^{معاً} يفضل اعضاها ^{صل}
ممن لتوابع الرضا والحضانة وفضل ما رضع لبان امه ولا يجز
لمرأة على ارضاع ولدها ويجز الامه مولاهما والحره اجرة على الاب
ان اختارت ارضاعه وكذا الوارضة خادمتها ولو كان الاب
ميتاً فمن مال الرضيع ومدة الرضاع حولان ويجوز الاقتصار على
احد عشر بر شهر لا اقل والزيادة بشهر او شهرين لا اكثر ولا يلزم
الوالد اجرة ما رد عن حولين والام احق بارضاعه اذا تطو^{عت}
او قنعت بما يطلب غيرها ولو طلبت زيادته مما قنع غيرها
فللاب تزعموا استرضاع غيرها **واما الحضانة** فالام احق

بالبيت بالولد

بالولد مدة الرضاع اذ كانت حرة مسلمة واذا فصلت فالحره احق بالبيت
الى سبع سنين وقيل الى تسع والاب احق بالابن ولو تزوجت الام
سقطت حكم حضانتها ولومات الاب فالام احق به من الوصي
وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا كانت الام الحره احق به ولو تزوجت
فان اعتق الاب فالحضانة له **النظر في النفقات** وانسابها
ثلاثة الزوجية والقربانية والملكية اما الزوجية فيشرط في وجوب
نفقتها شرط العقد الدائم فلا نفقة لمستمع بها والتكليف الكامل
فلا نفقة لناشر ولو امتنعت لعذر شرعي لم يسقط كالمرض والحيض
وفعل الواجب **المندوب** فان منعها منه فاستمرت سقطت نفقتها
وتحق الزوجية النفقة ولو كانت زمية او امة واستحقها المطلقة
الرجعية دون البايين والمتوفى عنها زوجها الا ان يكون حاملاً ^{فتنت}
نفقتها في الطلاق على الزوج تضع في الوفاة في نصيب الحمل ^{حل} على
الروايتين ونفقة الزوجة مقدمة على نفقة الاقارب ونفسي
لو فانت **واما القربانية** فالنفقة على الابوين والاولاد لازمة وفيهم
علام من الاباء وامهات ترددوا شبهة لزوم ولا يجب على غيرهم

من الاقارب بل يستحب ويتأكد في الوارث ويشترط في الوجوب
الفقر والحر عن الاكتساب ولا تقديراً للنفقة بل يجب بذل الكفاية
من الطعام والكسوة والسكن ونفقة الولد على الاب ومع عذمه
اوفره فعلى اب الاب وان علا مرتباً ومع عدمه يجب على الام
وابائها الاقربين الاقرب ولا يقضى نفقة الاقارب لو فلتت **واما**
المملوك فنفقته واجبه على مولاه الموكداً الامة ويرجع في قدر النفقة
الى عادة مما يليك امثال المولى ويجوز مخرجه المملوك على شئ مما **فضل**
يكون له فان كفاه وانا امة المولى ويجب النفقة على البهايم
المملوك فان امتنع مالكها الجير على بيعها او زجها ان كانت مقصورة
بالذبح **كتاب الطلاق والنظر في اركانه** واقسامه ولواحقه **الاول**
في المطلق ويعتبر فيه البلوغ والعقل والاختيار والقصد
فلا اعتبار بطلاق الصبي وفيمن بلغ عشرين راية بالجواز فيها ضعف
ولو طلق عنه المولى لم يقع الا ان يبلغ فاسد العقد ولا يصح طلاق
المجنون ولا السكران ولا المكره ولا المفضض مع ارتقاء القصد **الثاني**
في المطلقة ويشترط فيها الزوجية والدوام والطهارة

من الحيض

والنفاس اذ كانت مدخولاً بها ونجسها حاضراً وبها ولو كان غائبا صح
وفي قدر الغيبة اضطراراً بمحملة انتقالها من ظهر الى اخر ولو خرج في
ظهر لم يقربها فيه صح طلاقها غير تربص ولو اتفق في الحيض والمجنون
عن زوجته كالغايب ويشترط رابع وهو ان يطلقها في طهر
لم يحامها فيه ويسقط اعتبار في الصغيرة والياسة والحامل اما المسترابة
فان تاخرت الحيضة صبرت ثلاثة اشهر ولا يقع طلاقها قبله وفي اشترط
تعيين المطلقة **تردد الركن الثالث** في الصيغة ويقسم على طالق عاصلاً
لموضع الاتفاق ولا يقع بخيلة ولا برية وكذا لو قال اعتدى ويقع لو قال
ها طلقت فلانه فقال نعم ويشترط تجريده عن الشرط والصفة ولو
الطلقة باشتين او ثلث صح واحدة وبطل التغير وقبل بطلان
الطلاق لو كان المطلق يعتقد الثلث لزمت **الرابع** في
الاشهاد ولا بد من شاهدين يسمعهان ولا يشترط استدعائهما
الى السماع ويعتبر فيهما العدالة وبعض الاصحاب يكفي بالاسلام ولو
لم يشهد ثم اشهد كان الاول لغوا ولا يقبل فيه شهادة النساء
الثاني في اقسامه ويقسم الى بدعة وسنة فالبدعة طلاق

الدم الثالث ولعل ما ينقضي به عدة ثمانية وعشرون يوما
ولخطتان وليست الأخيرة من العدة بل دلالة الزوج **الثالث**
في المسترا بة وهي التي لا تحيض وفي سنتها من تحيض وعدتها
ثلاثة اشهر وهذه تراعى الشهور والحيض وتعد باسبقتها
امالولات في الثالث حيضة وتاخرت الثانية او ^{ثالثة}
صرت تسعة اشهر لاحتمال الحمل ثم اعدت بثلاثة اشهر وفي
عمار تبصر سنة ثم تعد بثلاثة اشهر ولا عدة على الصغيرة
والياسر ولو كانت المطلقة الحيض الا في خمسة على الاشهر
وفي حد الياسر روايتان اشهرهما خمسون سنة ولو كانت
المطلقة الحيض مرة ثم بلغت الياسر اكملت العدة بشهرين
ولو كانت لا تحيض الا في خمسة اشهر او ستة اعترت بالاشهر
الرابع في الحامل وعدتها في الطلاق بالوضع ولو بعد الطلاق
بالخطبة ولو لم يكن تاما مع تحققه حملا ولو طلقها فادعت
الحمل تربض بها اقضى للحمل ولو وضعت ثوبا ما بانث بالحمل
على تردد لم تنكح حتى تضع الاخر ولو طلقها رجعا ثم مات

استأنفت

الوفاة ولو كان باينا اقترنت على تمام عدة الطلاق **الخامس** في عدة
استأنفت عدة الوفاة تقدر الحرة بأربعة اشهر وعشر اذ كانت
حائلا صغيرة كانت او كبيرة دخل بها ولم يدخل وبابعد الاجلين
ان كانت حاملا ويلزم الحداد وهو ترك الزينة دون المطلقة
والحداد على امة **السادس** في المفقود لاخبار الزوجته ان عرف
خبره او كان له ولي ينفق عليها ثم ان فقد الامر ان ورفعت
امرها الى الحاكم اجلها اربع سنين فان وجدته والا امر باعادة الوفاة
ثم ابهرها النكاح فان جاء في العدة فهو امك بها وان خرجت
وتنقجت فلا سبيل له وان خرجت ولم تنكح فقولان اظهرها
انه لا سبيل له عليها **السابع** في عدد الماء والسترة عدة الامة
في الطلاق مع الدخول ^{بها} وان على الاشهر ولو كانت مسترا
فخمس واربعون يوما تحت عبد كانت او تحت حر ولو اعتقت
ثم طلقت لزمتها عدة الحرة وكذا لو طلقها رجعا ثم اعتقت
في العدة اكملت عدة الحرة في الطلاق والوفاة ولو طلقها باينا
اعتقت عدة الامة وعدة الزينة كالحرية في الطلاق والوفاة على ^{شبه} الا
وتقدر الامة من الوفاة بشهرين خمسة ايام ولو كانت حاملا ^{عند}

مع ذلك بالوضع وام الولد تعتد من وفاة الزوج كالحرّة
ولو طلقها الزوج رجعيته ثم مات وهي في العدة استأنا
نفقة عدة الحرّة ولو لم تكن ام ولد استأنفت عدة الامة
للوفاة ولو مات زوج الامة ثم اعتقت اعتت عدة الحرّة
تغليباً ولو وطئ المولى امته ثم اعتقها اعتدت بثلاثة اقراء
ولو كانت زوجة الحرّة فاتباعها بطل نكاحه محدود وطئها
من غير استبراء **تقد** لا يجوز لمن طلق رجسيا ان يخرج الزوجة
من بيته الا ان تاتي بفاحشة وهو ما يجب الحد وقيل
ادناه ان تؤذي اهلله ولا يخرج هي فان اظطرت خرجت
بعد انصاف الليل وعادت قبل الفجر ولا يلزم ذلك في البائين
ولا المتوفى عنهما زجهما بل يتيب كل منهما حيث شئت وتقد
المطلقة من حين الطلاق حاضر كان المطلق او غايبا اذ عرفت
الوقت وفي الوفاة من حين يبلغها الخبر **الطلاق والمباينة**
والكلام في العقد والشرايط واللواحق وصيغه الخلع ان يقول
حلفتك وفلانة مختلعة علي كذا او هل يقع لمجردة قال علم
المهدي نعم وقال الشيخ لا حتى يتبع بالطلاق ولو تجرد كان طلاقاً

عند المهر

عند المهر تقوى فسخا عند الشيخ لو قال بوقوعه **مهر** او ما عدا ذلك
مهر ان يكون فدية في الخلع ولا تقدير فيه بل يجوز ان ياخذ
منها ما يشاء او يصل اليها منه ولا بد من تعيين الفدية توصفاً
او اشارة **المهر** فيعتبر في الخلع البلوغ وكل العقل والاختيار
والعقد في المختلعة مع الدخول الطهر الذي لم يجامعها فيه
اذ كان زوجها حاضراً وكان مثلها تحيض وان يكون الكراهية
منها خاصة صريحاً ولا يجب لو قالت لا ادخلن عليك من بكرهه
بل يستحب ويصح خلع الحامل مع الدم ولو قبل تحيض ويقبر في العقد
حضور شاهدين عدلين وتجريد عن الشرط ولا باس بشرط
يقضيه العقد كما لو شرط الرجوع ان رجعت **واما المباح**
فمسائل الاولى لو خالها والاختلاق لم يتم لم يصح ولم يملك الفدية
الثانية لا رجعة للخالع لو رجعت في البذل رجوع انشاء وبشرط
رجوعها في عدة ثم لا رجوع **الثالثة** لو اراد مراجعتها ولم يرجع
في البذل انقصر العقد جديداً في العدة او بعدها **الرابعة**
لاتوارث بين المختلعين ولو مات احدهما في العدة لانقطاع

ثم دافعه بعد المدة خيره الحالم من الفيسة والطلاق فان امتنع
 حبسه وضيّق عليه في المظلم والمشرج حتى يكفر ويهيأ أو يطلق
 وإذا طلق وقع رجعيًا وعليها العدة من يوم طلقها ولو ادعى
 الفيسة فأنكرت بالقول قوله مع يمينه وهل يشترط في ضرب المدة
 المرافعة قال الشيخ نعم والروايات مطلقة والنبت **ذالك**
بذكر الكفارات وفيه مقصدان **الاول** في حصرها وينقسم
 الى مرتبة ومخيرة وما يجتمع فيه الامران وكفارة الجمع فالمرتبة
 الكفارة الظهار وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
 فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينًا ومثلها كفارة قتل الخنزير
 وكفارة من افطر يومًا من قضاء شهر رمضان بعد الزوال عامداً
 اطعام عشرة مساكين فالم يجد فصيام ثلاثة ايام متتابعان
والثانية كفارة شهر رمضان وهي عتق رقبة او صيام
 شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينًا ومثلها كفارة
 من افطر يومًا من ذوالالحجة او على التعيين وكفارة خلف العهد
 على التردد او كفارة خلف النذر وفيه قولان اشبههما النكاح

والمخيرة بد

صغيرة وفيها فيه الامران كفارة اليمين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة
 مساكين او كسوتهم فالم يجد فصيام ثلثه ايام متتابعات وكفارة
 الجمع لقتل المؤمن عمدًا عدوانًا وهي عتق رقبة وصيام شهرين
 واطعام ستين مسكينًا مسائل ثلث **الاول** قيل من حلف
 بالبراءة من الله لزمه كفارة الظهار ومن في الحيض عامداً لزمه
 دينار في اوله ونصف وسطه وربيع في آخره ومن تزوج امرأة
 في عداها فارقها وكفر بخمسة اصواع مرديق ومن نام عن العشاء
 الآخرة حتى جاوز نصف الليل اصبح صائمًا والاستحباب في الكل
 اشبه **الثانية** في جزاء المرأة شعر راسها في المصاب كفارة بشهر
 وقيل كفارة مرتبة وفي تنقه في المصاب كفارة يمين وكذا في خدش
 وجهها وكذا في شق الرجل ثوبه لموت ولده او زوجته **الثالثة**
 من نذر صوم يوم فجز عنه بصدق باطعام مسكين مدين
 من طعام فان عجز بصدق بما استطاع فان عجز استغفر الله **المشقة**
اشارة في خصال الكفارة وهي العتق والاطعام والكسوة
 والصيام اما العتق فيفتي على الواحد في المرتبة ويتحقق

بملك الرقبة أو الثمن مع إمكان الابتياح ولا بد من كونه مؤمنة
أو مسلمة وإن يكون سليمة من العيوب التي يعتق وهل يحرم
المدة في الحياة لا وإن غيرها بالجواز وهو أشبه ويحرم
الأبق ما لم يعلم موته وأم الولد **و** أما الصيام فيتعين مع
البر عن العتق في المرتبة وتباع ثياب البدن ولا المسكن
في الكفارة إذا كان قدر الكفاية ولا الخادم ويلزم الحر في كفارة
قتل الخطاء والظهار صوم شهرين متتابعين والمملوك صوم
شهر فإلصام الحر الصاد شهر أو من الثاني ولو يوما وأتم ولو أفر
قبل ذلك أعاد إلا لعذر كالحيض والنفاس والاعضاء والمرضى الجنون
و أما الأطعام فيتعين في المرتبة مع البر عن الصيام وموجب أطعام
العدل واحد من طعام وقيل مدان مع القدرة ولا يجوز
إعطائه لماد والعدد وصعيط لا يجوز التكرار من الكفارة الواحدة
من يمكن ويجوز مع التعذر وإطعام ما يغلب على قوته ويستحب أن يضم
إليه إذا ما أعلاه اللحم وأوسط الخبز وإذا نه الملح ولا يجرى أطعام الصفا
منفردين ويجوز منضمين لو انفردوا حسب اثنين بواحد مسائل

الأولى كسوة الفقير ثوبان مع القدرة وفي زوايا يجرى التوب الواحد
وهو أشبه وكفارة الأبله مثل كفارة اليمن **الثانية** من عجز عن العتق
فدخل في الصيام ثم تمكن من العتق لم يلزمه العود وإن كان **فضل**
الثالثة كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فحرام ثمانية عشر
فإن لم يقدر تصدق عن كل يوم بمدة من طعام فإن لم يستطع **ستة**
سبمانه **وتعاقب** **الرابعة** يشترط في المكفر البلوغ والعقل والإيمان
وفية القرية والتعيين **لنار اللعان** والنظر في أمور أربعة **الأولى**
السبب وهو امران قذف الزوجة بالزنا مع ادعاء المشاهدة
وعدم البينة ولا يثبت لو قذفها في عدة باينة ويثبت لو قذفها
في الرجعية **الثاني** انكاره ولد على فراشه ستة أشهر فصا
من روجه موطوءة بالعقد الدائم ما لم يجاوز أقصى الحمل وكذا
لو أنكر ولده بعد فواتها ولم يترفع أو بعد أن تزوجت
وولدت لأقل من ستة أشهر منذ دخل **الثاني** **الثالث** في
شرايط ويعبر في الملا عن البلوغ والعقل وفي لعان الكافر قولان
أشبههما الجواز وكذا المملوك وفي الملاغته البلوغ والعقل حرمت

دون اهل الذمة ولو اخلوا بشرائطها جازت ملكهم ومن اقر على نفسه
بالرقية مختار في صحة من رايته حكم برقيه واذا بيع في الاسواق
ثم ادعى الحرية لم يقبل الابنية ولا يملك الرجل ولا المرأة احد الابوين
وان علوا والاولاد وان سفلوا وكذا لا يملك الرجل خاصة زوجته
الرحم من النساء المحرمات كالخاله والعمه والاخت وبناتها وبنات
الاخ وينعتق هؤلاء بالملك ويملك غيرهم من الرجال والنساء
على كراهية ويتأكد كراهية فمن يرثه وهل ينعتق عليه من الرضا
من ينعتق بالنسب فيه روايتان اشهرهما انه ينعتق ولا ينعتق
عن المرأة سوى العمودين واذا ملك احد الزوجين صاحبه بطل العقد
بينهما ويثبت الملك ازالة الرق فاسبابها اربعة الملك
والمباشرة والسراية والعراض **اما** المباشرة فالعتق والكتابة
والتوبيخ والاستيلاد اما العتق فغيره الصريحة القريب
وفي لفظ العتق تردد ولا اعتبار بغير ذلك من الكنايات
وان قصد بها العتق ولا تكفي الاشارة والكتابة مع القد
على لفظ ولا يصح جعله يمينا ولا بد من تجرده عن شرط

متوقع

متوقع او صفة ويجوز ان يشترط مع العتق شيء ولو شرط متوقع
او صفة اعادته في الرق ان خالف فقولان المروى للزوم وهو
يشترط في العتق جوار القرف والخيال والقصد والقربة في عتق الصبي
اذ بلغ عشرين راية بالجوار حسنة ولا يصح عتق السكران وفي قوله
من الكافر تردد ويعتبر في المعتق ان يكون مملوكا حال العتق مسلما
ولا يصح لو كان كافرا ويكره لو كان مخالفوا ولو نذر عتقا احدهما الزم
ولو شرط المولى على المعتق الخدمة زمانا معيننا صح ولو ابق ومات
المولى فوجد بعد المدة ففعل للوارثه استخدام المروى لا واذا
طلب المملوك المبيع لم يجب جابية ويكره التفريق بين الولد وامه قبل
يحرّم واذا اتى على المملوك المؤمن بسبع سنين استحب عتقه وكذا لو ضرب
مملوكه ما هو حد مسأل سبع **الاول** لو نذر عتق اول مملوك يملكه
فملك جماعة غير في احدهم وقيل يفرع بينهم وقال ثالث لا يلزمه
عتق **الثانية** لو نذر عتقا اول ما تلده فولدت توأمين عتقا
الثالثة لو اعتق مائلكه فقبل هل اعتقت مائلكه فقال نعم لم ينعتق
الا من سبق عتقه **المشترطة الرابعة** لو نذر عتقا امته ان وطئها فخر

بعض

من ملكه اخلت اليه وان عادت اليه ملك مستأنفه
خامسة لو نذر عتق كل عبد قديم من في ملكه ستة اشهر فصاعدا
السادسة مال المقتق لمولاه وان لم يشترط قيل ان لم يعلم به فهو له
وان علم ولم يستثيه فهو للعبد **سابعة** اذا عتق ثلث عبيده
استخرج الثلث بالقرعة **واما السرية** فمن اعتق شقصا من عبده
عتق كله ولو كان له شريك قوم عليه نصيبه ان كان مؤثرا وسعى
العبد في فك باقية ان كان المقتق معسرا وقيل ان قصد الاضرار فله
ان كان موسرا وبطل العتق ان كان معسرا وان قصد القرية لم يلزمه
فكه وسعى العبد في حصّة الشريك فان امتنع استقر ملك الشريك
على حصّة واذا عتق الحامل نحو الحمل ولو استثنى رقد لرواية به
الكلوف وفيه مع ضعف السند اشكال منشاءه عدم التصدق قصد
الى عتقه **واما عوارض** فالعمى والجذام والجنون والتليك المولى
بعده والحق الاصحاب الاقعد متى حصل احد هذه الاشياء فيه
انعتق وكذا اذا اسلم العبد في الحرب سابقا على مولاه وكذلك
لو كان وارثا ولا وارث غيره رفعت قيمته الى مولاة **كتاب**

التدبير

التدبير **المعاني** والاسد **الادام** التدبير فلفظه المريح انت حمر
بعده فاني لا بد فيه من النية والحكم لعبارة الضو المجنون والسكران
والمنج الذي لا قصد له وفي اشراط القرية تردد ولو حملت المدبرة
من مولاه لم يبطل تدبيرها ويعتق بوفاته من الثلث ولو حملت
من غيره بعد التدبير فالولد مدبر كهيئتها ولو جع المولى في تدبيرها
لم يصح جوعه في تدبير الاولاد وفيه قول اخر ضعيف ولو ولد المدبر
من مملوكة كان ولده مدبرين ولو مات الاب قبل المولم يبطل تدبير
الاولاد ولاعتقوا بعد موت المولى من ثلثه ولو قصر سعيه فيما بقي منهم
ولو دبر الجلي لم يسر الاولاد وفي رواية ان علم بحيلها فاني بطنها بمنزلة
ويعتبر في المدبر جواز التصرف والاختيار والقصد وفي صحته من الكفا
تردد اشبهه الجواز والتدبير وصيّد يرجع فيه المولى متى شاء فلو جع
قولا صح قطعها مالو باعه او وهبه فقولان احدهما يبطل به التدبير
وهو الاشباه والاخر لا يبطل به التدبير ويعض البيع في خذ متوكدا
المبة والمدبر دق ويحرم بموت المولى من ثلثه والدين مقدم على
التدبير سواء كان سابقا على التدبير او متأخرا وفيه رواية

ولو حلت بعد الكتاب كان حكم ولدها حكمها أو الم يكونوا
أحرارا **الثالث** يجب على المولى إعانة من الزخوة ولو لم تكن
استحب ترعا **وأما الاستيلاء** فهو يتحقق بعلم أمته من غير
ملكه وهي مملوكة لكن لا يجوز بيعها ما دام ولدها حيا إلا في
رقيتها إذا كان دينا على المولى ولا جهة لقضائه غيرها
ولو مات للولد جاز بيعها وتحرير مولا المولى من نصيب
ولدها وسعت فيما بقي وفي رواية يقوم على ولدها إن
كان موصرا وفي رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر في
وليه نصرانية أسلمت وولدت من مولاها غلاما وثاقا فعتق
وتزوج نصرانيا وتنفرت وولدت فقال ولدها لا تبها
من سيدها وتجس حتى تضع وتقتل وفي النهاية يفعل
ما يفعل بالمرته والرواية مشادة **الآثار** **الاول**
في الأركان والواحق والأركان أربعة **الاول** الأثر
وهو أخبار الأشراف بحق لا يرم له ولا يفتقر لفظا
يقوم مقام الإشارة ولو قال عليك كذا فقال نعم أو

في قوله لا تبها
من سيدها

فهو اقرار وكذا لو قال ليس عليك كذا فقال لي ولو قال نعم قال
الشئ لا يكون اقرار وفيه تردد ولو قال أنا مقرر لم يلزمه إلا أن يقول
به ولو قال بغيره أو هبينة فهو اقرار ولو قال لي عليك كذا فقال
أترن أو انقذ لم يكن شيئا وكذا لو قال أنت بها انتقذها أو الما لو قال
أجلى بها أو قضيتكمها فقد اقر وانقلب مدعي **الثاني** المقر ولا
مركونه مكلف اختيار جازر المصروف فلا تقبل اقرار الصغير إلا
والعبد بما ولا أحد وللجناية ولو أوجبت قصاصا **الثالث**
في المقر له ويشترط فيه أهلية التملك ويقبل لو اقر لرجل تنزلا على
الاحتمال وإن بعد وكذا لو اقر لعبد ويكون للمولى **الرابع** في المقر به
فلو قال له على ما قبل تفسيره بما يملك وإن قل ولو قال شئ فلا
من تفسيره بما ثبت في الذمة ولو قال الف ودرهم رجع في تفسيره
إليه ولو قال مائة وعشرون درهما فالكل درهم وكذا كناية عن الشئ
فلو قال كذا درهم فلا اقرار بهم وقال الشئ لو قال كذا درهم لم
تفسيره بأقل من أحد عشر درهما ولو قال كذا لم يقبل أقل من درهم
أحد وعشرين درهما والأقرب الرجوع في تفسيره إلى المقر ولا يقبل أقل

من درهم ولو اقربتي مؤجلا فانكر الغرم الاجل لزمه حالا وعلى الغرم
اليمن والمولى **ثالث** **الاول** في الاستثناء ومن بشرطه الانتفاء
العادي ولا يشترط الجنس ولا نقصان المستثنى عن المستثنى منه ولو
قال عشرة الاستة لزمه اربعة ولو قال تنقص ستة لم يقبل
ولو قال عشرة الاخمة الثلاثة لزمه ^{ثمانية} ولو قال ^{ثلاثة} عشرة الثلاثة ^{ثلاثة}
كان اقرارا بربعة ولو قال درهم ودرهم الادها لزمه درهمان ولو
قال عشرة الاثوب اسقط من العشرة قيمة الثوب واليه تفسير القيمة
ملم ستفرق العشرة **الثانية** في تعقيب الاقرار بما ينافيه لو قال
هذا الفلان بل الفلان فهو الاول ويغرم القيمة للثاني ولو قال له
على مال من ثمن خمر لزمه الماك ولو قال اتبعته بخيار وانكر البائع ^{الحيل}
قبل في البيع لا ون الخيار وكذا لو قال مر ثمن مبيع لم اقبضه **الثالثة**
الاقرار بالنسب ويشترط في الاقرار بالولد الصغير اما كان النبوة
جهالة نسب الصغير وعدم المنازع ولا يشترط التصديق وكذلك في
لعدم الاهلية ولو بلغ فانكر لم يقبل ولا بد في الكبير من التصديق
وكذا في غيره من الانساب واذا تصادف اتوارثا بينهما ولا يتعدى

المتصادقين ولو كان للمفروضة مشهودون لم يقبل في النسب ولو
 وإذا اقررت الورثة بأخر وكان اولاً منه دفع اليه ما في يده وان
 كان مشاركاً دفع اليه بنسبة نصيبه من الاصل ولو اقر باثنين
 فقاكر لم يلتفت الى تناكرهما ولو اقر باولاً منه ثم بمن هو اول
 من المقر له فان صدقه الاول دفع الى الثاني وان الكذب ضمن المقر ما كان
 نصيبه ولو اقر بمساو له فشاركه ثم اقر بمن هو اول منها فان
 صدقه لمساوي دفعاً ما مقهما وان انكر عزم للثاني ما كان في يده
 ولو اقر لبيته بزوجه دفع اليه مما في يده بنسبة نصيبه ولو اقر بأخر
 لم يقبل الا ان يكذب نفسه فيتغرم له ان انكر الاول ولكن الحكم في
 الزوجات اذا اقر بخامسة ولو اقر باثني من الورثة صح النسب
 وقاسم الورث ولو لم يكن امرضين لم يثبت النسب ودفعوا اليه
 مما في ايديهما بنسبة نصيبه من التركة كتاب الایمان
 والنظر في امور ثلثة الاول ما به تنفقد ولا تنفقد الا بالله وباسمائه
 الخاصة وما ينفر اطلاقاً اليه كالحالف والباري دون ما لا ينفر
 اطلاقاً اليه كالموجود ولا تنفقد لو قال اقسم او اخلف حتى يقول

ابن عتيقه فممن حلف لا يشرب من لبن عتله ولا ياكل من
لحمها انه يحرم عليه لبن اولادها ولحمهم لانهم منها وفي الرواية
ضعف وقال في النهاية ان شرب حاجة لم يكن عليه شئ
والقييد حسن **الثاني** روى ابو بصير عن احمد بن عبد الله عليه
السلام في رجل اعجبه جارية عتته فخاف الاثم فحلف بالايمان
ان لا يمسا ابدا فوثق الجارية اعليه حناح ان يطأها فقل
انما حلف على الحرام ولعل الله رحمه فورثه اياها لما علم عفته
كتاب النذر والعقود والنظر في امور اربعة **الاول**
النارذ وتعتبر فيه التكليف والاسلام والقصد ويشترط في نذر
المراة اذن الزوج وكذا نذر المملوك فلو باذرا حدها كان للزوج
والمالك نسخته ما لم يكن فعل واجبا وترك محرم ولا تنقده
في سكر يرفع القصد ولا غضب كذلك **الثاني** الصغوه وهو يكون
برا كقوله ان رزقت ولدا فله على كذا واستدقا كقوله
ان بر المريض فله على كذا او جزا كقوله ان فعلت كذا من
الحرات او ان لم افعل كذا من الطاعات فله على كذا او تبرعا

كقوله

كقوله لله على كذا ولا ريب في انعقاده مع الشرط وفي انعقاده بغير
قولان اشبههما الانعقاد ويشترط النطق بالجملة فلو قال على كذا لم
يلزم ولو اعتقد انه المكان كذا فله على كذا ولم يتلفظ
بالجملة فقولا ان اشبههما انه لا ينعقد وان كان الايتان به
افضل **وصيغة** **الثاني** ان يقول عاهدت الله متى كان كذا فعلى
كذا وينعقد نطقا وفي انعقاده اعتقادا قولان اشبههما انه
لا ينعقد ويشترط فيه العقد كالنذر **الثالث** في متعلق النذر
وضابطه ما كان طاعة لله مقدر للنارذ ولا ينعقد مع العجز
وسقط لو تجدد العجز والسبب اذا كان طاعة وكان النذر
سكرا لزم ولو كان زحرا لم يلزم وبالعكس لو كان السبب معصية
ولا ينعقد لو كان قال لله على نذر واقترع وينعقد لو قال قربه
ويبر بفعل القرية ولو صوم يوم او صلوة ركعتين ولو نذر صوم
حين كان ستة اشهر ولو قال زما ناصا خمسة اشهر ولو نذر
الصدق بمال كثير كان ثمانين درهما ولو نذر عتق كل عبد قديم
اعتق له مائة كان له في ملكه ستة اشهر فصاعدا هذا ما لم ينشر شيئا

غيره ومن نذر في سبيل الله صرفه في البر ولو نذر الصدقة بما يملك
لزم فان شق قومه وخرج شيئا فشيئا حتى يوفي **الرابع** في النواحي
وهي مسائل **الاول** لو نذر يوما معينًا فاتفق لمفسر افطر وقضا
وكذا لو مرض او حاضت المرأة او نكست ولو شرط صومه سفر
وحضر اصام وان اتفق في السفر ولو اتفق يوم عيد افطر وفي القضا
تردد ولو عجز عن صومه اصلا قيل سقط وفي رواية يتصدق عنه
بعد **الثانية** ما لم يتعين بوقت يلزم الذقة مطلقا وما قيد بوقت
يلزم فيه ولو اخل لزمت الكفارة وما علقه بشرط ولم يفتره
بزمان فقولان احدهما يتحقق فعله عند الشرط والاخر
لا يتحقق وهو شبه **الثالث** من نذر الصدقة في مكان
معين او الصوم او الصلوة او في وقت معين لزم ولو فعل
ذلك في غيره اعاد **الرابعة** لو نذر ان يبرئ مريضا او قدم
مسافه فبان البرئ او القدوم قبل النذر لم يلزم ولو كان
بعده لزم **الخامسة** من نذر ان رزق ولد حج به او حج عنه
ثم مات حج به او عنه من اصل التركة **السادسة** من جعل

دائمه او تجارته هديا لبيت الله بيع ذلك وصرف ثمنه في
معونة الحاج والزائر **السابعة** روى الشيخ بن عمار عن
ابي ابراهيم عليه السلام في رجل قال ان تزوجت قبل
ان اخرج فعلاي حر فبدا بالنكاح حر الفلام وفيه اشكال الا ان
يكون نذرا **الثامنة** روى قاعة عن ابي عبد الله ع رجل
نذر الحج ولم يكن له مال الحج عن غيره لغيره عن نذره قال
نعم وفيه اشكال الا ان يقصد ذلك بالنذر **التاسعة** قيل
من نذر الا يبيع خادما ابدا لزمه الوفاء وان احتاج الي ثمنها
وهو استناد الى رواية مرسلة **العاشر** العهد كاليمين
يلزم حيث تلزم ولو تعلق بما لا يعود مخالفته ديناء
او دين خالف ان شاء ولا كفارة **كتاب الصيد** **الذي يباح**
يوكل من الصيد ما قتله السيف والرمح والسم والعرض اذا
خرق ولو اصاب السم معترضا حل الا ان كان فيه حديد
ولو خلا منها لم يوكل الا ان يكون حادا خرقت وكذا
ما يقتله الكلب المعلم دون غيره من الجوارح ولا يوكل ما قتله

الاسلام او حكمه وكان اثني في الكتابين ايتان اشهرهما المنع
وفي رواية ثالثة اذا سمعت تسمية فكل والافضل ان يليه المؤمن
نعم لا تحل ذباجة للعادي لاهل البيت عليهم السلام **الثاني** الالة
ولا تصح الا بالحد يد مع القدرة ويجوز بغيره مما يعزى الاوداج
عند الضرورة ولو مروة او لبطة او زجاجة وفي الظفر والسن
مع الضرورة تردد **الثالث** الكيفيد وفي قطع الاعضاء الاربعة
المربي والودجان والملقوم وفي الرواية اذا قطع الملقوم خرج
الدم فلا بأس ويكفي في الفخر الطعن في الشجرة ويشترط استقبال
القبلة بالذبيحة مع الامكان والتسمية فلو اخل باحدهما عمد الم عمل
ولو كان نسيانا حل ويشترط عز الابل وذبح ما عداها فلو غر المذبح
او نزع الخور لم يجل ولا يجل حتى يتحرك بعد التذكية حركة حتى رادنا
ان يتحرك الذنب او الجوان العين ويخرج الدم القندل قبل كفي الحماكة
وقبل كفي احدثها وهو اشبه وفي ابانة الرأس بالذبح فلو ان المروي لها
يحرم ولو سبقت السكين فابانتها لم يحرم الذبيحة ويستحب في الغنم
ربط يدي المذبح واحدى رجليه وامساك صوفه او شعره

حتى

حتى يبرد وفي البقر غقل يديه ورجليه والملاذق ذنبه وفي الابل
ربط اخفافه الى ابطيه وفي الطير اسناله ويكره الذباجة لبلا
وتقع الذباجة وقلب السكين في الذبح وان يذبح حيوان واخر
ينتظر اليه وان يذبح بيده ما رآه من النعم ويحرم سائح الذبيحة قبل يدها
وقبل يكره وهو اشبه ويحق به احكام **الاول** ما يباع في اسواق
المسلمين يجوز ابتياعه من غير فحص **الثاني** ما يتعد رنجه
او نحره من الحيوان كالمستعصى والمتردى في بئر يجوز عقره بالسيف
وفيها مملوئج اذا خشي تلفه **الثالث** ذكاة السمك اخراجه
من الماء حيا ولا يعتبر في المخرج الاسلام ولا التسمية ولو وثب او
نصب عند الماء فاخذ حيا حل وقيل يكفي ادراكه يضرب ولو
صيد فاعيد في مات لم يجل وان كان في الآلة وكذا البراذ ذكاته
اخذه حيا ولا يشترط اسلام الاخذ ولا التسمية ولا يجل
ما يموت قبل اخذه وكذا الواحر قد قبل اخذه ولا يجل منه ما لم
يتقل بالطيران **الرابع** ذكوة الجنين ذكاة امه اذا تمت خلقته
وقيل يشترط اشعاره بالجملة الروح وفيه بعد ولو خرج حيا

لم يحل الآ بالتذكية **كتاب الأربعة** **باب** ما لا يؤكل منه السمك
يستدعى أقساما **القسم الأول** في حيوان البحر ولا يؤكل منه السمك
له فلس ولو ذاع عنه كالكنعيت ويؤكل الريش والاربيان والطير
والطيواني والابلأى ولا يؤكل السحفات ولا الصفاد ولا الأسران
وفي الخمر وابتان أشهرهما التحريم وفي الزمار والمارماهي والزهر
روابتان والوجه الكراهية ولو وجد في جوف سمكه أخرى حلت
ان كانت مما يؤكل ولو قذفت الحية سمكة تضرب في حلال
ان لم ينسلح فلو سها ولا يؤكل الطافي وهو الذي يموت في الماء وان كان
في شبكة أو حطرة ولو اختلط حتى نيمها بالميت حلا والاحتنا
أحوط ولا يؤكل جلا السمك حتى يطعم علفا طاهرا يوما ليلة ويض
السمك المحرم مثله ولو اشتبه كل منه الخشن لا اللبس **القسم الثاني**
في البهائم ويؤكل من الأنسية النعم ويكره الخيل والحمير والبغل وكراهية
البغل أشد ويحرم الجلال منها على الأصح وهو ما يأكل عذرة الأنسالة
محض ويحل مع الاستبراء بان يربط ويطعم العلف الطاهر وفي مكنته
اختلاؤه محط استبراء الناقة بأربعين يوما والبقر بعشرين والثاة

بعشرة

بعشرة ويؤكل من الوحشية البقر واللباش الجبلية والحمير والغزلان
والجوامير ويحرم كل ما له ناب ومنابطة ما يفرس كالأسد والثعلب
ويحرم الأرنب والضب واليربوع والحشيار كالفاو والقنفذ والحية
والحنافس والمرام ونبات وردان والعقل **القسم الثالث**
في الطير والحرام منه ما كان سباعا كالباري والرحمة وفي الغراب
روابتان والوجه الكراهية ويتأكد في الأبقع ويحرم من الطير
ما كان ضعيفا أكثر من ديفقه وبابس له قابضة والحوصلة
والاصصية ويحرم المقاش والطاوس وفي الحظا وتردد
والكراهية أشبه ويكره الفاخنة والقبرة والصعوة وأغلط
كراهية الهدهد والمرد والصوم والشرق ولو كان أحد الحلة
جلا لأحرم حتى يستبراء فالبطة وما أشبهها بنجسة
أيام والدجاجة مثلاثة أيام ويحرم الذنابير والذباب والبق
وبعض ما لا يؤكل لحمه ولو اشتبه كل منه ما اختلف طرفاه
وترك ما اتفق **مسئلتان** **أول** إذا شرب المحلل لبن الخنزيرة
كره وإن اشتد به حرم لحمه ولحم نسله **الثانية** لو شرب خمر لم يحرم

بل يغسل ولا يؤكل ما في جوفه ولو شرب بولا لم يحرم وغسل ما في جوفه
 انقسم الرابع في الجامد وهو خمسة **الاول الميتات** والانتفاع
 بها محرم يحل منها ما كان طاهرا في الحيوة وهو عشرة الصوف
 والشعر والوبر والريش والقرن والعظم والسن والظلف والبيض
 اذا كسى القشر الاعلى والانتفاع في اللبن روايتان والاشبه الترم
الثاني ما يحرم من الذبيحة وهو خمسة **القضيب** والانتشيان **والثالث**
والطحال والفرت والدم وفي المتانق والمردة تردد اشبه الترم
 للاستحباب وفي الفرج والعلباء والتجاع وذات الاستجاع
 والعدو خرة الدماغ والحدق خلافا شبه الكراهية **والرابع**
 الكلا واذنا القلب والعروق واذ شوى الطحال مشقوبا فانه حرام
 جرم والاهو حلال **الثالث** الما عيان النجاسة كالغذرات
 وما بين من حتى والعجين اذا عجن بالماء النجس وفيه
 روايتان بالجواز بعد جزة لان النار طهرته **الرابع** الطين وهو
 حرام الطين قبر الحسين ع للاستشفاء والايحاء وقد روي في
الخامس السموم القاتل قليلها وكثيرها وما يقتل كثيره فالحم

منه ما

منه ما بلغ ذلك الحد **الخامس** في المائعات والمحرم خمسة المحرم وكل
 مسكر والعصير اذا خلا **الثاني** الدم وكذا العلق ولو في البيضة
 وفي نجاستها تردد واشبهه النجاسة ولو وقع قليل دم في قدر وهي
 تغلى لم يحرم المرق ولا ما فيه اذا ذهب بالغليان ومن الاصحاب
 من منع المايع واوجب غسل التوبل وهو حسن كما لو وقع غيره
 من النجاسة **الثالث** كل مايع لا فتة نجاسة فقد عجز كل من
 والميتة والدم والكافر الحربي وفي الذبي روايتان اشهرها النجاسة
 وفي رواية اذا اضطر الى مواكلته امره بغسل يديه ومتر فوكة
 ولو كان ما وقعت فيه النجاسة جامدا لقي ما يكتنف النجاسة
 وحل ما عداه ولو كان المايع دهنا جاز بيعه للاستصباح
 به تحت السماء لا تحت الاظلة ولا يحل ما يقطع من البيات
 الغنم ولا يستصح بما يذاب منها وما يموت فيه مما له نفس سائلة
 من المايع ينفس دون ما لا نفس له **الرابع** ابوالا يؤكل لحمه
 وهل يحرم بولا ما يؤكل لحمه قيل نعم الا ابوالا بل والتحلل اشبه
الخامس البان الحيوان المحرم كاللبوة والذينة والحررة

ويكره ما كان لحمه مكروها كالان حليبه وجامده **القسم الثاني**
في اللوح وهو سبع **الاول** شجر الخنزير خمس سوا اخذ من حدة
اميت على الاظهر فان اضطر استعمل ما لا دسم فيه غسل يده ويجوز
الاستقاء بجلود الميتة ويصلي بما **الثاني** اذا وجد لم فاشبهه
القي في النار فان انقبض فهو نكح وان تبسط فهو ميتة ولو اختلط
الذكر بالميتة اجتنبا وفي رواية الحلبي يباع عمر يستعمل الميتة **الثالث**
لا يؤكل الانسان من ما عييه الا باذنه وقد خص مع عدم الاذن
في الاكل من يموت من تقمته الآية اذا لم يعلم الكراهية وكذا ما يمر به
الانسان من ثمرة الخلو في الفرح والشجر تردد ولا يقصد ولا يحمل
الرابع من شرب خمر او شئنا نجسا قبضه طاهر ما لم تكن متغيرا
بالنجاسة **خامس** اذا باع ذي حمر اثم اسلم فله قبض ثمنه **سادس**
الخنزير اذا انقلب خلا ولو كان بعلاج ولا تحل لوالقي فيها حل
استهلكها وقيل لوالقي فيه خمر من اناؤه خمر لم يحل حتى يصير
ذلك الخمر خلا وهو متروك **سابع** لا يحرم الربوبات ولا الاشارة
وان شتم من هارحة المسكر ويكره الاسلاف في العير وان يسا

من عا طنه

من عا طنه من يستحل قبل ان يذهب ثلثاه والاستقاء بمياه
الحيا الحارة التي يشتم منها راحة اللبريت **ثامن** الغصب **النظر**
في **الاول** الغصب هو الاستقلال بالثبات اليد على ما لا الغير
عدوانا ولا يضمن لو منع المالك من امساك الدابة المرسله وكذا
لو منع من القعود على بساطه ويصح غصب العقار كالمقول
ويضمن بالاستقلال به ولو سكن الدار قهر مع صاحبها ففي الفها
قولان ولو قلنا بالفها من النصف وتضمن حمل الدابة لو غصبها
وكذا الامة ولو تعاقبت الايدي على المعضور فالفها على الكل
ويجوز للمالك والحر لا يضمن ولو كان صغيرا لكن لو اصابة تلف
بسبب الغاصب ضمنه ولو كان لا بسببه كالموت ولدغ الحية
فقولان ولو حبس صانعا لم يضمن اجرته ولو انتفع به ضمن
اجرة الانتفاع ولا يضمن الحر لو غصبت من مسلم ويضمنها لو
غصبها من ذمي وكذا الخنزير ولو وقع بابا على مال فسرق
ضمن السارق دونه لو زال القيد عن فرس فشردت
وعبر مجنون فابق ضمن ولا يضمن لو زال له عن عاقل **الثاني**

في الارضين والمساكن اجماعا وهل يثبت فيما ينقل كالثياب
والامتعة فيه قولان الاشبه الاقتصار على موضع اجماع
ويثبت في الشجر والخل والابنية تبعا للارض وفي ثبوتها
في الحيوان قولان المروى انها لا تثبت ومن فقهاؤنا
من اثبتها في العبد دون غيره ولا يثبت فيما لا ينقسم كالعظام
والجمادات والنهر والطريق الضيق على الاشبه ويشترط اتفاق
البيع فلا يثبت لو انتقل بهيمة او صلح او صدق او صدقة
او قرار ولو كان الوقف متاعا مع طلق فباصحاب الطلاق
لم يثبت للموقوف عليه وقال المذنب يثبت **الثاني** في الشفيع
وهو كل شريك بحصة متاعه قادر على الثمن ولا يثبت لذي
على مسلم ولا بالجوار ولا للعاجز عن الثمن ولا فيما قسم بين
الا بالشركة في الطريق والنهر اذا بيع احدهما او هما مع التقص
وتثبت بين الشريكين ولا يثبت لما زاد على اثنى اثنين
ولو ادعى غيبة الثمن اجل ثلاثة ايام بعده ما لم يتضرر المشتري
ويثبت للغائب والسنة والمجنون والصبي وياخذهم الولي

مع القبطه

مع القبطه ولو ترك الولي فبلغ الصبي او افاق المجنون والصبي ويلزمهم
فله الاخذ **الثالث** في كيفية الاخذ وياخذ بمثل الثمن الذي وقع
عليه العقد ولو لم يكن الثمن مثليا كالرقيق والجوهر اخذ بمقاييسه
وقيل يسقط الشفعة استنادا الى رواية فيها احتمال والشفيع
المطالبة في الحال ولو اخرج العذر بطلت الشفعة وقوله قول آخر
ولو كان لعذر لم تبطل وكذا لو توهم زيادة ثمن او جنسا من الثمن
فبان غيره وياخذ الشفيع من المشتري بالثمن او تركه وان كان
بفعل المشتري اخذ بحصة من الثمن ولو اشترى بثمان موحل
قبل هو بالخيار بين الاخذ عاجلا والتأخير واخذه بالثمن في
حله وفي النهاية ياخذ الشفيع ويكون الثمن موحلا ويلزم
كفلا ان لم يكن مليا وهو اشبه ولو دفع الشفيع الثمن قبل
حلوله لم يلزم البايع اخذه ولو ترك الشفيع قبل البيع لم يطل
امالو شهد على البيع او بارك للمشتري او للبائع او اذن في البيع
ففيه الرد والسقوط اشبه ومن اللواحق مسلتان
الاول قال الشيخ الشفعة لا يورث وقال المفيد وعلم الهدى

فان اجماعه بطلت ولو قال في بلد اخر اجماعه بطلت ولو قال في بلد اخر اجماعه بطلت ولو قال في بلد اخر اجماعه بطلت

بين يرد

يورث وهو الاستبته ولو حقا احد الوراث عن نصيبه خذ
الباقون ولم يسقط **ثاني** لو اختلف المشتري والشفيع في
التمن فالقول قول المشتري مع يمينه لانه ينتزع الشيء من يده
ثالث الموات والعامر ملك لاربابه لا يجوز التفر
فيه الا باذنهم وكذا ما به صلاح العامر كالطريق والشرب
والمرح والموات ما لا ينتفع به لعطلته مما لم يجر عليه ملك او ملك
وباداه فهو للامام لا يجوز احياؤه الا باذنه ومع اذنه يملك
بالاحياء ولو كان الاما غايبا من سبق الى احياؤه كان
احق به ومع وجوده لم رفع يده ويشترط في التملك بالاحياء
الا يكون في يد مسلم ولا حر يما العامر ولا مشعر العبد كعرفه وفي
ولا مقطعا ولا حجر او الحجر بقيد اولوية لملكه مثل ان ينصب
عليها مرزا **واما الاموال** فلا تقدير للشرع فيه ويرجع
في كيفية الى العادة ويلحق بهذا مسائل **الطريقا** المبتكر
اذ تشاح اهله فخذة خمس اذرع وفي رواية سبع اذرع
ثاني حريم بير المعطن اربعون ذراعا والنافع ستون

ذراعا

ذراعا والعين الف ذراعا وفي الصلبة خمباية ذراع **الثالثة**
من باع نخلا واستثنى واحدة كان له المدخل اليها والمخرج ومدى
جرايدها **الرابعة** اذ تشاح اهل الوادي في مائه جسه الا على
للنخل الى الكعب وللزروع الى الشرا ثم يترجى الى الذي يليه
الخامسة يجوز للانسان ان يعمي المرعى في ملكه خاصة بالماء عنها
الاجرة صلحها **سادس** والامام مطلقا **السابعة** لو كان له حرم
على نفر لغين لم يجر له ان يعدل بالماء عنها الا برضاء جميعها **ثامن**
من اشترى دارا فيها زيادة من الطريق ففي رواية ان كان ذلك
فيما اشترى فلا باس وفي النهاية ان لم يتميز لم يكن عليه شيء وان
يمتددة ورجع على البائع بالدرك والرواية ضعيفة وتفضل النفا
في موضع المنع والوجه البطلان وعلى تقدير الامتياز يفسخ ان
شاء ما لم يعلم **الثامنة** من له نصيب في قناة او فرجاز له بيعه
بما شاء **التاسعة** روى اسحق بن عمار عن عبد صالح عن رجل
لم ير في يده ويد آبايه دار وقد علم انها ليست لهم ولا ينظر في
صلحها قال ما احب ان يبيع ما ليس له ويجوز ان يبيع سكنا

والعصاة والوتد والخيل والعقار واشباهه مسائل **الاول** ما يوجد
في الخربة او فلاة او تحت الارض فهو لواجده ولو وجد في ارض
لها مالك ولو مد فربا عرفه المالك او البايع فان عرفه والكان
للوامد وكذا ما يجده في جوف دابة ولو وجد في جوف سمكة قال الشيخ
اخذه بلا تعريف **الثاني** ما وجد في صندوق دارة فهو له ولو شأ
في التصرف غيره كان كالملتقط اذا **انكره الثالث** لا يملك اللقطة
بجول الحول وان عرفها ما لم ينو التملك قبل يملك بمعنى الحول
تم الملتقط من له اهلية الكتاب فلو التقط الصبي لم يجز
جاء ويؤتى الولي التعريف وفي المملوك تردد اشبه الجواز وكذا
ملك ابنته والدبر وام الولد **الثالث** في احكام دفع اللقطة الا
بالينة ولا يكتفى الوصف وقبل يكتفى في الاموال الباطنة كالذهب
والفضة وهو حسن **الرابع** لا بأس بحمل الباقي فان عينة لزم
بالدولة ان لم يعين ففي رد العبد من المصدين من خارج البلد
اربعة دنانير على رواية ضعيفة يؤيدها الشهرة والحق الشبان
البعير فيما عداها اجرة المثل **الثاني** لا يضمن الملتقط في الحول لقصة

واللقبض

ولا يقطر ولا ضالة ما لم يفطر **كتاب الميراث** والنظر في المقدمات
والمقاصد والواجب والمقدمات ثلث **الاول** في موجبات الارث
وهي نسب وسبب فالنسب ثلث مراتب الابوان والولدوان فزول
والاجداد وان علق والاخوة واولادهم وان نزلوا والاعمام والحوال
والسبب قسمان زوجية وولاء والولاء ثلث مراتب ولأول العتق ثم
ولا تقم الحرية ثم ولا الامامة **الثاني** في موانع الارث وهي ثلثة
الكفر والقول والرق اما الكفر فانه يمنع في طرف العارث فلا يرث الكافر
او ميما او مرتدا ويرث المسلم الكافر اصليا وموتدا فميراث المسلم كوارثته
المسلم انفراد بالنسب او شاركة الكافر وكان اقرب حتى لو كان ضامن
جريرة مع ولد كافر فالميراث للضامن ولو لم يكن وارث مسلم فميراثه
للامام والكافر يرثه المسلم ان انفق ولا يرثه الكافر الا اذا لم يكن له
وارث مسلم ولو كان وارث مسلم كان احق بالارث وان يعد وقرب
الكافر واذا اسلم الكافر على ميراث قبل قسمته شارك ان كان مسلما
في النسب وحاز الميراث ان اول نسوا كان الميراث مسلما او كافرا ولو كان
الوارث المسلم واحدا لم يزوج الكافر وان اسلم لانه لا يتحقق

مسلم احريبا كان الكافر صح

مناقشة مسائل **اليوم الزوج المسلم** احق بميراث زوجته من
 ذوقها كانت او مسلمة له النصب بالزوجية والباقي بالزود
 اي بالزوجة المسلم الربع مع المورثة الكفار والباقي للامام ولو اسلموا
 او اجدهم قال الشيخ بر تحليم بافضل عن سهم الزوجية وفيه تردد
الثانية روى مالك بن اعين عن ابي جعفر عن ابي نصر ان ماتت
 وله ابن اخ اخت مسلمان واولاد صغار لابن الاخ الثلثان وابن
 الاخت الثلث وينفقان على الاولاد بالنسبة فان اسلم الصغار
 دفع المالا الى الامام فان بلغوا على الاسلام دفعة الامام اليهم
 وان لم يتموا دفع الى ابن الاخ الثلثين والى ابن الاخت الثلث
الثالثة اذا كان احد ابوي الصغير مسلما الحق به فلو بلغ اجبر على
 الاسلام ولو ابى كان كالميراث **الرابعة** المسلمون يتوارثون وان
 اختلفوا اراهم وكذا الكفار وان اختلفت مللهم **خامسة** المرتد
 عن فطرة يقتل ولا يستتاب وتعد امراته عدة الوفاة وتقسم
 امواله ومن ليس عن فطرة يستتاب فان تاب والاقبل وتعد زوجه
 عدة الطلاق مع الحياة وعدة الوفاة لامعها والمراه لا يقبل بل ^{خمس}

وتقرب

وتقرب آفات الصلوة حتى تتوب ولو كانت عن فطرة **السادس** لو مات
 المرتد كان ميراثه لوارثه المسلم ولو لم يكن وارث الكافر كان ميراث
 المرتد للامام على الاظهر **سابعة** ما يقتل فيمنع الوارث من الارث اذا كان
 عدا ظملا ولا يمنع لو كان خطاء وقال الشيخان يمنع من الدية حسب
 ولو كان اجتمع القاتل وغير الميراث لغير القاتل وان بعد سواء
 تقرب بالقاتل وبغيره ولو لم يكن سوى القاتل فالارث للامام وهنا
 مسائل **الاولى** الدية كاموال الميت يقضى ما ديونه وينفذ وصاياه
 وان قتل عمدا اذا حذت الدية وهل للديان منع الوارث من
 القصاص الوجه لا وفي رواية لهم المنع حتى يضمن الوارث الدين **الثانية**
 يرث الرية من يقرب بالاب ذكرنا واناثا والزوج والزوجة قولاً
 من يقرب بالام وقيل يرثها من يرث المالا **الثالثة** اذا لم يكن للمقتول
 عدا وارث سوى الامام فله القود والدية مع الرضى وليس له
 العفو وقيل له اما الرق فيمنع في الوارث والمورث ولو اجتمع
 مع الحر الميراث للحر وند ولو بعد وقرب للملوك ولو اعتوى على
 ميراث قبل قسمته يشترك ان كان مساويا وحر الارث

ان كان اولاد الوارث ولحقه فاعتق الرقاب لم يرث وان
كان اقرب لانه لا قسمة ولو لم يكن وارث سوى المملوك الجير
مولاه على اخذ قيمته ويعتق ليحوز الارث ولو قصر المالك على قيمته
لم يفك قبل يفك وسعي العبد في الباقي هو يفك الابوان والا اولاد دون
غيرهما وقل يفك ذوالقربا بقوله رواية ضعيفه وفي الزوج والزوجة
تردد ولا يرث المدبر ولا ام الولد ولا المكاتب المشروط ومن تحرر
بعضه يرث بما فيه من الحرية ويمنع بما فيه من الرقبة **المقدمة الثانية**
في السهام وهي ستة النصف والربع والثلث والثلثان والسدس
فالنصف للزوج مع عدم الولد وان نزلت للبنت والاخت للاب
والام اولاد خلاصة والربع للزوج مع الولد وان نزلت للثلثان
للبنيتين فصاعدا وللأختين فصاعدا للاب والام اولاد
والثلث للام مع عدم من يجيها من الولد وان نزلت للاخوة وللبنين
فصاعدا من ولد الام والسدس لكل واحد من الابوين مع الولد
وان نزلت للام مع من يجيها عن الزايد وللواحد من كلالة
الام ذكر كان او انثى والنصف يجتمع مثله ومع الربع

والثلث

والثلث مع الثلث والسدس ولا يجتمع الربع والثلث ولا يجتمع الربع
مع الثلثين والثلث والسدس ويجتمع الثلث مع الثلثين والسدس
ولا يجتمع مع الثلث والثلث مع السدس تسمة مسئلتان
الاول التعصيب باطل وفاضل التركة يرد على ذوى السهام عد الزوج
والزوجة والام مع وجود من يجيها على تفصيل **تأني الثانية** لا عول
في الفرائض لاستحالة ان يفرض الله سبحانه في مال لا يفي به بل يدخل
النقص على الاب او من يتقرب به وسياتي بنا فيه ان شاء الله
تعالى **فما المقاصد** فثلثه **الاول** في الانساب ومرابتهم ثلاث
الاولى الالباء والاولاد فالاب يرث المالا اذا انفرد والام الثلث
والباقي بالرد ولو اجتمعا فالام الثلث وللأخت للباقي ولو كان
اخوة كان لها السدس ولو شاركا مع زوج او زوجة وللزوج
النصف وللزوجة الربع وللأم ثلث الاصل اذا لم يكن حاجب والباقي
للأخت ولو كان حاجب كان لها السدس ولو انفرد الابن فالام له
ولو كان حاجب كان لها السدس ولو اكثر اشتركوا بالسوية ولو كانوا
ذكورا واناثا فللذكر سهمان وللانثى سهم ولو اجتمع معهم الابوان فلهما

السدسان والباقي للاولاد ذكرنا كانوا او ذكرنا كانوا ونباتهما
النصف فللابوين السدسان والباقي يرد لخماسا ولو كان منجب
الام رد على الاب وال بنت اربعا ولو كان تبتان فصاعد فللابوين
السدسان وللبنتين او البنات الثلثان بالسوية ولو كان معهما او
احد الابوين كان له السدس ولهما ولهن الثلثان والباقي يرد
اخماسا ولو كان مع البنت والابوين زوج او زوجة كان للزوج الربع
وللزوجة الثمن وللابوين السدسان والباقي للبنت وحيث ^{هو}
يفضل عن المص ببرد عليها الزايد وعلى الابوين اخماسا ولو كان
منجب اللأم رد دناه على البنت والاب اربعا وهما مائل
قوله الاولاد لا يقومون مقام ابائهم عند عدمهم وياخذ كل
فريق نصيب من يتقرب به وتقسمونه للذكر مثل حظ الانثيين ^{اولاد}
ابن كانوا او اولاد بنت على الاشبه بمنع الاقرب البعد ويرد على
ولد البنت كما يرد على ائمة ذكر كان انثى ويشتركون الابوين كما يشتركون
الاولاد للمص على **الاصح** ^{الثانية} في الولد الاكبر بتيار بدن
الميت وخاتمه وسيفه ومحفه اذا خلف الميت غير ذلك

ولو كان

ولو كان الاكبر انشر اخذه الكبر من الذكر ويقضي عنه ما تركه من صلاة
وصيام وشروط بعض الاصحاب الا يكون سيفه ولا فاسد الراعي ^{لث}
لا يرث مع الابوين والامع الاولاد جده والجدّة ولا احد من ذوي
القربة لكن يستحب للاب ان يطعم اباه وامه السدس من اجل
التركة بالسوية اذا حصل له الثلثان وتطعم الام اباه وامه
النصف من نصيبها بالسوية اذا حصل له الثلث فما زاد ولو حصل
لاحدهما نصيبه الاعلى دون الاخر استحب له طعمة الجدة دون
صاحبه ولا طعمة لاحد الاجداد الامع وجود من يتقرب به ^{بقره} **الرابعة**
لا يحجب الاخوة الام الا بشرط اربعة ان يكونوا اخوين
او اخا واختين واربع اخوات فما زاد للاب وام او للاب مع وجود
الاب غير كفرة ولا رق وفي القلة قولان اشبههما عدم المحجب
وان يكونوا منفصلين لاجل **الطريقة** ^{الثانية} الاخوة والاجداد
واذا لم يكن احد الابوين ولا ولد وان نزل فالميراث للاخوة
والاجداد فالاخ الواحد للاب والام يرث المال وكذا
الاخوة والاخت اما قرث النصف بالتسمية

اذا نفرد وكذا للذين فصلوا وكذا القمة والعثمان والعمات والعموة
 والعمات للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين فلمن يتقرب بالام
 السكن ان كان واحدا والثلاث ان كانوا اكثر بالسوية والباقي لمن
 يتقرب بالام والام للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط معهم من يقرب
 بالاب ويقومون مقامهم عند عدمهم ولا يرث الا بعد مع الاقرب مثل
 ابن خال مع خال او عم او ابن عم مع حال او عم الابن عم لاب وام
 مع عم لاب فابن العم اولى والخال المال اذا نفرد وكذا الخالين والاخوال
 والحالة والخاليتين والخالات ولو اجتمعوا للمال بينهم بالسوية كيف
 كانوا ولو كانوا متفرقين فلمن يتقرب بالام السكن ان كان واحدا
 والثلاث ان كانوا اكثر والثلاثان لمن يتقرب بالاب والام ويسقط
 من تقرب بالاب معهم والقسمة بينهم للذكر مثل ميراث الانثى
 ولو اجتمع الاخوال والاعمام فلا خوال الثلث وللأعمام الثلثان
 ولو كان زوج او زوجة فلهما النصيب الاعلى ومن يتقرب بالام
 ثلث الاصل والباقي لمن تقرب بالاب ولو اجتمع عم الاب وعمية
 وخالة وخالة وعم الام وعمتها وخالتها وخالتها كان لم يقرب

بالام الثلث

بالام الثلث بينهم اربعاء ومن تقرب بالاب الثلثان الثلثاء لعمه
 وعمته اثلاثا وثلثه لخاله وخالته بالسوية على قول مسائل
 عمومة الميت وعمامة وحولته وخالاته واولادهم وان نزلوا
 اولى من عمومة ابيه وحولته وكذا اولاد كل بطن اولى
 من البطن الا بعد ويقوم اولاد العمومة والعمامة والخولة
 والخالات مقام ابائهم عند عدمهم ياخذ كل منهم نصيب من يقرب
 واحد كان او اكثر **ثانيه** من اجتمع له سببان ورث بهما
 ما لم يمنع احدهما الاخر **الاول** كابن عم لاب هو ابن خال
 لام وزوج هو ابن عم وعمه للاب هي خالة الام **الثاني** كابن
 عم هو اخ **الثالث** حكم اولاد العمومة والخولة مع الزوج و
 والزوجة حكم ابائهم ياخذ من يتقرب بالام ثلث الاصل للزوج
 نصيبه الاعلى وما بقي لمن تقرب بالاب **القصد الثاني**
 في ميراث الزوج والزوجة مع عدم الولد النصف وللزوجة
 الربع ومع وجوده وان نزل نصف النصيب ولو لم يكن وارث سوى
 الزوج رد عليه الفاضل وفي الزوجة قولان احدهما لها الربع

والباقي للامام والحرير وعليها الفاضل كالزوج وقال الثالث
الردع عدم للامام والاول اظهر واذكر اكثر من واحدة فمن شتر
في الربع او الثمن وترث الزوجة وان لم يدخل الزوج بها وكذا
الزوج والعدة الرجعية خاصة لكن لو طلقها مريضا ورثت
موان كان باينا ما لم يخرج السنة ولم يبرأ ولم تتزوج ولا ترث
اليان الا انها ويرث الزوج من جميع ما تركته المرأة وكذا المرأة
عد العقار وترث من قيمة الآلات والابنة ومنهم من ترد الحكم
في ارض المزارع والقرى وعلم المهدي بمنعها العيين دون القيمة
مستثنان **الاول** اذا طلق واحدة من اربع وتزوج اخرى فاشتبهت
كان للاخيرة ربع الثمن مع الولد اربع الربع مع عدمه والباقي
بين الاربعة بالسوية **الثانية** نكاح المريض مشروط بالدخول
فان مات قبله فلا ميراث له ولا ميراث **القسم** في الولاء
واقسامه ثلثة **الاول** العتق ويشترط التبرع بالعتق وان لا يترأ
محريرته فلو كان واجبا كان المعتق سائبة وكذا لو تبرع بالعتق
وتبرم لغيره ولا يرث المقتوم مع وجود مناسبه وان بعده ويرث مع الزوج

والزوجة

والزوجة واذ جمعت الشروط ورثه المنعم ان كان واحدا واشتروا
في المال ان كانوا اكثر ولو عدم المنعم فللاصحاب قول اظهرها
انتقال الولاء الى الاولاد المذكور دون الاناث فان لم يكن الذكور
فالولاء لعصبته ولو كان مطلقا امرأة فالى عصبته دون اولادها
ولو كان ذكورا ولا يرث الولاء من يتقرب بيا من المنعم ولا المعتقد
يصح بيعه ولا هبته ويصح جره من مولى الام الى اب الاب اذ كان
الاولاد مولودين على الحرية **القسم الثاني** ولا تقن الجارية
من بولي انسانا يضمن حدثه ويكون ولء له ثبت له الميراث
ولا يتعدى الضامن ولا يضمن حدثه الاسابية كالمعتق في النذور
والكفارات او من لا وارث له ولا يرث الضامن الامع فقد كل مناسبه
ومع فقد المعتقد ويرث معه الزوج الزوجة نصيبها الاعلى
وما بقي له وهو اولى من بيت مال الامام **القسم الثالث**
ولاء الامامة ولا يرث الامع فقد كل وارث عد الزوجة فانها
تشاركه على الاصح ومع وجوده فالمال له يصنع به ما شاؤا كان على ^{السلام}
يعطيه فقراء بلده تبرعا ومع عيبه تقسم في الفقراء ولا يعطى الجاير

وعلم المهرى تعدد اضلاعه وقال في النهاية والايجاز والمبسوط
يعطى نصف ميراث رجل ونصف ميراث اميرامراة وهو اشهر
ولو اجتمع مع الخنثى ذكر وانثى قيل للذكر اربعة وللخنثى ثلثا ثلثا
سهمان وقيل تقسم الفريضة مرتين فيفرض مرة ذكر او مرة انثى
يعطى نصف النصيبين وهو اظهر مثاله خنثى وذكر نقرضهما ذكرين
تارة وذكر او انثى اخرى ونطلب اقل مال له نصف ولنصفه
نصف وله ثلث وثلثه نصف فيكون انثى عشر فيحصل للخنثى خمسة
وللذكر سبعة ولو كان بدل الذكر انثى حصل للخنثى سبعة وللانثى
خمس ولو شاركهم زوج او زوجة صححت فريضة الثاني ثم ضربت في
نصيب الزوج او الزوجة في تلك الفريضة فما ارتفع منه يصح ومن ليس
له فرج النسب ولا الرجال يورث بالقرعة ومن له راسان
او بدنان على حق واحد يوقظ او يصاح به فان ابنته
احدهما فهنا اثنا **ثالث** في الفرقي والمهدوم عليهم
وهؤلاء يورث بعضهم من بعض اذا كان لهم اول واحد لم مال
وكانوا يتوارثون واشبهه المتقدم في الموت بالمتاخر وفي ثبوت

هذه

هذه الحكم بغير سبب لفرق والتقدم تردد ومع الشرايط يورث
الاضعف اولاً ثم الاقرب ولا يورث ما ورت منه وفيه قول آخر
والقديم على الاستحباب على الاستباه فلو غرق اب وابن وورث
الاب اولاً نصيبه ثم ورت الابن من اصل تركه آية لا مما
ورث منه ثم يعطى نصيب كل منهما لورثته ولو كان لهما
وارث اعطى ما اجتمع لذي الوارث لهم وما اجتمع للاخر لا مما
ولم يكن لهما وارث غيرهما انتقل مال كل منهما الى الآخر ثم
منها الى الامام واذا لم يكن بينهما تفاوت في الاستحقاق سقط
اعتبار التقديم كاخوين فان كان لهما مال ولا مشارك لهما
انتقل مال كل منهما الى صاحبه ثم منهما الى ورثتهما وان كان
لاحد منهما مال صار ماله لاختيه ومنه الى ورثته ولم يكن للاخر
شيء ولو لم يكن لهما وارث انتقل المال الى الامام ولو ماتا تحت
انقضاء لم يتوارثا وكان ميراث كل منهما لورثته **الرابع** في ميراث
المجوس وقد اختلف الاصحاب فيه فالمكي عن يونس انه لا يورث
الا بالصحيح من النسب والسبب عن الفصل بن شاذان انه لو تم بالنسب

صحته فاسده والنسب الصحيح خاصة وتابعه المفيد رحم الله وقال
 الشيخ زوجه يورثون بالصحيح والفاصلة فيهما واختيا الفضل
 اشبه فلوحلف اما في ذوجه فلها نصيب الام دون الزوجة ولو
 خلف جده هي اخت ورثت بهما ولا كذلك لو خلف بنتا هي اخت لانه لا
 ميراث للاخت مع البنت **خاتمة** في حساب الفريض من خارج الفرض
 ستة ونفي بالمخرج اقل عدد يخرج منه ذلك الجز صحيحا فالنصف
 من اثنين والرابع من اربعة والثلث من ثمانية ولثلث والثلثان
 من ثلث والسدس من ستة والفريضة اما بقدر السهام او اقل
 واكثر فما كان بقدرها فان انقصت من غير كسير والافاضل
 عدد من انكر عليهم في اصل الفريضة مثل ابوين وخمس بنات
 تنكر الاربعة على الخمسة فتقرب خمسة في اصل الفريضة فما اجتمع
 منه الفريضة لامة لا وقف بين نصيبهن وعدد دهن ولو كان
 وفق ضرب الوفق من العدد لا من النصيب في اصل الفريضة
 مثل ابوين وست بنات للبنات اربعة وبين نصيبهن وهو
 اربعة وعدد دهن وهو ستة وفق هو النصف فتقرب الوفق من ^{ثلث}

فواصل

في اصل الفريضة وهو ستة فما اجتمع صحته منه ولو نقصت الفريضة
 بدخول الزوج او الزوجة فلا عول ويدخل النقص على البنت او البنات
 او من يقرب بالاب والام او الاب خاصة مثل ابوين وزوج وبنت
 فلا ابوين السدسان وللزوج الربع والباقي للبنت وكذا الابوان
 او احدهما وبنت او بنتان وزوج النقص يدخل على البنت او البنات
 واثنان من ولد الام واختان للاب والام او للاب مع زوج او زوجة
 يدخل النقص على من يقرب بالاب والام او بالاب خاصة ثم ان
 انقسمت الفريضة على صحته والاخت بنت سهام من انكر عليه فاصل
 الفريضة ولو زادت الفريضة كان الرد على دوى السهام دون غيرها
 ولا تعصيب ولا يرد على الزوج والزوجة ولا على الام مع وجود
 من يجبرها مثل ابوين وبنت فاذا لم يكن حاجب فالرد اخماسا
 وان كان حاجب فالرد ارباعا تصرب مخرج سهام الرد في اصل
 الفريضة فما اجتمع صحته منه الفريضة **نقطة** في الماتن
 ونفي به ان يموت انسان فلا تقسم تركته ثم يموت احد ورثته
 فيتعلق الغرض بقسمه له الفريضة من اصل واحد فان خالف

شهادة الجرح الامفصلة **الاربعة** اذا التمس الغريم احضار عزمته
وجب اجابته ولو كانت امرأة ان كانت بررة ولو كان مريضا
او امرأة غير بررة استتاب الحكم من يحكم بينهما **الخامسة** الرشوة
على حكم حرام وعلى المرتضى اعادة **النظر الثالث** في كيفية الحكم
وفيه مقاصد **الاول** في وظائف الحكم وهي اربع **الاول** النسوبة بين
الخصوم في السلام والكلام والمكان والنظر والانصاف والعدل
في الحكم ولو كان احد الخصمين كانوا اجازا ان يكون الكافر قايما والمسلم
قاعدا او على منزلة **الثانية** لا يجوز ان يلحق احد الخصمين شيئا
يستظهر به على خصمه **الثالثة** اذا سلتا استتب ان يقول كلما او
ان كنتما حضرا مما شئ فاذا كراه او ما ناسبه **الرابعة** اذا بدر احد
الخصمين سمع منه ولو قطع عليه عزمه منعه حتى ينتهي دعواه و
حكومته ولو ابتدر الدعوى سمع من الذي عن يمين صاحبه
وان اجتمع خصوم كتب اسماء المذيعين واستدعى من يخرج اسمه
المسألة الثانية في جواب المدعى عليه وهو اما اقرار او انكار او سكو اما
الاقرار فيلزم اذا كان جازيا الامر رجلا كان او امرأة فان التمس

المدعى

المدعى الحكم به حكم له ولا يكتب على المقر حجة الا بعد المعرفة باسمه
او نسيه او يشهد بذلك عدلان الا ان يقع المدعى بالجلية ولو امتنع
ثلاثة من التسليم امر خصمه بالملازمة ولو التمس حبسه حبس ولو
ادعى الاعسار كلف البيته ومع ثبوته ينظر وفي تسليم الغرماء رواية
واشهر منها تخليته ولو ارتاب بالمقر توقف في الحكم حتى تسبين
حاله **وما لا يكاد** فعند يقال للمدعى الك بيته فان قال نعم امر باحضارها
فاذا حضرت سمعها ولو قال البيته غايبة اجل بمقدار احضارها له
واذا حضرت سمعها وفي تكليف المدعى عليه هنا تردد ويخرج من الكفا
عند انقضاء الاجل وان قال لا بنية عرفه الحاكم ان له اليمين ولا يجوز
احلافه حتى يلمس المدعى فان تبرع او احلفه الحاكم لم يعتد بها
واعيدت مع التماس المدعى ثم المنكر اما ان يحلف او يرد او يتكل
فان حلف المدعى سقطت الدعوى ولو ظفر له المدعى بما لم يحرم المقاتلة
ولو عادد الخصومة لم تسمع دعواه ولو اقام بيته لم يسمع وقيل يعمل
بهما لم يشترط الحالف سقوط الحق بهما ولو اكدب نفسه جاز ^{لينة} طاعة
وحل مقصدة ولو رد اليمين على المدعى صح فان حلف استحق وان امتنع

سقطت دعواه ولو نكل المنكر على اليمين وأمر قضي عليه بالكف أو ولو لم يرد
وقبل يرد اليمين على المدعي فإن حلف تنبت حقه وإن نكل بطل ولو بذل
المنكر اليمين بعد الحكم بالنكول لم يلتفت إليه ولا يستخلف المدعي مع بينة لا
في الدين على الميت فيحلف على نفاية في رمة استظهارا **وإذا استكرت**
فإن كان لافه توصل إلى معرفة إقراره وانكاره ولو افتقر المترجم
لم يقتصر على الواحد ولو كان عناد حجة حتى يجيب **المقطع الثالث**
في كيفية الاستخلاف ولا يستخلف أحد إلا بالله ولو كان كافرا لكن
إن رأى الحاكم أحلاف الذي بما يقتضيه دينه أرى جاز ويستحب للحاكم
تقديم الغطه ويحزنية أن يقولوا والله ما له قبلي كذا ويجوز تغليظ
اليمين بالقول الزمان والمكان ولا تغليظ لمادون نصاب القطع
ويحلف الأخرى بالامشارة وقيل يوضع يده على اسم الله تعالى
في المحلف وقيل تكتب اليمين في لوح ويعسل ويؤبر بشربة بعد
إعلامه فأنشرب كان حالفًا وإن امتنع الزم الحق ولا يحلف
لحاكم أحد إلا في مجلس قضائه الأمعزور كالمريض أو امرأة
غير برزة ولا يحلف المنكر إلا على القطع ويحلف على فعل غيره

على نفي

على نفي العلم كالوادي على الوارث فانكروا نفي أن وكيله قبض
أوباع المدعي لا هذله فلا يمين عليه إلا مع الرد ومع نكول
المنكر على قول ويحلف على الجزم ويكفي مع الانكار الحلف على نفي
الاستحقاق ولو ادعى المنكر الأبرار والأداء انقلب مدعيًا والمدعي
منكرًا فيكفيه اليمين على بقاء الحق ولا يتوجه اليمين على الوارث
بالدعوى على مورثه إلا مع دعوى علمه بموته أو اثباته وعلمه
بالحق وأنه ترك في يده مالا ولا تسمع الدعوى في الحد ودمجوة
عن البيته ولا يتوجه بها يمين على المنكر ولو ادعى الوارث لمورثته
مالا سمعت دعواه سواء كان عليه دين محيط بالتركة أو لم يكن
ويغنى بالشاهد واليمين في الأموال والذون ولا يقبل في
غيره مثل اهلال والحدود والطلاق والقصاص ويشترط
شهادة الشاهد أو لا وتعديله ولو بذل باليمين وقعت لاغية
ونفيقر إلى إعادتها بعد الإقامة ولا يحلف مع عدم العلم ولا يثبت
ملا غيره مسئلتان **الأولى** لا يحكم الحاكم بأخبار خاتم آخر ولا بقايا
البيته بثبوت الحكم عند غيره نعم لو حكم بين الخصوم وأثبت الحكم

بالسوية وكل منهما اختلف الاخر وان كذبها اقرت في يده **الثالث** اذا تدعى
حقاً قضى لمن معاقد العط وهي رواية عمرو بن شمر عن جابر وفي عمره
وعن منصور بن حازم عن ابي عبد الله **ع** ان علياً قضى بذلك وهي
قضية في واقعة **الرابعة** اذا عصى اب الميتة حايه بعض متاعها كلف
الميتة وكان كغيره من الانساب وفيه رواية بالفرق صغيفه **خامسة**
اذا تدعى الزوجان متاع البيت فله مال الرجال ولها مال النساء وما
لها يقسم بينهما وفي رواية هو للمرأة وعلى الرجل الميتة وفي المبسوط
اذا لم يكن بينة ويدهما عليه كان بينهما الثالث في تعارض البيئات
بقضي مع تعارض الخارج اذا شهدتا بالملك المطلق على الاشبهه
ولصاحب اليد لو انقردت بينة بالسبب كالنتاج وقديم الملك
وكذا الابتاع ولو تساوت في السبب فروايتان اشبهما القضا للخارج **سادسة**
يدهما عليه قضى لكل منهما مما في يده الاخر فيكون بينهما نصفين ولو كان
المتدعي في يد ثالث قضى بالاعدل فالأكثر فان تساوت اعدلة وكثره
اقرع بينهما فمن خرج اسمه لحلف وقضى له بالاعدل فالأكثر ولو امتنع
احلف الآخر ولو امتنع قسم بينهما وفي المبسوط يقرع بينهما ان شهدتا

بالمالك

بالمالك المطلق ويقسم ان شهدتا بالملك المقيّد والاول **اشبهه** **سابعة**
ثانية اذا تدعى بالنظر في امور **الاول** في صفات الشاهد وهي ست **اول**
البلوغ فلا تقبل شهادة البصير ما لم يكمل وقيل تقبل اذا بلغ عشرة وهو شاذ
واختلف عبارة الاصحاب في قبول شهادتهم في الجنائيات ومحصلها
القبول في الجراح مع بلوغ العشر ما لم يختلف ويؤخذ بأول قولهم وشرط في الخلافة
ان لا يعتر قول **الثاني** كمال العقل فالمجنون لا يقبل ومن يناله ادوارا تقبل
في حال الوثوق باستكمال فظنه **الثالث** الايمان فلا تقبل شهادته غير
الاماني وتقبل شهادة الذمي في الوصية خاصة مع عدم المسلم وفي اعتبار القرية
تردد وتقبل شهادة المن على اهل الملل ولا تقبل شهادة احدهم على مسلم ولا
وهل تقبل على اهل ملته فيه رواية بالجواز صغيفه والاشبه المنع **الرابع**
لعدالة ولا ريب في ردّها بالكبار وكذا في صغائرهم اما النذرة مع اليمين
فلا ولا يقدر اتخاذها للانس وانقاذ الكتب اما الرهان عليها فمباح
لانها فار وللعاب لطرح رده الشهادة وكذا الغناء وسماعه والعمل بالات **الاول**
وسماعه والدفع الا في الاملاك والخنان وليس الحرير للرجال الا في الحرب **الخامس**
بالذهب والتخلي به للرجال ولا تقبل شهادة الغدزو وتقبل لو تاب

وحد توبته كذاب نفسه وفيه قول اخر متكلف له **ان** **استه** ارتقاء
القيمة فلا تقبل شهادة الجائر نفعاً كالشريك فيما هو شريك فيه والوصي
فيما له ولاية ولا شهادة ذي العدة الدينية وهو الذي ليس بالمسألة
ويساء بالمسرة والنسب لا يمنع القبول وفي قبول شهادة الولد على أبيه
خلاف اظهر المنع وكذا تقبل شهادة الزوج لزوجته وشرط بعض الاصحاب
انقام غيره من اهل الشهادة وكذا في الزوجة ورجاع فيها الاشراف
والصحة لا يمنع القبول كالضيف والاجير على الاشبه ولا تقبل شهادة
السائل بلفه لا يتصف به من مهاتة النفس فلا يؤمن حده وفي قبول
شهادة المملوك روايتان اشهرهما القبول وفي شهادته على المولى قولان
اظهرهما المنع ولو اعتق قبلت للمولى وعليه واشهد عبد به بمجمل
امه ولده فورثهما غير مجمل واعتقهما الوارث فشهدا **لجميع** قبلت شهادتهما
وجع الارث الى الولد ويكره له اشرقا قهما ولو تحمل الشهادة البقي
او الكافر والعبد والخم او الفاسق ثم زال المنع والشهد واقبلت
السادة تطهارة المولد فلا تقبل شهادة ولد الزنا وقيل تقبل في الشيء
الدون وبه رواية شاذة ويلحق بهذا الباب مسائل **المؤخر** **التبرع** بالاداء

قبل

قبل الاستنطاق يمنع القبول التطرق للقيمة وهل يمنع مهمل في حقوق الله
على تردد **التبرع** **الثانية** الاصم تقبل شهادته فيما لا يفقر الى السماع
وفي روايته يؤخذ باول قوله وكذا تقبل شهادة الاعمي فيما لا يفقر الى الرؤية
الثالثة لا تقبل شهادة النساء في الملاك والطلاق وفي قبولها في الرضاع
تردد اشبهه القبول ولا تقبل شهادة النساء في المدد وتقبل مع الرجال
في الرجم على تفصيل ياتي وفي الجراح والقبل بان يشهد رجل وامرأتان ويجب
بشهادتهن الدية لا القود وفي الديون مع الرجال ولو انفردت كالمملوك
مع اليمن والاشبهه عدم القبول وتقبل منفردات في العذرة وعيوب
النساء الباطنة وتقبل شهادة القابلة في ربع ميراث المستهل وامرأة واحدة
في ربع الوصية وكذا كل امرأة تثبت شهادتها في الربع يكمن اربعاً فتقبل
شهادتهن في الوصية اجمع ولا ترد شهادة ارباب الصنایع المكروهة
كالصياغة ولا الصنایع الدينية كالحياكة والحجامة ولو بلغت الدناءة
كالذبال والوقار والاذوى العانات كالاجرم والابرص **الثاني** فيما به يصير
شاهد وضابطه العلم مستنده للمشاهد للافعال او السماع فالمشاهدة
للافعال كالغصب والقتل والسرقة والرضاع والولادة والزنا واللواط

بعضهم ويرد البعض ما وجب عليهم ويتم الوك^{ال} لا يبقى عليهم ولو قالوا
 اخطانا الزمهم الدية وقال بعضهم اخطانا الزمهم نفيه من الدية ولم
 يرض اقراه غيره ولو قال تعدت رد الوك ما يفضل ويقتض منه ان شاء
 وفي النهاية يرد الباقيون من شهوات الزنا ثلاثة ارباع الدية وتقبل
 والرواية صحيحة السند غير ان فيها تسلطا على الاموال المعصومة بقول
 واحد **الرابعة** لو شهد بطلاق امرأة فتزوجت ثم رجعا ضمن المهر
 وردت الى الاول بعد الاعتداد من الثاني وتحمل هذه الرواية على انها
 نكحت بسماع الشهادتين مع حكم الحاكم ولو حكم لم يقبل الرجوع **الخامسة**
 لو شهد اثنان على رجل بسرفه فقطع ثم قالوا ههنا ولا تار فيه غيره بعد
 ما ديه الاول ولم يقبل على الاخير لما ينضم من عدم الطبط **السادسة**
 يجب شهد شاهد الزور وتغزيه بما يراه الامام حسما للجرة **كتاب الحدود**
 وفيه فصول **الاول** في الزنا والنظر في الموجب وحد البلوغ والواحد
الموجب فهو ايلاح الانسان فرجه في فرج امرأة من غير عقد
 ولا ملك ولا شبهة ويتحقق بغيروبة الحشفة قبل او دبرا او شيط
 في ثبوت الحد البلوغ والعلم بالتحريم والاختيار فلو تزوج محرمة ك^{لام}

او المحضة سقط الحد مع الجهالة بالتحريم ويثبت مع العلم ولا يكون
 العقد مجرد شبهة في السقوط ولو ثبتت الاجنبية بالزوجة
 فعليه الحد دون واطها وفي رواية يقام عليها الحد جهر او عليه
 سرا وهي متروكة ولو وطئ المجنون عاقله ففي وجود الحد تردد
 وارجيه الشئان واحد على المجنونة يسقط الحد بادعاء الزوجية
 ويدعى ما يصح شبهة بالنظر المدعى ولا يثبت الاحصان الذي
 يجب معه الرجم حتى يكون الزاني بالفاخر له فرج مملوك بالعقد الدائم
 او الملك يغدوا عليه ويروح ويستوى المسلمة والمذمية واحصان
 المرأة كاحصان الرجل لكن يراعى فيها العقد اجماعا ولا يخرج المطلقة
 رجعتة عن الاحصان وتخرج البائين وكذا المطلق ولا تزوج مقدة
 عالمات مع الدخول وكذا المرأة ولو ادعى الجهالة او احدهما
 قبل على الاصح اذا كان مملكا في حقه ولو راجع الخالع لم يتوجه عليه
 الرجم حتى يطاق وكذا العبد لو اعتق والمكاتب اذا تحرروا **ويجب الحد**
 على الاعم فان ادعى الشبهة فقولان اشبهما القبول مع الاحتمال
 وفي التقييل والمضا جعفر المعانقة التغير ويثبت الزنا بالاقرار

والبينة ولا بد من يلوغ المقر وكاله واختياره وحرثته وتكرار الاقرار
اربعا وهل يشترط اختلاف محالس الاقرار تردد ايشبهه لا ولو
جذ ولم يعينه ضرب حتى ينهي عن نفسه ولو اقر بما يوجب الرجم ثم
انكر سقط عند ولا يسقط غيره ولا يكفي ولو اقر ثم تاب كان الائم
مخير في الإقامة جبا كان او غيره ولا يكفي في البينة اقل من اربعة رجال
او ثلاثة وامرئين ولو شهد رجلا واربع نساء ثبت بهم الجلد الزنا
ولا تقبل شهادة ست نساء ورجل ولا شهادة النساء منقرهات
ولو شهد ما دون الاربعة لم يثبت وحد والمغربة ولا بد في الشها
من ذكر المشاهدة كالميل في المحلة ولا بد من تواردهم على الفعل الواحد
في الزمان الواحد والمكان الواحد ولو اقام الشهادة بعض حد ولم
يرتقب تمام البينة وتقبل شهادة الاربعة على الاثنين فما زاد ولا يسقط
الحد بالتوبة بعد قيام البينة ويسقط لو كانت قبلها جبا كان او غيره
نظر الثاني في الحد يجب القتل على الزنى بالحرمة كالام والبنات والحق
الشيخ امرأة الاب وكذا يقتل الذي اذنا بمسلة والزاني قرا ولا يقبر
الا حصان ويتساوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وفي جلده قبل

القتل تردد

القتل تردد ويجب الرجم عن المحض اذنا بالغة غارقة ومجمع للشيخ
والشيخة بين الحد والرجم اجماعا وفي الشباب روايتان ايشبه الجمع
وليجب الرجم بالزنا بالصغير والمجنونة ويجب الجلد وكذا لو زنا
بالمحضنة صغير ولو زنا بها المجنون لم يسقط الرجم ويجز راس
البكر مع الحد ويعذب عن بله ستة والبكر من ليس بمحصن وقيل
الذي املك ولم يدخل ولا تغريب على المرأة ولا جر والمملوك
يجلد خمسين زكرا كان او انثى محصنا او غيره محصن والجر على احد
ولا تغريب ولو تكرر الزنا كفي حد واحد ولو حد مع كرمه قتل في
الثالثة وقيل في الرابعة وهو احوط والمملوك اذا اقيم عليه حد
الزنا سبعا قتل في الثامنة وقيل التاسعة وهو اولى الحاكم في
الذي بالخيار في اقامة الحد عليه وتسليمه الى اهل غلته ليقوم الحد
على معتقدهم ولا يقام على الحامل حد ولا قصاص حتى تضع وتخرج من
سهل وترضع الولد ولو وجد له كافلا جاز وترجم المريض والمستح
ولا يحد احداهما حتى تبرأ ولو راي الحاكم التعجيل ضربه بالضعف المشمل
على العدد ولا يسقط الحد باعتراض المجنون ولا يقام في الحر الشديد

ان يتم الاحراق الى غيره من الاخر ومن لم يوقب فحده مائة على الاصح
وليستوى فيه الحر والعبد ولو تكرر مع الحد قتل في الرابعة على الاشبه
وبعذر المجتمعان تحت ازار مجريين ولا رحم بينهما من ثلثين سوطا
للتسعة وتسعين ولو تكرر مع تكرار التعزير حد في الثالثة وكذا
يعز من قبل غلاما بشهوة ويثبت به اللواط والحد فيه مائة بجلد
السجود بما يثبت به
حره كانت او امنا ومحصنة او غير محصنة للفاعلة والمفعولة وفي التام
ترجم مع الاحصان وتقتل المسلحة في الرابعة مع تكرار الحد ثلثا
ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة كاللواط ولا يسقط بعد البينة و
وبعذر المجتمعان تحت ازار واحد مجريين ولو تكرر مرتين مع
التعزير اقيم عليهما الحد في الثالث ولو عادتا قال في النهاية قتلنا
مسلتان **المراد** لا كفاله في حد ولا تاخير العذر ولا شفاعة
في اسقاط **الثانية** لو وطئ زوجته فساقت بكرا فجلت من
مائة فالولد له وعلى زوجته الحد والمهر وعلى الصبية الجلد
لما في القياس في الجمع بين الرجال والنساء للزنا والرجال
والصبيان للواط ويثبت بشاهدين او الاقرار مرتين والحد

في خمس

في خمس وسبعون جلدة وقيل علق راسه ويشمر ويستوى في الحد
والعبد والمسلم والكافر وينفي بالاول مرة وقال المفيد في الثانية والاول
مروي ولا نفى على المرأة ولا جرة **الفصل الثالث** في حد القذف ومقاصده
اربعة **الاول** في الموجب وهي الرمي بالزنا او اللواط وكذا الوقال
يا منكوحا في دبره باي لغة اتفقوا اذا كانت مفيدة للقذف في عرف
القائل ولا يحد مع جهالة فائدها وكذا الوقال لمن اقر بدينوته لست
بولدي ولو قال زنا بك ابوك فالقذف لاييه او زنت بك امك
فالقذف لأمه ولو قال يا ابن الزانية فالقذف لهما ويثبت الحد
اذا كانا مسلمين ولو كان المواجه كافرا ولو قال للمسلم يا ابن الزانية
واممك كفرة فالاشبه التعزير وفي النهاية مجد ولو قال يا زوج
الزانية فالحد لها ولو قال يا ابنا الزانية او يا اخا الزانية فالحد للمثوبة
الى الزنادون المواجه ولو قال زينت بغلانة فلولواحه حد وفي
ثبوته للمرأة تردد والتعريض يوجب التعزير وكذا الوقال لامرأته
لم اجدك عذراء او قال الفير ما يوجب اذى كالحنيس والوضع وكذا
لو قال يا فاسقا او يا شاربا الخمر ما لم يكن متظاهرا ويثبت القذف

بالاقرار مرتين من المكلف المختار وبشهادة عدلين ويشترط
في القاذف البلوغ والعقل والصبي لا يحذف بالقذف ويعزى وكذا
المجنون **ثاني** المغذوف ويشترط فيه البلوغ وكما العقل والحرية
والاسلام ولست من قذف صبيًا او مجنونًا او مملوكًا او كافرا او
او متظاهرا بالزنا لم يحذف ويعزى وكذا الاب لو قذف ولده ويحد
الولد لو قذفه وكذا الاقارب **الثالث** في الاحكام فلو قذف جماعة
بلفظ واحد فعليه حدان طالبا لاجتماعين وان افترقا فلكل
واحد حد واحد القذف يورث كما يورث المال ولا يورث
الزوج ولا الزوجه ولو قال انك زان او بنتك فالحد للحما وقال
في النهاية له المطالبة والعفو ولو رث الحد جماعة فعفا احدهما
كان لمن بقي الاستيفاء على القام ويقفل القاذف في الرابعة اذا حد
ثلاثا وقيل في الثالثة والحد ثمانون جلدة فحرمان لقاذف او عبد
او جلد بثيابه ولا يجرد ويضرب متوسطا ولا يعزى الكفار مع
التنازع **الرابع** في اللواحق وهي مسائل **اول** يقتل من سب النبي
وكذا من سب احدا لائمة عليهم السلام ومحل دمه لكل سامع اذا امن

الثانية تقتل مدعى النبوة وكذا من قال لا ادري محمد صادق ام لا اذا كان
على ظاهر الاسلام **ثانية** يقتل الساحر اذا كان مسلما ويعزى اذا كان
كافرا **ثالثة** يكره ان يزاد في تأديب البصير عن عشرة اسواط وكذا
العبد ولو فعل استحب حقه **الخامسة** يعزى من قذف عبده او امته
وكذا كل من فعل محرما او ترك واجبا بما دون الحد **الفصل الرابع** في
حد المسكر والنظر في امور الثلاثة **اول** في الموجب هو تناول المسكر او
الفقاع اختبارا مع العلم بالتحريم ويشترط البلوغ والعقل فالتناول
بمع الشارب والمستعمل في الادوية والاعذية ويتعلق الحكم ولو بالقطرة
وكذا العصار اذا غلا ما لم يذهب ثلثاه وكل ما ملحت فيه الشدة المسكر
ويسقط الحد عن جهل المشروب والتحريم ويثبت بشهادة عدلين
او الاقرار مرتين من مكلف مختار **الثاني** الحد وهو ثمانون جلدة
ويستوى فيه الحر والعبد والكافر مع التظاهر ويضرب الشارب عريا
على ظهره وكتفيه وتبقى وجهه وفرجه ولا يحدر حتى يفيق واذا حد
مرتين قبل في الثالثة وهو المروي وقال في الخلاف في الرابعة
ولو شرب مرارا ولم يحذف في حد واحد **ثالث** في الاحكام وفيه مسائل

جرح قتل رذعاً **ثاني** ثبت للوجوب بالاقرار مرتين
او بشهادة عدلين ولو اقر مرة اعزم ولم يقطع ويشترط في المعز
التكليف والجريه والاختيار ولو اقر بالضرب لم يقطع نعم لو
رد السرقة بعينها قطع وقيل لا يقطع لتطرق الاحتمال وهو
اشبه ولو اقر مرتين تحتم القطع ولو انكر **ثالث** في الحد وهو
قطع الاصابع الاربع من اليد اليمنى وتترك الراحه **والاربعة**
ولو سرق بعد ذلك قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم
وتترك العقب ولو سرق ثلثه جنس دائماً ولو سرق في السجن
قتل ولو تكررت السرقة من غير حد كفاحد واحد ولا يقطع
اليسار مع وجود اليمنى بل يقطع اليمنى ولو كانت شلاء وكذا لو
لو كانت اليسار شلاء ولو لم يكن له يسار قطعت اليمنى وفي الرواية
لا يقطع وقال في النهاية ولو لم يكن يسار قطعت رجله اليسرى
ولو لم يكن رجل لم يكن عليه اكثر من الجنس وفي الكل تردد و
يسقط الحد بالتوبة قبل البينة لا بعدها ويختار الامام معها
بعد الاقرار في الاقامة على رواية فيها ضعف والاشبه يحتم

الحد

الحد ولا يضمن سرية الحد **فصل** في الواحق وفيه مسائل **الاول**
ان سرق اثنان مضاباً قال في النهاية يقطعان وفي الخلاف اشترط بلوغ
نفس كل واحد نصاً **ثاني** لو قامت الحجة بالسرقة فامسك قطع
ثم شهدت عليه باخرى قال في النهاية قطعت يده بالاولى وحده
بالاخرى وبه رواية والاولى التمسك بعصمة الدم الا في موضع
اليقين **ثالث** قطع السارق موقوف على مرافعة المسروق منه
فلو لم يرافعه لم يقطعه الا لم ولم يرافعه لم يسقط الحد ولو **رابع**
فصل **الرابعة** في المحارب وهو كل من جرد السلاح في برا وجرح ليل
او نهاراً لاخافه السابلة وان لم يكن من اهلها على الاشبه ويثبت
ذلك بالاقرار ولو مرة او بشهادة عدلين ولو شهد بعض اللصوص
على بعض لم يقتل وكذا لو شهد بعض الماخوذ من مذهب وحنة القتل
والصلب لبعض او القطع مخالفاً او النفي ولاصحاب اختلاف قال المفيد
بالتهنيد وهو الوجه وقال الشيخ بالترتيب يقتل ان قتل ولو عفى وحده
الدم قتل حداً ولو قتل واخذ المال استعيز منه وقطعت يده اليمنى و **خامس**
اليسرى ثم قتل وصلب وان اخذ المال ولم يقتل قطع مخالفاً وفيه

ولو خرج ولم يأخذ المالى لاقتضى منه ونفى ولو نشر السلاح مخفيا نفي
لا غير ولو تاب قبل القدرة عليه سقطت العقوبة ولم تسقط حقوق
الناس ولو تاب بعد ذلك لم يسقط ويصحب المحارب حيا على القول
بالحيين ومقتولا على القول الآخر ولا يترك على خيشته اكثر من ثلاثة
ايام ويترك وتغسل على القول بصلبه حيا ويكفن ويصل على يد من
ونفى المحارب عن بلد ويكتب بالمنع من مواكلته ومجالسته ومعاملته حتى
يتوب والضر محارب وللانسان دفعه اذا غلب السلامة والاضمان على
الدافع ويذهب دم المدفون هدر او كذا لو كابر امرأة على نفسها او غلاما
فدفع فادى الى تلفه او دخل دارا فزجر فسلم يخرج فادى الزجر والدفع الى
تلفه او ذهاب بعض اعضائه ولو ظن القطب سلم المالى ولا يقطع
المستلب ولا الخ تلس ولا المحتال ولا البنيح ولا من شق غيره مرقدا يستفاد
منهم ما اخذوا ويعذرون بما يودع **الفصل في اتيان البهائم**
وطي اللوات وما يتبعه اذا وطى البالغ العاقل بهيمة مأكولة اللحم كالشاة
والبقرة حرم لحمها ولم نسلها ولو اشتبهت في قطع قسم نصيفين واقرع
هكذا حتى واحدة فيتدج ويحرق ويعزم قيمتهما ان لم يكن له ولو كان

المهم ظهر

المهم ظهر ما كان البغى والجمار والذابة اعزم منها ان لم يكن له واخرت
لا غير بلده ويتبع وفي الصدقة يثنى لها قولا ولا يشبهه انه لعاد
عليه ويعذر الوطى على التقديرين ويثبت هذا الحكم بشهادة عدلين
المأقرا ولو مرقولا يثبت بشهادة النساء منفردات ولا منفيات
وتكرر الوطى مع التعزير ثلاثا قتل في الرابعة ووطى الميتة كوطى الحيثة في
الحد واعتبار الاحسان يغلظ هنا ولو كانت زوجته فلا حد ويعزير
ولا يثبت الا باربعة شهود وفي رواية يكفي اثنا لاثنتها شهادة على واحد
ومن لا طي يثبت كذا لا طي ويعزير زياده على الحد ومن استمنى بده
عزير بما يراه الامام ويثبت بشهادة عدلين اقرار مرتين ولو قيل يكفي
المرة كان **حنا القصاص** وهو اما في النفس واما في الطرف
فالقود موجبه قصد البالغ العاقل اذ ناف النفس المعصومة ^{فيه} المأكلة
عمدا وعدوانا تحقيق العمد بالقصد الى القتل بما يقتل ولو نادر او القتل
بما يقتل غالبا وان لم يقصد القتل ولو قتل بما لا يقتل غالبا ولم يقصد القتل
فالتفوق الا شمرانه خطأ كالضرب بالحصاة والعود الخفيف اما الرى
بالجر الغامز والسهم المحدد فانه يوجب القود لو قتل وكذا لو القاه

يحكم لوني الاول **لو قطع احد يدي بجلين قطع يمينه**
للاول ويسراه للثاني قال في يده ولو قطع يدا وليس له يدان قطعت
رجله باليد وكذا لو قطع ايدي جماعة قطعت يده بالاول والااول
والرجل بالآخر فالآخر ولمن بقي بعد ذلك الدية ولعله استدلال
الى رواية حبيب السجستاني عن ابي جعفر عليه السلام
اذا قتل العبد حر اعدا فاعتقه مولاة ففي العنق تردد اشبهه انه
لا يعتق لان للمولى التحيير في الاسترقاق ولو كان واخطاه ففي
رواية عمر بن شهر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام يصح ويمن
المولى الدية وفي عمر وضعف والاشبه اشتراط الصحة بتقدم
الضمان **الدين** فلا يقتل مسلم بكافر ذميا كان او
غيره لكن يعذر ويعزم دية الذمي ولو اعتبار ذلك جاز الاقتصار
مع رد فاضل الدية ويقتل الذمي بالذمي وبالديت بعد رد فاضل
ذمته والذمية بمنزلة ما بالذمي ولا رد واقتل الذمي مسلما
اعدا دفع هو وماله الى اولياء المقتول وله الخيرة بين قتله واسترقاقه
وهو يسترق ولده الصغار الاشبال ولو اسلم بعد القتل

كان

كان كالمسلم ولو قتل خطأ لذمته الدية في ماله ولو لم يكن مال كان
الامام عاقلة دون قومه **اشبه** لا يكون القتل ابا فلو
قتل ولده لم يقتل به وعلى الدية والكفارة والتعزيم ويقتل الولد بغيره
وكذا الامام يقتل بالولد وكذا الاقارب وفي قتل الجد بولد الولد تردد
كأن العقل فلا يقاد المجنون ولا الصبي وجناتهما
عمدا وخطا على العاقلة وفي رواية يقتصر من **الصبي** اذا بلغ عشرة
وفي اخرى اذا بلغ خمسة اشبار ويقام عليه الحدود والاشبه ان عمره
خطا حتى يبلغ الكليف اما لو قتل العاقل ثم جن لم يسقط القود ولو قتل
البائع الصبي قتل بغيره على الاشبه ولا يقتل العاقل بالمجنون وينت الدية على
العقل ان كان عدا او شبيها وعلى العاقل ان كان خطا ولو قصدا لعا
دفعه كان هدر او في رواية دية من بيت المال ولا قود على الباطل و
عليه الدية وفي الاصح تردد اشبهه ان كل مبصر في توجه القصاص و
في رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان جناتيه خطا يلزمه
العاقلة فان لم يكن له عاقلة فالدية في ماله ويؤخذ في ثلث سنين فهدف
فيها مع الشدة وذم تخصيص عموم الآية **ان يكون المقتول محقون الدم**

المقول فيما يثبت به وهو الاقرار او البيّنة او القسامة **اما** في
فتك في المرة وبعض الاصحاب يشترط التكرار ويعتبر في للقر البلوع والعقل
والاختيار والحرية ولو اقر واحد بالقتل عمدا والاخر خطأ تخير الولي
في تصديق احدهما ولو اقر بقتله عمدا فاقراخر انه هو الذي قتله ويصح
الاول دري عنهما القصاص والدية وودي من بيت المال وهو قضا
الحسن بن علي عليه السلام **ففي** شاهدان عدلان ولا يثبت
بشاهد وعين ولا بشهادة رجل وامرأتين ويثبت بذلك ما يوجب الدية
كالخطأ ودية العاقبة والستقة والجافية وكسر العظام ولو شهد شاهدان
ان اقاتل زايده واخران ان اقاتل عمر وول في النية يسقط القصاص
وجبا لدية نصفين واو كان خطأ كانت الدية على عاقلتهما واعلم ان
عمدة الدم لما عرض من تصادم البيتين ولو شهد انه قتله عمدا فاقراخر
انه هو اقاتل دون المشهود عليه ففي رواية عن ابي جعفر عليه
السلام للولي قتل المقر ثم لا سبيل على المشهود وله قتل المشهود وورد
المقر على اولياء المشهود نصف الدية وله قتلها ويرد على اولياء
المشهود خاصة نصف الدية وفي قتلها اشتكال لانقضاء العام بالشركة

وكذا

وكذا في الزمها بالدية نصفين لكن الرواية من المشاهير مسائل **واما**
قبل بحسب المنهم بالدم ستة ايام فان ثبت الدعوى والا على سبيله
وفي المستند ضعف وفيه تحيل العقوبة لم يثبت سببها **الثانية** لو قتل
واذني انه وجد المقتول مع امراته قتل به الا اقيم البيّنة بدعواه **الثالثة**
خطأ الحاكم في القتل والجرح على بيت المال ومن قال احذر لم يضمن ومن
اعتدى عليه فاعتدى بمثله لم يضمن وان ائتلف **واما** القسامة فلا يثبت
الامع اللوث وهو امانة يغلب معها الظن بصدق المدعي كالو وجد في
دار قوم او محلهم او قربتهم او بين قريتين وهو الى احدهما اقرب فهو
لوث ولو تساويت مسافتها كانتا سواء في اللوث اما من جهل فانه قليل
الزحام والفرغات ومن وجد في فلاة او في معسكر او سوق او في جمعة فذ
من بيت المال ومع اللوث يكون للاولياء اثبات الدعوى بالقسامة
وهي الخمسون يمينا وفي الخطأ خمسة وعشرون على الاظهر ولو لم يكن
للمدعي قسامة كررت عليه الايمان حتى ياتي بالعدد ولو لم يحلف وكان
للمكر من قوم قسامة حلف كل منهم حتى يكملوا ولو لم يكن له قسامة كررت
عليه الايمان حتى بالعدد ولو نكل الزم الدعوى عمدا او خطأ ويثبت الحكم

ولا يقتص للذمي من المسلم والعبد من الحر ويقتبر التساوي في الشجاج
مساحة طولاً وعرضاً لا تزول بالبرايح حصول اسم الشبه ويثبت القصاص
فيما لا تغير فيه كالحارضة الموضحة ويسقط فيما فيه التغير كالحاشية
والمنقلة والمأمومة والجازمة وكسر الاعطاء وفي جواز الاقتصاص قبل
الاندمال تردد اشبهه الجواز ويحتنب القصاص في الحر الشديد لا في
الشديد ويتوخي اعتدال النهار ولو قطع شجرة اذن واقتص منه
فالصقها المجني عليه كان للجاني اذلتها لتساوي الشين ويقطع يقتص
الانف الشام بعادم الشم والاذن العجيبة بالصم ولا يقطع ذكر الحج
بالعين ويقلع عين الاعور بعين ذي العينين وان عم وكذا يقتص
له منه بعين واحد وفي رد نصف الدية قولان المروي الرد وسنوه
القبلي ينتظر به فان عادت ففيهما الارش والا كان فيها القصاص
ولو جنى بما اذهب النظر مع سلامة الدقة اقتصر منه بان يوضع على
اجفانه القطر المبلول وتفتح العين ويقابل بمراحم مقابلة
للمر حتى يذهب النظر ولو قطع كفي مقطوعة الاصابع ففي رواية
تقطع كف القاطع ويرد عليه دية الاصابع ولا يقتصر من الجاني

الحرم ويضيق عليه من الاكل والشرب حتى يخرج ويقتص من جنى في الحرم
فيه كتاب **الدييات** والنظر في امور اربعة **اقسام** في اقسام القتل
ومقادير الديات واقسامه ثلاثة عمد محض وخطاء محض وشبيهه بالعمد
العمد ان يقصد الى الفعل والقتل وقد سلف مثاله والشبيه بالعمد
ان يقصد الى الفعل دون القتل مثل ان تضرب للتأديب او يعالج للصلح
في موت والخطأ المحض ان يخطأ فيهما مثل ان يرمى للصيد فيخطئه السهم
الى انسان فيقتله فدية العمد مائة من مسان الابل او ماء تابقه او مائتا
حلة ثوبان من برد اليمين او الف دينار او الف شاة او عشرة الاف
دھم ويستأدى في سنة واحدة من مال الجاني ولا يثبت الا بالراضي
وفي دية شبيهه العمد روايتا شهرها ثلث وثلثون بنت لبون وثلث
وثلثون حقه واربع وثلثون ثنيته طروقة الفحل ويضمن هذا الجاني
الا لعاقلة وقال المقيّد تستأدى في سنتين وفي دية الخطأ ايضاً روايتا
شهرها عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون وثلثون بنت
لبون وثلثون حقه ولتستأدى في ثلث سنين ويضمنها العاقلة
لالجاني ولو قتل في الشهر الحرام الزم دية وثلثا تغليظاً وهل يلزم مثل

ذلك في الحرم قال الشيخان نعم ولا اعرف الوجه ودية المراقبة على النصف من
الجميع ولا يختلف دية الخطاء والعهد في شيء من المفاد يرد عنهم النعم وفي
دية الذي روايتايات والمشهورة ثمان مائة درهم وديات بنسائهم
على النصف من ذلك والدية لغيرهم من اهل الكفر وفي الدال الزنا قولاً
اشبهما ان رتبة كدية الحر المسلم وفي رواية كدية الذي وهي ضعيفة
ودية العبد قيمته ولا تجاوز دية الحر ردت اليه ويؤخذ من مال
الحاني ان قتله عملاً او شيهما ومن عاقلته ان قتله خطأ ودية اعضائه
بنسبة قيمته فما فيه من الحر رتبة فمن العبد قيمته كاللسان والذكر
وما فيه دون ذلك فحسابه والعبد اصل الحر فيما لا تقدير فيه ولو جنى
جان على العبد بما فيه قيمته فليس للمولى المطالبة حتى يدفع العبد
بردمته ولو كانت الجناية بما دون ذلك اخذ ارش الجناية وليس
له دفعه والمطالبة بالقيمة ولا يضمن المولى جناية العبد لكن
يتعلق برقبته والمولى فله بارش الجناية ولا تجزئ للمولى الجني
عليه ولو كانت جناية لا تستوجب قيمته تخير المولى في دفع
الارش او تسليمه ليستوفي في الجني عليه وقد راجع الجناية استرقاقاً

او بيعاً

نوفوا وليستوي في ذلك الرق المحض والمذنب ذكر كان او انثى وام
ولد على التردد **في موجبات الضمان والبحث اما في المباشرة**
او التسبب او تراحم الموجبات **المباشرة** فظابطها الاتلاف مع
القصد والطبيب يضمن في ماله يتلف بعلاج ولو ابر المريض
او الولي فالوجه الصحة لاماس الضرورة الى العلاج ويؤيده رواية
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام وقيل لا يصح لانه ابراء مما لا يجب
وكذا البحث في البيطار والتايم اذا انقلب على انسان او محض برجله فقتل
ضمن في ماله على تردد **واما النظر** فان طلب بالمضايقة الفخر ضمن
الطفل في مالها اذا انقلبت عليه فمات وان كان للفقير فالدية
على العاقله ولو اعتق بزوجه جماعاً او ضمناً فمات ضمن الدية
وكذا الزوجة وفي النهاية ان كانا مومنين فلا ضمان وفي الرواية
ضعف ولو حمل على راسه متاعاً فكسر او اصاب به انساناً ضمن
ذلك في ماله وفي رواية السكوني ان علياً عليه السلام ضمن ختانه
قطع حشفه غلاماً وهي مناسبة للمذهب ولو وقع انسان من
علو فقتل فان قصد وكان يقتل غالباً قتل به وان لم يعقر فهو

السكوني فحمد بن قيس جيعا عن ابي عبد الله عليه السلام عن
 ابي جعفر عليه ان عليا عليه السلام قضى بالدية اخماسا بنسبة الشهادة
 وهي متروكة فان صح النقل فهو واقعه في عين فلا تعدى لاحتمال
 ما يوجب الاختصاص **في الثاني** في التسيب وصابطه ملا
 مالواه لما حصل التلف لكن عليه غير السبب كحفر البئر ونصب السكين
 وطرح المعاش والمزالق في الطرق والقاء الحجر فان كان ذلك في ملكه
 لم يضمن ولو كان في غير ملكه او كافي طريق مسكوك ضمن ومنه نصيب المباد
 وهو جابر لجماعا وفي ضمان ما يتلف به قولان احدهما لا يضمن وهو
 الاشبه وقال الشيخ يضمن وفي رواية السكوني ولو هجمت رابة
 على الاخرى ضمن صاحب الداخلة جنايتها ولم يضمن صاحب ^{الدخول}
 عليها والوجه اعتبار القربى في الاولى ولو دخل دارا ففقر
 كلبها ضمن اهلها ان دخل باذنهم والا فلا ضمان ويضمن راكب الدابة
 ما تجنيه بيديها وكذا القايد ولو وقف ما ضمن جنايتها ولو جرحها
 وكذا لو ضربها فجنت ولو ضربها غيره ضمن الضارب وكذا السابق ^{يضمن}
 جنايتها ولو ركبها اثنان تساويا في الضمان ولو كان معها ^{حما}

ضمن دون

ضمن دون الركب ولو اوقت الركب لم يضمن المالك الا ان يكون بتنفيذ
 ولو اركب مملوكا بة ضمن المولى ومن الاصحاب من شرط في ضمان
 المولى صغر المملوك **في الثالث** في تزاج الموحيات اذا اتفق
 المباشر والسبب وضمن المباشر كالدافع مع الخافر والممسك مع
 الذابح ولو جرح المباشر السبب ضمن السبب كمن خطى يدا حفرها
 في غير ملكه فدفع غيره ثالثا الضمان على الخافر على تردد ومن
 البلب واقعه الزينة وصورتها وقع واحد فتعلق باخر والثا
 بثالث وجذب لثالث رابعا فاكلهم الاسد فيه روايتان احدهما
 رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين
 عليه السلام في الاول فرسية الاسد وعزم اهل ثلث الدية لثالثا
 وعزم الثاني لاهل الثالث ثلثي الدية وعزم الثالث لاهل الرابع
 الدية والاخرى رواية مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا
 عليه السلام قضى للاول ربع الدية وللثالث الدية وللثالث
 نصف الدية وللرابع الدية وجعل ذلك على عاقلة الذين اورد ^{حموا}
 وفي سند الاخيرة الى مسمع ضعف ففي ساقطة والاول مشهورة

وعليها فتوى الاصحاب **المطل الثالث** في الجناية على اطراف ومقا^{صه}
ثلاثة **الرواية** في ذيات الاعضاء وفي شعر الراس الدية وكذا اللحية
فان ينثا فالارش وقال المقيدان لم ينثا مائة دينار وقال الشيخ في
في اللحية ان لم تثبت ثلث الدية وفي الرواية ضعف وفي شعر الراس
المرأة ديتها فان بنت قمرها وفي الما حيين خمسمائة دينار وفي كل
واحد مائتان وخمسون ديناراً وفي بعضه بحسابه وفي العينين
الدية وفي كل واحد نصف الدية وفي الاحقان الدية قال في
المبسوط ربع الدية وفي كل واحد في الخلاف في الاعلى ثلثاً
وفي الاسفل الثلث وفي النهاية في الاعلى ثلث الدية وفي الاسفل
النصف وعليه الاكثر وفي عين الاعور الصحيحة الدية كاملة
اذا كان العور حلفه او ذهب بشئ من قبل الله تعالى وفي خسف
العور روايتان اشهرهما ثلث الدية وفي الاخرى ربع الدية و
في الانق الدية وكذا لو قطع ماله او كسر ففسد ولو جبر على غير
عيب فمائة دينار وفي شلله ثلثا ديتها وفي الما حيز نصف الدية
وفي الاحد المختارين نصف الدية وفي رواية ثلث الدية وفي الاخر

الدية وفي

الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي بعضها بحساب ديتها و
في شحمها ثلث ديتها وفي حرم الشحمة ثلث ديتها وفي الشفتين
الدية وفي تقدير دية كل واحدة خلاف قال الشيخ في المبسوط في
العليا الثلث وفي السفلى الثلثان واختاره المفيد وقال في الخلا
في العليا اربع مائة وفي السفلى ستمائة وكذا في النهاية وبه
رواية فيها ضعف وقال ابن بابويه في العليا نصف الدية وفي
السفلى الثلثان وقال ابن ابي عقيل في كل واحدة نصف الدية
وهو قوي وفي قطع بعضها بحساب ديتها وفي لسان الصحيح
الدية الكاملة ولو قطع بعضه اعتبر بحجمه وهي ثمانية
وعشرون حرفاً وفي رواية تسعة وعشرون حرفاً وهي مطرحة وفي
لسان الاخرس ثلث ديته وفي بعضه بحساب ديته ولو ادعى
ذهاب نطقه ففي رواية يضرب لسانه بالابرة فان خرج الدم
اسود صدق وفي الاسنان الدية وهي ثمانية وعشرون
منها المقادير اثنا عشر في كل واحدة خمسون والما حيز ستة
عشر في كل واحد خمسة وعشرون ولادية للزيادة لو قلع

عيب فاربعة اخماس دية رضة وفي فكه بحيث يتعطل ثلثا دية فاجبر على
على غير عيب فاربعة اخماس دية فله **الرابعة** قال بعض الاصحاب
في الترقية اذا كسرت فحرت على غير عيب فاربعون دينار والمستند
كتاب طريق **الحامس** روى ان من راس رطل انسان حتى احدث
ويبس بطنه او يفقد ثلث الدية وهي رواية السكوني وفيه ض
السادسة من احد قطن بكر باصبعه فخرق مثانها فملك بوطها
ففيه ديتها ومهر نساءها على الاشر وفي رواية ثلث ديتها **المقصد**
الثاني في الجناية على المتافع في العقل الدية ولو شججه فذهب لم يتد
الجنايتان وفي رواية ان كان بفرقة واحدة قد اخلتا ولو ضرب على
راسه فذهب عقله انتظر به سنة فان مات قيد به وان بقي ولم ينج
عقله فعليه الدية وفي السمع الدية وفي سمع كل اذن نصف الدية
وفي بعض السمع بحسبه من الدية ويقاس الناقصة بالآخر بان
تسد الناقصة ويطلق الصحيحة ويصاح به حتى يقول لا اسمع وغير
المسافة من جوانبه الاربع ويصدق التساوي وكذلك مع التفاوت
ثم يطلق الناقصة وتصدق الصحيحة ويقفل به كذلك ويؤخذ

من ديتها

من ديتها بنسبة التفاوت ونحوه في القياس في سكون الهوى وفي ضو
العين الدية ولو ادعى ذهاب نظن عقيب الجناية وهي قائمة احلف
بالله القسامة وفي رواية يقابل بالشمس فان صدق يقيت مفتوحين ولو
ادعى نقصان احدها قيس الى الاخرى وفعل في النظر بالمنظور كما فعل
في التمتع ولا يقاس مين في يوم غيم ولا في ارض مختلفة وفي الشم الدية و
لو ادعى ذهابه اعتبر بتقريب الحراق فان دمت مينا وحول انفه فهو
كاذب ولو اصاب فتعذر انزال المف كان فيه الدية وقيل سلس البول للدية
وفي رواية ان دلم الى الليل لزم منه الدية والى الزوال ثلث الدية والى الضقة
ثلث الدية **المقصد الثالث** في الشجاج والجراح والشجاج ثمان الحارصة
والدامية والمتلحة والسحاق والموضحة والهاشمة والمتقلة والمماومة
والجايقة والحارصة هي التي تنشر الجلد وفيها بعير وهو الدامية فلا
الشبح نعم والاكثر من على خلافه فهي اذن التي تلخذ في اللحم يسيرا
وفيها بعيران والمتلحة هي التي تلخذ في اللحم كثيرا وهل هي غير الباضعة
فن قال الدامية غير الحارصة فالباضعة هي المتلحة ومن قال الدامية
هي الحارصة فالباضعة غير المتلحة ففي المتلحة اذن ثلثة ابعين والسحا

وهي التي تقف على السماقة وهي الجملدة المغشية للعظم وفيها أربعة أعيرة
 والوضعة هي التي تكشف عن العظم وفيها خمسة أعيرة والعاشرة هي التي
 تفتح العظم وفيها عشرة أعيرة **والمتقلة** هي التي تخرج إلى نقل العظم
 وفيها خمسة عشر بغيراً والمأموتة هي التي تقصم الراس وهي الخريطة الجامعة
 الدباغ وفيها ثلثة وثلاثون بغيراً والجابغة هي التي تبلغ الجوف وفيها ثلث
 الدية **مسائل الأولى** دية الناقلة في الأنف ثلث دينة فان صلبت فخمسة
 دينة وكانت في أحد المتكزبين إلى الخارج فمئة الدية **الثانية** في شق
 الشفتين حتى تبدد الاسنان ثلث ديتها ولو برأت فخمسة ديتها
 ولو كان في أحدهما ثلث ديتها ومع البري خمسة ديتها **الثالثة** إذا فقد
 نافذه في شئ من أطراف الرجل فديتها مائة دينار **الرابعة** في إضرار
 الوجه بالجناية ديتان ونصف وفي إضراره ثلثة دنانير وفي أسوأ
 ستة وقيل فيه كما لا يحظر أقل جماعة متاوهي شلله ثلث ديته **السادسة**
 دية الشجاج في الراس والوجه سواء في البدن بنسبة العضو الذي
 يتفق فيه **السابعة** كله ما فيه من الرجل دية ففيه من المرأة ديتها
 ومن الذي ديته بنسبة كذلك ومن العبد بنسبة قيمته لكن الحرقة تساوي

المرحوق

المرحوق يبلغ الثلث ثم يرجع إلى النصف والحكومة والأرض عبارة عن
 واحد ومعناه أن يقوم سليمان لو كان عبداً ومجراً وكذلك وينسب
 التفاوت إلى القيمة ويؤخذ من الدية بحسبه **الثامنة** من الأولى له
 فالامام ولو دمه وله المطالبة بالقود والدية وهل له العفو المروى
النظر الرابع في الواحق وهي أربعة **الأولى** في الحيتين ودية الحيتين
 للحر المسلم إذا كتب اللحم ولم تجله الروح مائة دينار ذكر كان أو أنثى ولو كان
 ذمياً فعشر دية أبيه وفي رواية السكوني عشر دية أمة ولو كان مملوكاً
 فعشر قيمته أمة المملوكة ولا كفارة ولو وجبه الروح فدية للذكر ونصف
 للأنثى ولو لم يلبس اللحم ففي ديته قولان أحدهما عشرة والآخر ثوبان
 الدية على حالات ففيه عظام ثمانون ومضقه ستون وعلقه
 أربعون ونظفه استقرها في الرحم عشرون وقال الشيخ وفيما بينهما
 بحسبه ولو قتلت المرأة فمات معها فلا وليا لها دية المرأة ونصف
 الديتين عن الجنين إن جهل حاله وإن لم علم ذكر كان أو أنثى كانت
 الدية بحسبه وقيل مع الجهالة تسعج بالقرعة لأنه عشكل وهو غلط
 لأنه لا اشكال مع النقل ولو ألفت مباشرة أو نسيباً فعليها دية

الربعة في العاقلة والنظر في المحل وكيف التقييط والحق
اما المحل فالعصبة والمعتق وضامن الجريرة والامام والعصبة
من يتقرب الى الميت بالابوين او بالاب كالاخوة واولادهم
والعمومة والادهم والاجداد وان علوا وقيل هم الذين يرتبون
القاتل لو قتل والاواظهر ومن لا صاحب من يشترك بين
من تقرب بالام مع من يتقرب بالاب والام او بالاب وهو
استناد الى رواية سلمه بن كهيل وفيه ضعف ويدخل الالباء
والاولاد في العقل على الاشبه ولا يشتركهم القاتل ولا تعقل المرأة
والابهي ولا المجنون وان ورثوا من الدية وتحمل العاقلة
ما فوق دية الموضحة فما فوقها اتفاقا منا وفيما دون الموضحة
قولان والمروي انما لا تحمله غيران في الرواية ضعف واذا لم
يكن عاقلة من قومه ولا ضامن جريرة ضمن الامام جنايته وجناية
الذي في ماله وان كانت خطاء فان لم يكن له مال فعاقلته الامام
لانه يودي اليه فريسته ولا يعقله قومه اما كيفية التقييط فقد
تردد فيه الشيخ والوجه وقوفه على رأي الامام او من نصبه به

للحكومة

للحكومة بحسب ما يراه من احوال العاقلة ويندء بالتقييط على
الاقرب فالاقرب ويؤجلها عليهم على ما سلفت واما اللواحق
فمسائل **الاولى** قتل الاب ولده عمدا دفعت الدية منه الى
الوارث ولا نصيب للاب منها ولو لم يكن وارث ففي
للامام ولو قتله خطاء فالدية على العاقلة ويترثها الوارث
وفي توريث الاب قولان اشبههما انه لا يرث ولو لم يكن
وارث سوى العاقلة فان قتل الاب لا يرث فلا دية وان
قلنا يرث ففي اخذه الدية من العاقلة تردد **الثانية** لا تعقل
العاقلة عمدا والاقرا ولا صلحا ولا جناية الانسان على نفسه ولا
ولا يعقل المولى عبد اقنا كان او مديرا او ام ولد على الاظهر
الثالثة لا تعقل العاقلة بهيمة ولا اتلاف ماله
ويختص ضمانها بالجناية على الادمي حسب فهذا
ما اردنا ذكره وقد قصدنا حصره مختصرا من مطوله
محررين محضه ونسأل الله سبحانه ان
يجعلنا ممن شكر علمه وغفر ذلله وجعل

